

# كتاب الطلاق

## من مسائل الأئمة

في كتاب الطلاق

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله الطيبين الطاهرين القيسية في الأفعاف والحد  
 عشرًا **كتاب الطلاق** والمنظر في الأركان والأقسام واللوحي وأركان أربعة الأول البلوغ قول كتاب الطلاق الخلاق لغيره من  
 ويطلق على الأرسال والنزول بقا طالق أي من غير شرط شيء وطلعت القوم إذا تركهم شرعًا إذا لم يبد التكاثر بعد طلاق وشبهها  
 ويقال طلق الرجل امرأته طلبها فاطلقت هي تطلق طلقا فهي طالق وطلعت القوم إذا تركهم شرعًا إذا لم يبد التكاثر بعد طلاق وشبهها  
 قول لغيره فلا اعتبار بعبارة الصبي بل بواقع عشرة وعشرين بلغ عشرة عاقل واطلق السنن رواية الجواز فيها ضعف الرواية التي أشار إليها ابن فضال  
 عن أبي بكر عن أبي عبد الله قال يجوز طلاق الصبي إذا بلغ عشرين سنة ضعفها بالرجال المذكورين فإنها ماضية واندمع ذلك عمل بمضمونها الشك  
 وجاعه من المتقدمين قد روي في معناها ابن أبي عمير الحسن مرسلا عن أبي عبد الله قال يجوز طلاق الصبي إذا بلغ عشرين سنة وروى ابن بكير  
 طلاق غير مقيد بالعشر أيضا عنه قال يجوز طلاق الغلام إذا كان قد عقل ووصيته وصدة عنه وإن لم يحكم له في معناها موقوفة بناء على أن  
 عن طلاق الغلام لم يحكم له وصدة عنه قال إذا طلق السنن وضع الصدقة في موضعها رخصا فلا بأس وهو جائز وعمل بمضمونها ابن أبي عمير لم يقيد بها  
 ولم يعتبر بالصدقة بل انصرف على فعل القول المشهور والاحتج عدم صحة مطلق سنن في الفقه للأصول الشرعية وأكثر لأنه مع أنه قد روي في بعض  
 الكناز بطريق قريب إلى الصحة عن أبي عبد الله قال ليس طلاق الصبي شيء وروى أبو بصير عنه قال لا يجوز طلاق الصبي ولا التكرار وهذا من  
 ابن أبي عمير والمنابر في قول لغيره لو طلق ولم ينعج لا خصاص للطلاق بذلك البغض وتوقع زوال عجزه غالبا أشار بالتخليص الأول إلى الرواية عنه  
 قال الطلاق بيد من أخذ بالشأن والمبتدأ من غير خبره ومؤيقضه بغيره فوقع الطلاق المعبر عن الزوج المستحق للوصف بقوله وتوقع زوال  
 عجزه البيان الفرق بينهما وبين الجنون حيث يجوز للولا أن يطلق عنه مع الصلح بخلاف الصبي لأن الصبي لم يمتد بوقع زواله بالبلوغ غالبا بخلاف  
 الجنون فإنه لا مده وقيد بالغلبة لجواز بلوغه فاسد العقل بخلاف طلاقه عن عجز مع الصلح كما شيخنا في قول بلوغه فاسد العقل طلق وليه  
 مراتب الصلح ومنع منه قوم وهو بعيد الشك لا خلاف للمقدمين منهم والمنابر بن ومنهم الشيخ في رواية ابن أبي عمير بن أبي بصير واتباع الشيخ  
 المنابر بن جواز طلاق الولي عن الجنون المطلق مع العترة لأن مصلحة الجنون منوطه بالولاية عند الشك في أهله وعدم توقع زوال مده فلو لم يكن  
 للولي هذا النص لم تضر والجنون بتقدير عترة عن الزوجة وكون مصلحة في مفارقة أهله والنصر منقولا عنه والرواية خلاف الأصل لأن نكاح  
 منوط بالمصلحة وعدم متوقع الزوال ولصحة المصلحة خالدها لما قال في كتابه في النكاح لا خلاف لما قال في كتابه في النكاح لا خلاف لما قال في كتابه في النكاح  
 هو قلن في ثمن إن هو طلق أن يقول غدا لا يطلق ولا يحسن بطلاق قال ما أرى له لا يمتنع السلطان وروى الشيخ في كتابه في النكاح لا خلاف لما قال في كتابه في النكاح  
 سئل عن طلاق المعنوي الزوال العقل الجوز قال لا ريب في بطلانه أنه سئل عن المعنوي يجوز طلاقه فقال ما قال في كتابه في النكاح لا خلاف لما قال في كتابه في النكاح  
 نعم ثم قال ابن أبي عمير إذا طلق عترة له ما أن يطلق هو فاسد لما رواه صفوان بن يحيى عن أبي عبد الله قال لا خلاف لما قال في كتابه في النكاح لا خلاف لما قال في كتابه في النكاح  
 يعرف ربه ثم ويحكم أخرى يجوز طلاق وليه عنه فقال ما له هو لا يطلق قلت لا يعرف حد الطلاق ولا يوثق عليه أن يطلق اليوم إن يقول غدا لا يطلق  
 فقال ما أرا ما لا يمتنع إلا ما يمتنع الولي لا يمتنع إلا ما يمتنع السلطان لا يمتنع إلا ما يمتنع السلطان لا يمتنع إلا ما يمتنع السلطان لا يمتنع إلا ما يمتنع السلطان  
 الحديث لا يخرج من صور لأن السائل وصف الزوج بكونه ذاهبا العقل ثم يقول له لا نام ما لا يطلق مع الإجماع على أن الجنون ليس له نصيب في  
 ولا أهلية التصرف ثم تغل السائل عدم طلاقه بكونه منك الطلاق ولا يعرف حدوده ثم يجيب بكونه من ذوات السلطان وكذا هذا



كتاب الطلاق

الاحتجاج بها والدليل الاول من غير الاحتجاج بحججه لا يصح فيه ذلك لامتناع الضرر ويمكن الاحتجاج بحججه لا يضر ما ادعوه من الجواز مع الغلبة  
 وايضا هذه الاخبار ليس فيها تفيد باسرها ملازمة بالمتصل والنفقة للجنون ومن ثم ذهب بن ابي رجب الى عدم الجواز وبطلان الشبهة في الاحتجاج بالاجماع  
 الفقرة وبالصحة لبقاء العقد محتوية بقوله الطلاق لمن اخذ بالشاق والرفق هو الذي لا يملك ذلك دون غيره وادابا من الاحتجاج بقوله تعالى فان  
 طلقها فلا حظ الا في نفقته وجاؤه فافضل الطلاق الى الزوج من جعله لغيره بجناح الدليل وذكره الشافعي ثم اورد على نفسه من هذا اياه  
 وناظر في مصالحة فله فعل ما يشاء مما هو راجع الى مصلحة الجاهل لمعارضته بالصحة لا يطلو عليه ليعبر كونه ناظر الى مصلحة بان الطلاق شره  
 مقادير نية المطلق الذي هو الزوج وهو موقوف للجنون ولقد تأملنا عليه في العلم في المخ وراية تضعيف كلامه بما لا يقتضيه بالغ في انكار  
 عليه مع سنو الشيخ في ذلك ودعاء الاجماع عليه مع مخالفة هو نفسه في ذلك في تركه في الاحتجاج بالاجماع ان الشيخ في الدرس ادعى في شرحه  
 على جواز طلاق الولي عن الجنون المطلق مع دعوى الشيخ الاجماع على عدمه موافقة بن ابي رجب له والحكي ان الاجماع ممنوعان وتكلف الاستدلال  
 مثل ذلك على مقلوبه نسب الخلاف في الحكم شره بين معظم الاحكام الشرعية مع هذا كذا اعتمادنا على العمل بالثمة من الجواز والجواب عن حجة المنة  
 سريخ الاجماع والاصالة المقطوعة بالطلاق الصادر من الولي المسمى بالمتصل والنافع للضرر والنافذ تصرفه في اية مصلحة من غير الطلاق واستدلال  
 لغيره بغيره ليلين منه لا ينافي ذلك لان طلاق الولي كطلاق الزوج كذا في الجواز طلاق الوكيل بالاجماع اذ لا يوجب حاله بقاء الطلاق مباشرة لا  
 ذلك وبغيره ان يحصل ذلك على عدم جواز طلاق الفسخ ونحوه والكلام في ذلك لا ينافي الاحتجاج بالنية المطلق بغيره في مباشرة كالمكيل  
 ويجعل نية كنية الزوج في قول المنة العقل اه لا خلاف في عدم طلاق من ذكره مباشرة وبطلان عليه مع الاجماع انه مشروط بالفضل لا بغيره  
 في قوله ويدل عليه مع ذلك اخبار كثيرة منها رواه الحلي قال قلت لابي عبد الله عن طلاق السكران وعنفه قال لا يجوز وسئل انكر ان يردم الرضا  
 عن طلاق السكران والصبغ المعنوي والمغلوب على عقله ومن ثم يزوج بعد فقال لا يجوز وغيرهما والمراد بالسكران حدان في رفع قصده وقد قال بعض  
 الفضلاء في هذه اذا انحلت كل امة لم ينظم وانكشف ستر المكوم والمفتونان بغير مثل الجنون الذي لا ينظم امور اما ما دام في ابتداء نشاطه  
 فهو كالعاقل واذ سقط كالمفتي عليه لا اشتبا اذا بلغ هذا الحد لا يقع طلاق الولي عنه كما لا يقع عن الضبي والنائم والمفتي عليه في شرحه للشيخ  
 فان لم يمدد برقبته بخلاف الجنون والمراد به المطلق كما استفيد من ذلك الجواز فلو كان يغيره بدار المخرج الطلاق عنه حاله الذي كان في  
 عقله فربما يصح المنع الطلاق عن طلاق المقتضيه وجماعة الجنون مثل عليه لو ارادوا العموم منعنا الحكم فيه والمراد بقوله لو لم يكن له  
 الولي الخاص كالجد والاب والاسنان ولي على العموم وكذا من نصبه في قول الثالث اختيار المقتضيه القول في الجواز عليه بما لا كراه باطله عندنا في جند  
 اكثر الفلك اسواء في ذلك المطلق والتمكاح والمخرج سائر المعاملات وغيرها والاصل فيه بطلان الاجماع قوله لا طلاق في اطلاق فتره عليها العرب كراه  
 وقوله رفع عن ابي الخطاب والشيخ اما استكرهوا عليه المراد رفع احكامه روى في ذلك الحسن بن علي جعفر قال سئل عن طلاق المكره في صحيح  
 فقال له ليس طلاقه بطلاق ولا عتق بعتق وروى عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله قال سئل عن قول لو ان رجلا سلب امره فقوم له هو بالطلاق في صحيح  
 حتى خوفه على نفسه ان يثنى او يطلق بفعل لم يكن عليه شيء وقد جرد في هذه الفقه ما بين كراه في هذا العمل مع الاحتجاج اليه فيما قبله من المغنور  
 غيرها وقد اشارنا الى امور يتفق عليها الاكراه وبطلان فعلها احكامه ويجوز ذلك ما ورد في كونه المكره خالبا فادعوا على ما يحدده به ولا ينادى بعتق ولا  
 المكره مغلوبا خارجا عن الدفع ومغلوبا واستمعا بالغير ان لم يعلم وبطلان بطلانه لا يمنع ما يطلو منه وقعه بالمكره وان يكون ما توعد به مضرا  
 بالمكره في خاصته نفسه ومن يجري مجرى نفسه من ابنه وولده وغيرهما من قبل الزوج وضرب شهيدا او جرحا وشما وامانة ولا يفتق اذا كان المطلق  
 منه ويحتمل ان يفتق ذلك منه ويختلف الضرب كمن يجري مجرى غيره من الامانة بخلاف طبقات الناس واحوالهم اما الضرب بالقتل واللعن فلا يختلف  
 ولا يفتق المكره من جوامد الاكراه التوعدا بخل المال الاصح تحقيقه به واختلافه باختلاف حال الناس والاشياء وكذلك لا يفتق من من غير حاله  
 اخذ عشرين دراهم منهم ثم لا يضر اخذ مائة ومن الغنا من جعل المال من قبل الاول فلا يختلف الحال فيه باختلاف الناس وجعل الكثير منه والغليل  
 بجهنم الاكراه وما ذكرناه اظهر للعبان بما مضى لذلك كراهية الجواز الفاد على فعل او وقوعه بما يكون مضرا بالحوال كلها مع حبان يقامه لوقوع  
 له بفعل مطلوبه غير غير بغيره في صحيحه ثم بانوا في الاول بشتى الحكم بطلان فعل المكره ما اذا كان لا كراهية في صحيحه كما كراهية في الاستكراه  
 والمراد ان لا يقع لما كان لا كراهية عليه من موارده في كونه ناهيا سلف من هذا الكتاب العناية بالجماع مع ما يقتضيه في ما لا يلزمه في حال  
 الطواعية مع الاكراه عليه لا يوجب الحكم بانسداد الكافر مع كراهية عليه من غرض من جعل المعنى وان كان الحكم به ثابته من قبل النبي فما بعده لان كل شيء  
 نازل من الله في غير ما لا يغير من الاقرار والظن من حال المولى عليه بالشفقة كما في لعل المنة مع الانقياد ظاهره وصحة السلب في طلاق  
 على من يوجب الكسب في اقراره انما يمنع وقوع الطلاق بالاكراه اذ لا يضره ما يملك على اختياره اما اذا ظهر بان خالف المكره واقعة بغيره  
 حاله عليه حكم بوجوب الطلاق في حاله بغيره اختياره فيما ذكره وذلك صورها ما يظهر في اختياره ومنها ما يثبت من فتنه ان يكرهه  
 على طاعة واحدة فيطلق بها فانه يشرع في غيبه وانشاء صندك للطلاق فيقع الجميع لا امتنان مع احكامه لان صيغة الاول يحكم عليها بالاكراه وعدم  
 المعانض من يعوق ويقع ما يبعد ووجهه وتوحيه للجميع ان يقع الاختيار في اقراره ولو وقع التلك بصيغة واحدة فان كان يعتقد عدم صحة  
 ما زاد على الواحدة بطلان فهو كما لو وقع واحدة خاصه بل فله ان يلفظ بالتلك على هذا الوجه مختلف في ان يرد مسددا الواحدة ام لا كما سيجيء في  
 سائر المحاور على ان في مرتبة ان كان يعتقد وقوع التلك بهذا اللفظ كالحالف وقع عليه التلك لانه على الاحتجاج ولا يفتق هذا القول واحدة كما

كتاب الطلاق

كتاب الطلاق

كتاب الطلاق

زوجی طالبی و تم ذکر المیس بد فرقه

# کتاب الطلاق

[illegible]

الطائف  
الشيخ  
الشيخ

























تذکرہٴ خلائق

[illegible]

قصص الخلفاء الراشدين

الطائفين

ما شبہ طوطا



منه من خلفه فلا تفضل بهم وهذا دفع الخلاف ولو قبل من قبله لم يكن حجة في القينة بحجدها عن القينة وقوله مشهوره لا اقل من  
على خلافه ولو قبل القينة باثنين ذلك بل يبطل الخلاف وميل يقع واحدة بقوله لا يقل وبلغ القينة حواشها روايتين من ٢

# کتاب الطالب

[illegible]

## في الضريح

فريق البحث  
الطوائف

عليه





# کتاب الطالب

[illegible]

فما لمع على الزمان  
الاستبصار في  
الظلال

خاتون گلستان

فريخا دى پلا پور دى عقيده:



ولو قال نسطا في ثلثها الاكثا احدنا حدث ان نوي لا الاول الطلاق وبطل الا انشا ولو قال انشا في غير طالق فان نوي الرجعة صح لان انكاد الطلاق رجعة وان اذ والد المقصود حكم بالطلاق ولو قال في ثلثها  
 المطلق لغير الاستثنا وحكم بالطلاق بقوله طالق ولو قال في نيت طالق ثم قال ردت عمره وهما زوجتان قبل ولو قال في نيت طالق قبل عمره طلقا متعاضدا لان كل واحدة منهما مقصودة في وقت النطق بها  
 وفيما شك في ثلثها انطلق بالثبوت الكون في الواقع لان الذين من خصوصيات اشد ما هو كمالها اشهد الاول ويقبل وثامها بالثقة شرط في صحة الطلاق حتى لو جرت عن الشهادة لرفع حيل  
 كل شرط الاخر وكذا لا يقع بشا امد واحد ولو كان عدلا ولا يشاهد فاسبقين ولا ابل من خصوصيات اشد من ظاهرها العادل ومن ففها شام من اصول الثبوت الاستدلال فيها والاول الظاهر

کتابخانه

[illegible]

الحمد لله الذي جعلنا من عباده





















12

من الجيد

محکم دلائل سے مزین  
مطالعہ کیلئے مفت

لا یغیر

لا بُعِثَ فِيهِ

فريق التحرير

۱۰۰







ولو انكر الملاق كان ذلك دجسلا لا ينعزل القسك الزوجه به بحيث تم تاتي الزوجين بل يوجب قولنا لا جعلنا ذاشا وان شئت لم يقع ولو قال شئت وقنه تزد ولو طلقها رجعية فارتدت  
 فراجع له في كالا يفتح بهذا الزوجية وقنه تزد ولو طلقها رجعية فارتدت ولو طلقها رجعية فارتدت ولو طلقها رجعية فارتدت ولو طلقها رجعية فارتدت  
 لان الزوجه كالمعدا لثانفة في الوجب الجواز لانها لا تخرج عن وجوبه فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت ولو طلقها رجعية فارتدت ولو طلقها رجعية فارتدت  
 وطلماع يمينها لانها تدعى الظاهر منق م

بقصد الرجوع او مع عدم قصد غير ذلك لا ينعزل الزوجين كالفول ودجا كان اخوي منه ولا يتوقفا لخاصة على تقديم رجسلا بها زوجة فيباح الفصل بين ذلك ويجعل  
 به الزوجية وشرا وتوعد بالفسخ ولو وقع سهوا او بغير كونها الزوجية لم ينعزل الزوجين ولا يفسخ ما ان غلبه فعل جازا لا يفسخ التكاك بالطلاق وان كان  
 رجعية لان فانك الزوجين جواز الرجوع فيها لا يفسخ ما ان غلبه فعل جازا لا يفسخ التكاك بالطلاق وان كان رجعية لان فانك الزوجين جواز الرجوع فيها لا يفسخ ما ان غلبه فعل جازا لا يفسخ التكاك بالطلاق وان كان  
 وقيام الشبهة بل التميز على فعل الحرم الامع الجهر بالفرق ثم ان لم يجر جها فضيلة ولا لثا لظهورها بانها بانها الطلاق لا يفسخ هناك سبب غير وان زاجعا بقصد  
 ذلك ففوقه وتوطئه ويتم تاسم وقوع الوطء في حال ظهوره داخل في التكاك وحصول الحمل ولو تميز ما ومن ارتفاع الحمل اخيرا وجودها الى صلب التكاك الاول ومن ثم لو  
 طلقها باينا كان طلاقا من دون ان ينعزل الزوجين لان الزوجه كالمعدا لثانفة في الوجب الجواز لانها لا تخرج عن وجوبه فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت ولو طلقها رجعية فارتدت  
 المرأة بعد الدخول فوطئها الزوج في مدة العدة وعاد الى الاسلام واسلم احد الزوجين او الوثيين ووطئها ثم اسلم المخطبة قبل انقضائها العدة واولاها بالبعد  
 بثبوت الصرا لا تطلق لانها لا تخرج عن وجوبه فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت ولو طلقها رجعية فارتدت ولو طلقها رجعية فارتدت  
 بالاجتماع في الاسلام يكون لو طئها ما قبل الدخول الاول ولو طئها بعد الدخول الاول ولو طئها بعد الدخول الاول ولو طئها بعد الدخول الاول  
 ان انكار الطلاق من الاول المقتضى للرجسلا لا ينعزل الزوجين لانها لا تخرج عن وجوبه فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت ولو طلقها رجعية فارتدت  
 الانكار على فصدته وهذا ان في انكاره كذا يجوز فيه الرجوع والفسخ من غير ان ينعزل الزوجين لانها لا تخرج عن وجوبه فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 ان يكون البناء على انكاره عدم الفسخ في وقوع ما انكره ولو ذكره لم يخرج من ظاهرهم الا اتفاق على كونه صرا رجوعا ولعل الوجه اختصاصه بذلك وهو ووالفصح  
 بهما دون غيرهما فبقية ما عدا على ما يقتضيه كمنظر في رواية ولا يصح من غير علة قال سئل عن امرأه رعت على زوجها انه طلقها فطلقة منه واشهد لها  
 شهودا على ذلك ثم انكر الزوج بعد ذلك فقال ان كان انكار الملاق قبل انقضائها العدة فان انكار الملاق بعد انقضائها العدة فان انكار الملاق بعد انقضائها العدة فان انكار الملاق بعد انقضائها العدة  
 ان يفرق بينهما بالعدس وبهذا يندفع ما قيل ان الزوجية من غير الطلاق وتاويله بالنوع يقتضيه انكار النابع فلا يكون رجعة ولا لكان الشق سببا في  
 لان انكاره اصل انكار الطلاق رجعة فقد قطع النية المذكور او يصح لانكاره كذا ينعزل الزوجين ولا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 المخطوبة في الرجسلا بكل الفطال عليه هذا منه قولهم ولا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 قوله فيها على بعض الوجوه كاستحبابها وان كان محققا لقول الباقين في حصة من سئل الملاق لا يكون بغير شهود والرجسلا في رجعة ولكن لو شهدوا فغلب  
 وقول الصانع في حصة المخطوبة الذي يرجع ولم يشهد قال يشهد له ولا يرى ذلك منع باسا واجبه بعض العامة في الدخول في قوله تعالى واشهدوا ذريته  
 منهم بعد قوله فاستكروهم من غير قول وفاروق من غير قول ليس لا من غير قول فقولهم ان المراد به ترك الرجسلا وهو غير متوقف على الاشهاد فيكون للرجسلا  
 لانها امر بين الملاق وقد تقدم جله من الروايات عن ثمان ان لا من غير خلق الملاق وان بعد رجسلا من حكمه بالاحتساب ايضا واصل لا ينعزلها في قوله تعالى واشهدوا  
 اذ انبايعتم قولهم لو قال لا جعلنا في الفول بعد جواز تعليق الرجسلا على الشر هو المالك بغير الاحتجاب كذا الشيخ في طائفة المناظرين والتمسك بغيره عند الحرم  
 باحتسابه على الشر وانما اعادته للتكاك فلا يقبل التعليق كذا ينعزل الزوجين لانها لا تخرج عن وجوبه فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 الحرم فكلما ومن ان على خلاف هذا الوجه لا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 الزوجية صرا لا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 غيرهما بل اكل المدة ويؤيد المشاعين ويجوز المدة بوطئها او وقوع الظاهر واللعان الا بالامه با وجوز انفسخ الزوجية بها او بالعدس فوجز الرجسلا في هذا الشأن  
 المصنوعون في رجسلا ما كانا يتكاثرا كالحرة من غير ان يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 عدم الجواز ايضا بان الرجوع مستك بعد الكوافر هو منتهى عن صرا لقوله تعالى ولا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 في التكاك بالعدس لا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 وهذه الرجسلا لا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 من ذلك ما لو طلق المدة في نظر المدة فان جعلنا التكاك من غير ان يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 للتكاك كالأمة فلا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 فانما لا يفسخ الملاق من التكاك الاول راسا بان الزوجه لا تخرج عن وجوبه فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 حكم المسئلة واشهد له بالكلية بل يوقف على انقضائها العدة ومن ثم جاز وطئها بين الزوجين بغير فطيل عليه لاشي من ليش في رجسلا بوجز وطئها كذا من  
 التكاك لو زال كان لها بالرجسلا ما الا في غيره والاول يستلزم اعادة المصالح والمشا مشافعا والالتوقف على ضمانا فان التكاك لا ينافي ما يشهد به في  
 والرجوع واستدلوا به غير منعه بالدينه هذا اذا منعنا ابتداء نكاحها والاستسقط التزويج قولهم ولو طلقها رجعية فارتدت  
 عدم القول وما الطه فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 نفقة لها لا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 الرجسلا فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 فان كان قد مضى المهر فلم يملكها بائنا وان لم يكن قبضه فليس له الا اخذ النصف اذا اخذته ثم فادون واغترض الدخول فكلما اخذ النصف لا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت  
 اقراره في رجسلا الزوج وبهذا يندفع ما قيل ان انكاره النصف الذي لا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت

فانما لا يفسخ ما انكره فكل المسئلة ولو طلقها رجعية فارتدت



ولو ادعى زوج في هذه المدة فصدقه انكر المولى وادعى غيرهما قبل الرتبة فيقول قول الزوج وقيل يكلف اليمين بغيره المقتضى الرابع في جواز استعمال  
الحمل في جواز التوصل بالحمل المبني على الحمل في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الخامس في جواز استعمال  
مصدق حلف في ما هو حلف في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى السادس في جواز استعمال  
اليمين في الحلف في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى السابع في جواز استعمال

ولو ادعى على اليمين في المدة  
شكلا على خلافه في نوى ما يخرج  
بغير الحلف جاز في ان يورث  
ان لا يفعل في المدة او جاز  
او في المدة او جاز في المدة  
منه

كاعتدال المدة بالاشهر فيكون في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثامن في جواز استعمال  
وهو الرتبة وهي تنكر في الاصل على ما فيها من قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى التاسع في جواز استعمال  
الزوج وقال دجست يوم الحلف في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى العاشر في جواز استعمال  
الزوج او لا يصدق يوم الحلف في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الحادي عشر في جواز استعمال  
فان نشأ وتكلم في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثاني عشر في جواز استعمال  
قال الزوج بل يوم التبع فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثالث عشر في جواز استعمال  
قول الزوج مع غيرها الا انها المقتضى في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الرابع عشر في جواز استعمال  
على الحمل في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الخامس عشر في جواز استعمال  
قوله لا يصدق في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى السادس عشر في جواز استعمال  
ان نفعت المدة سابق ومنا يلحق ان يكون موضوع فروع المدة في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى السابع عشر في جواز استعمال  
المفروض نفعت المدة قبل النزاع والاصل في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثامن عشر في جواز استعمال  
بالزوج واما اجتماع شرطه في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى التاسع عشر في جواز استعمال  
مع كون المدة تامة في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى العشرون في جواز استعمال  
فانكف ثم جاء الاول وادعى الرتبة في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الحادي والعشرون في جواز استعمال  
فيها المطام لم يدخل وجب على المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثاني والعشرون في جواز استعمال  
اقرارها على المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثالث والعشرون في جواز استعمال  
لواقرت ان كان له قبل المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الرابع والعشرون في جواز استعمال  
وعرضها على المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الخامس والعشرون في جواز استعمال  
على هذا التقدير ان كان موضوعه في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى السادس والعشرون في جواز استعمال  
عدم الرتبة وان نكل في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى السابع والعشرون في جواز استعمال  
بينها وبين المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثامن والعشرون في جواز استعمال  
فصلان كان قبله ولا يورث في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى التاسع والعشرون في جواز استعمال  
بينها وبين المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى العاشر والعشرون في جواز استعمال  
مختلف الاول فان اقرت المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الحادي والعشرون في جواز استعمال  
كما لو اقرت بالرتبة وكل موضع قلنا ان المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثاني والعشرون في جواز استعمال  
كما لو اقرت بغيره بغيره ثم اقرت المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثالث والعشرون في جواز استعمال  
الرتبة فبعد ان ساء له البضع وهو حلف في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الرابع والعشرون في جواز استعمال  
ولا للمولى لعدم اعتبار المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الخامس والعشرون في جواز استعمال  
اليمين بهذا الموضع فعلق الحق بالرتبة فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى السادس والعشرون في جواز استعمال  
باليمين فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى السابع والعشرون في جواز استعمال  
هذا ما يسمع في جميع احوال المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثامن والعشرون في جواز استعمال  
من قبل المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى التاسع والعشرون في جواز استعمال  
كذا الحمل على الفلوس من الرضا والمهر ويخول وان كان المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى العاشر والعشرون في جواز استعمال  
منه لو اقرت المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الحادي والعشرون في جواز استعمال  
واقرت نفعت المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثاني والعشرون في جواز استعمال  
الى نفعت المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثالث والعشرون في جواز استعمال  
الحلف في المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الرابع والعشرون في جواز استعمال

الثاني

سليم

في جواز استعمال  
المباينة في المدة الثانية

كانت المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الخامس والعشرون في جواز استعمال  
يعني ان المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى السادس والعشرون في جواز استعمال  
فانكر المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى السابع والعشرون في جواز استعمال  
بما يخرج عن المدة الثانية فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى الثامن والعشرون في جواز استعمال  
ذلك بل وقت اليمين فيقول قول الزوج وقيل لا يكلف اليمين بغيره المقتضى التاسع والعشرون في جواز استعمال





























[illegible]

ولقد بعد وفاتها زوجها بمدة ثلثين شهرا وقد عرفت في بيته والارادة وبسبب من لم يهرم المتوفى بها زوجها الخ الحداد يصل من محله هو لعمري  
المنع بقدر المدة بخلاف حداد ادى تمت نفهما من الزوج والاولى وجوب الحداد على المرأة في عدة الوفاة وزاد الاجماع قول النبي لا يحد للمرأة  
فوق ثلث الاعلى زوج فانها حداد بعدة شهر وعشر ولا تلبيس ثوبا مصبوغا الاثوب عصب لا تكحل ولا تمت طيبا الا اذا ظهرت بنبذة من مسة او اظفار وعن سالم  
ان لنية قال المتوفى عنها زوجها لا تلبيس الغصن الثياب لا تكشفه ولا تحلي ولا تحضه ولا تكحل والعصب ضرب من برز الخ لم يهرم المتوفى بها زوجها الخ الحداد يصل من محله هو لعمري  
والنبذة الشيء الذي يبقى بعد الموت ويوقن بنبذ منه واصابا لا يصيب من مطري عن يمينه او من خلفه لا يهرم المتوفى بها زوجها الخ الحداد يصل من محله هو لعمري  
هذا على لشك والتجربى روى عن مسرة واظفار وهما نوعان من البصود والمعنى لا تمت طيبا الا اذا ظهرت من المحض من يمينها لقطع الرواحل كبريها ولا تكشفه كغصن  
بالمنع بكسر الهمزة وهو المشرع بفصها وتوق شبيه المشرع وهو العين لعمري قد خربنا العبد من طهرها الخاصة بغيره في عهدنا قال ثلثه عن المتوفى عنها  
زوجها قال لا تكحل للمرأة ولا تطيب ولا تلبيس ثوبا مصبوغا ولا يلبس عن يمينها وتقص المحنق وتمشط ببسلة ويحج وان كانت عذرا انما لا تقرب ذلك فالمراد  
من الحداد تركه ليس فاعيد زينة في الثوب واستعماله البس كلبس الثوب كحضر ونحوها من اللوان التي تزين بها عرا دون الاسود والاروق الذي لا يحد عاده  
الا لمعينه ودفع وجهه الا ان يعاد للمرأة بجاي مكان والوقت مشددة النفوس والفرا والخليل بل لو وصوغ من صبغت فضده وموه بها وغيرها ما اعتاد  
الخليل به ولا يطيب الثوب البس ولو بالادهان والتفتت بالحناء ونحوها فاعيد زينة البس كالاداء لا يبدى من الرجلين بالتوارى الحاجبين الاستعداد في الوجه  
والاكحل بالامد وما فيه زينة لغيره ومن معها فكل كل البس ونحوها او لا يابس يحمل فرائق قعره ونحوه شاره ونحوها ويحمل اثاث فيه مناع البس  
من الفرائق وتعود وغيرها لان الاحد في البس لا في الفرائق المكان وكذا يجوز التظيف بالفضل تمام الظفر والاولى ونحوه والامشاط والحاء والاستحالة  
لان جميع ذلك ليس من الزينة المضادة وكذا لا يابس يزين اولادها وعدها حتى في المقام امور الاول الحد يخص بالزوجة فلا ينعكس الا غيرها من فارب البس  
وبناته والاولى اما وان كن موصوفا واما ان لا يصل لان احدا اظهر الحزن على الزوج وما فان من عضة النكاح وهو مغفوق فبغير ذكر الشاة  
لا فرق في الزوجة بين الكبيرة والصغيرة والمتسلط والكافرة والمذنبون بها وغيرها فعلا لادله والتكليف في الصغيرة متعلق بالولي صليها يجبها ما تحبب الكبيرة  
من الامور المغيرة في الحداد ومثلها الجفنة وهل يفرق بينة من الجفنة ولا قال الشيخ في كلامه الامور الادلة والاولى اخاتار المتص من عدم وجوبه على الامة  
ليحذر ان عن الباقر ان الحرة والامة كلتاها اذا مات زوجها ما سوا في العدة الا ان الحرة محد والامة لا تحد وخبر الشيخ ايضا في هذا الثالث الحكم بخص  
بالعدة للامة فاعطى لها الحدار علما اما الرجعة فلفظ احكام الزوجه فاعطى الرجعة بالادله والامة بالادله من بانه قومه رجعة الزوجة في رجعتها و

بؤيته وتولد عن علي عجل الله فراس الملقحة كيطول وتخضب تطيب بلبس ناشاء من الشياطين الله له يقول لكل الله بحد بعد ان يقع في نفسه  
 فيرجعها واما الباير فلا انها بحقوة بالطلاق فلا يلايمها النكاح بما يقضى التمتع على الزوج ما لم يخر بجلاد الملقحة عنها زوجها الرابع لو تركت الواجب عليها  
 من الحدار عصف هل ينقص عدتها ما يجب عليها الاستيناء بالحدار قولان اشهرهما الاول للصل وعدم المناقاة بين المغيضة فعدتها وانقضت العددة عند خلوع  
 عموم الا ذلك الدالة على انقضائها العددة لما بعد المدة المضروبة والعموم قوله لا فاذ بلغن اجلهن فلا جناح عليهن فيما فعلن في انفسهن بالمعروف قال ابو اسحاق  
 والسيد الفارسي شارح الرسالة لا يجب في العدة ما يحصل فيه الحدار من الزنا للاختلال بمراد الله فلا يحصل الامتثال ويجب لاستيفاء حوائد والحدار  
 لا يجب عند ادعى غير الزوج من الافا رب لا يحرم سواء زاد على ثلثة ايام ام لا للاصل وحرم بعض لعانة الحدار على غير الزوج زيادة على ثلثة ايام لقوله لا يصلح  
 لامرته ثوبا ما يقتنع واليوم الاخران قد على من فوق ثلثة لئلا لا يصلح وج اربعة اشهر وعشر او يمكن ان يستدل به على كراهية ما زاد على الثلثة للظاهر  
 في ذلك كراهية كالتسجيل في الخبر قوله ولو وثقت المرأة في كمال الحكم في النصوص مغلقة على الزوجية والمراد منها المنكوحه بالعدا  
 التيمم لم يبعد الى غيرها عما اذا لا يصلح وان كان بصورة كما لمعتو عليها عقد فاشاء او وطئت بالشبهة وان وجبت العدة فانما يجب للوطي ولو فرض موتة ثم علم عليها  
 بالحال عقيب الوطى علة الطلاق لا للعقد ذلك في وجهه لا يترتب عليها حكم الزوجية من كبته عدة الوفاة وما يتعلق بها من الحدار للاصل وانقضاء الحكم  
 له والى منها المنة لغيره ووطي الشبهة من غير عقد قوله لو كان كذلك ثم وجب له اذا طلق احد زوجاته وما قبل ان يعين الملقحة وقتما بصحة او عيبتها  
 في نفسه ايهما في اللفظ وما قبل ان يعين ان لم يكن منوشا فليقل لا عند اربعة الوفاة لان كل واحدة يحتمل ان يكون مفارقة بالوطى كما يحتمل ان تكون  
 مطلقة فلا بد لكل واحدة من الاحياط بعدة الوفاة لانها هي الاحياط هنا مطلقا لاحد على الملقحة وان كن منوشا فان كن من واثق اشهر فكلان كل  
 واحدة يترن يلزمها ثلثة اشهر من بلن يلزمها اربعة اشهر وعشر فيجب كذا وان كن حوايل الغنق من بعد اربعة اجلين ان كن ذوات الاربع وكانت الملقحة

مكتبة  
الشيخ  
عبد  
الملك  
بن  
عبد  
الملك  
بن  
عبد  
الملك

والمفقودان عرف خبرا ونفق على وجهه فليدفع لهما ولو حمل خبره لم يكن من ينفق عليها فان حبس فلا بحث  
وان رفضها مال الحاكم اجلها اربع سنين فيخص عنه فان عرف خبره حبس وعلى الامام ان ينفق عليها من  
يملك المال وان لم يعرف خبرها بالاعداد عدة الوفاة ثم محل للازواج **مسألة**

واحدة بينهما بمئة ألفا فاضل كل واحدة الاخذ بالاضحى جلين من عدة الوفاة وسر ثلاثة من اشرافها لانها ان كانت طائفة فعليها الاضام وان كانت مضافا  
بالموت فعليها عدة الوفاة فطلب بين لبرائته ثم الاضام تحسب من وقت الطلاق ثم مات الزوج فعليها الاضام عدة الوفاة ومن قرع من اقرها حبس من اقرها حبس من اقرها  
ولو مضى قرن ثم مات الزوج فعليها الاضام عدة الوفاة ومن قرع ان كان قبلها لم يملك الطلاق ومات قبل النسيئة فينبغي على من يزوج من وقع الطلاق من وقت النكاح  
او من وقت النسيئة قد تقدم الكلام فيه فان قلنا بوقوعه من وقت النكاح فالحكم كان كبريا لو اريد واحدة بعينها وان قلنا من وقت النسيئة فوجهنا اعداها عليها  
الاخذ بالاضحى لجلين ايضا لكن الاضام هيها تحسب من يوم الموت ايضا فان بالموت حصل الياس من النسيئة في الثانيان كل واحدة تعد عدة الوفاة لاننا نخرج  
على ان الطلاق يقع بالنسيئة والدم بعينها كما لم يطل في الاول فوي لو اختلف الحال كانت واحدة مسمومة واخرى غير مسمومة او واحدة حامل ولا اخرى  
غير حامل ووعى كل واحدة فضيلة الاضام في حقها كما ينبغي اعلم ان كل موضع نامر بها بالاخذ من جنس الطلاق فالمراد به الطلاق البائن اذ لو كان رجعيًا انقلد  
الى عدة الوفاة بموت الزوج وهو في عدة كما سيجاء قول المصنف وقد من جنس الطلاق لان من جنس الموت فليدفع ان طلاق غير النسيئة يقع مع النسيئة من جنس الطلاق  
كما هو احد القولين ويخص من عينها في نفسه مع ابهامها في اللفظ فالا اشكال في ان بدلها بوجوب طلاقها من جنس الطلاق وقوله لان من جنس الوفاة لانها عدة  
مع النسيئة كما هو سبيل العباد الا خلا في انه مع النسيئة يقع الطلاق قبل الوفاة من جنس النسيئة ومن جنس الطلاق وانما يحسن هذا القيد على تعدد اعدان  
بالاخذ لو كان قد مضى منها قبل الوفاة فمروقرن فقد تقدم انها مع بقاء الابهام تعدد لجلين من تمام الاضام وعدة الوفاة ولينفس العاهة وجهها تحسب  
من وقت الموت لا غير بما يشهدان الزوجين الى جنس الموت فيكون الاضام كلها بعد الموت ولو قال المصنف ولغنى من جنس الطلاق لان من جنس النسيئة كما غير الشيخ  
كان جود قول المفقودان عرف خبره الى العاشر من وجبه ان لم يتطع خبر وكان ياتي كتابه ويصرف مكانه فنكاحه على وجهه مشتمل وينفق الحاكم  
عليها من مال ان كان له مال افضل اليه الا كتب الى حاكم بلده لبطال بحفظها فان تعدد ذلك نفق عليها من مال ان لم يكن له من ينفق عليها وان نطق  
خبرها كان لها من ينفق عليها وجب عليها الرزق لان بحضر وثبت فانه وما يقيم مقامها وان لم يكن له ولي ينفق عليها ولا متبرع فان حبس فلا بحث  
وان رفضها مال الحاكم اجلها اربع سنين من جنس من جنس نفع امرها اليه بحيث عنه في المحلة الوفاة فيها ان كانت مسمومة والا فحق الحضانة لاربع حبس كونه فيها  
وانفق عليها في هذه المدة من مال انفق فان لم يعرف خبره في هذه المدة امرها الحاكم ان تعد عدة الوفاة ثم محل للازواج فذا المصنف انما يامر  
بالاعداد في طلاق وهو الذي اخذ الشغار وجماعه ووجهنا لظن من لا يعد البعد المذكور كونه قد شاع حكم الحاكم بوجوبه واما ما يابا في هذا كما يحكم بمثل  
الشياع لان هذا البعد مضافا لعدة عدة وفاة فلا وجه للطلاق والا لكان عدة طلاق وبوتة رواية شاعه قال شاعه عن المفقود ودكرها انها تعدد  
بعد طلب من الامام اربع سنين بعد شهر وعشر اذا لم يوجد خبره لم يدر في حديثه ذهبنا عن مثل تعدد من المناخير الى ان الحاكم يملك طلاقها ان لم يكن له  
والامام بالطلاق له الا لا اختيارا الكثرة عليه كخبره عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه واله وسلم قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اني قد تزوجت امرأة فماتت  
فحل عنها وان هي رفضت مال الحاكم اجلها اربع سنين ثم كتب لي الضلع لك ففقدته فبطل عنه فان خبره عنه حبس وان لم يعرف خبره حبس وان لم يعرف خبره حبس  
الاربع سنين علوي الزوج المفقود قبل له صل المفقود مال ان كان له مال نفق عليها حتى تلم جنونه من موته وان لم يكن له مال نفق عليها وان لم يكن  
فلا يسئل لها الى ان تزوج ما نفق عليها وان لم يكن نفق عليها اجبر الى ان ينفق عليها حتى تلم جنونه من موته وان لم يكن له مال نفق عليها وان لم يكن  
الزوج فان جاء زوجها قبل ان تنفق عنها من يوم طلقتها الى ان ينفق عليها في امره وهي عنه على طليقتين وان رفضت لعدة قبل ان  
يجئها براجع فعدة للازواج ولا يسئل الاول عليها وروي الكليني في المصنف عن الحلبي عن الصادق عليه السلام انه سئل عن المفقود فقال المفقود اذا مضى لاربع  
بعض الى ان يكتب الى النكاح الوفاة ما ينبغي فان لم يوجد خبرها اشر امرها الى ولها ان ينفق عليها فان نفق عليها نفق امرها قال فقلت انها تقول اني قد  
تجدد النكاح بالبر لها ذلك ولا كرامة فان لم ينفق عليها ولها امرها ان ينفق عليها وكان ذلك عليها خلافا لان الموت لم يثبت الاصل بقاء الزوجية لا بغير  
شرع من موت وطلاق والموت لم يثبت لك الا لا يشهد بها احد حتى يثبت الطلاق وجازد فاصل المخرج مضافا الى النص وبما مر في الاختيار ان لعدة  
عدة الطلاق لان المتأثرين الطلاق صرحوا بان لعدة عدة وفاة ولا يوجب مرض كالرواية وما عدا ذلك الجملها موثوقة ضعيفة السند تظهر الغاية في مفدا  
العدة في الحد والنفقة وانما ذلك فينبغي التسليم بامور الاول والاخر في المفقود من نفق ففقدته وجوب لبلد وفيه البقرة العنارة وما اذا  
انكس سفينته ولم يعلم حاله الموال النضر لك كله وحصول المصلحة لا يفي ذلك الا في امره على موته بدون الجواز ان ينفق عليها من مالها انما من مائة قوله العلم بوفاته  
حكم بها من غير ان يترتب ملكة المذكون ولا في حيزين ان حكم الحاكم بوجوبه وحكم بل انما ثبت لك عندها جازا الزوج ولم يجز لغيرها ان تخرجها  
الا ان يثبت عنده ذلك ايضا ولو حكم الحاكم بها كفي في حق الزوجين بغير شكل الثاني لو فقدته بلد مخصوص او جهة مخصوصة بحيث لم يملك امره على عدم  
انفصالها الا غير كفي البحث عنه في تلك البلاد واطاك البحث فان لم يظهر خبره بغيره اربع سنين من غير حبس فاما مضى فعلها بما تقر من الطلاق او لا يجر  
بالاعداد ثم نزع من شاء ان كذا لو كان ففقد في جنسها وثلاثا وبلدا ناكثا قصص على البحث عنه فيما حصل من الاشياء ملكا لا يضر الحاكم بغيره  
رسول الى البحث عن غير البحث عنها وبين البحث الى حاكم ذلك البحث البحث عنها كما ذكره الرواية وبعضه الرسول العبد الذي لم يكن الخبر حيث لا يظهر  
ولا يشترط التعدد لان ذلك من باب التحريم الشهادة والا لدمع لانها شهادة على المنقوع ومثل هذا البحث يكون حصر المنقوع حتى يقر انه يجوز  
للمهاجرة وانما هو استعلام وتفحص عنه من يمكن معرفته عادة الاستغناء الى الرابع لو فقدت البحث عنه من الحاكم اما العبد او المفقود ففقدت بعين عليها  
الحجران حكم بوجوبه شرعا او بطلانها بوجوب من الوجوه لادانها لبقاء الزوجية وعليه محل ما روي عن النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال ففقدت بعين عليها  
او طلاقه عن علي بن ابي طالب هذه اشارة بثلث فليخص به من الغاية من وجبه لك صطحا عليها بين الروايتين الخامس الحكم بخص بالزوجية فلا ينفقه

دفع الوفاة من وقت الطلاق

النسيئة

فمن لم يعرف خبرها بالاعداد عدة الوفاة ثم محل للازواج

يصنع بامرته  
يجل في



ولو تازعوا وقد ترجع من العدة وتكف فلا سبيل عليها وان جاء ومن العدة فزواجها وان خرج من العدة ولم يزوج فيه روايان اشهرهما انه لا سبيل عليها فزوج الاول  
لو تكف بعد العدة ثم بان موث الزوج كان العقد النكاح صحيحا ولا عدة سواء كان موته قبل العدة او بعدها لان عقد الاول سقط اغتيا في نظر الشرع فلا حكم لونه بحكم الحكم  
الحق لا تنفذ على الغايبي زمانا لعدة ولو حضر قبل انقضائها انظر الى حكم الحاكم بالفرقة وبغير تردد الثالث لو طلقها الزوج وانما طلق في نفي زمانا لعدة مع لان العدة باقية ولو  
انقضت بعد العدة لم يقع لانقطاع العدة منتم

حكم بالطلاق

يتعدى الى ميراثه ولا عنوان له ولده وقفا ما خلا الفصل على موردته فينقض ميراثه وما يترتب على موته من عتق الولد للدين والوصية وغيرها الا في وجه  
مدة لا يعيش مثله لها عادة وشيئا انتم البتة والفرق بين الزوجين وغيرهما مع ما اشهر من ان الزوج منبذ على الاحياط وذو النضر الدال على الاختصاص  
دفع الضرر والحاصل على الميراث الصبر دون غيرها من الوارث وهو وان الميراث يخرج من التكاليف بالحبس العدة لقول الاستقناع وبالاختصاص بالنفقة على قول  
لقول المال فلان يخرج منها ما قبله من الضرر وان لم يكن على عدم الحكم بمدة تباينها لو صحت بقول الزوجين فزواجها على تقدير عدم دفع الضرر  
فيستفيد بمورده التماس في المطلق يتوقف عند احوالها كما طلقها فلا ينفذ بما مضى من حكمه على ما صالته بقاء الزوجية لان ثبت الميراث  
ولا يثبت بل امر كما لا يثبت بما مضى من حكمه بل دفع اضرارها اليه كدفع العدة ويحتل الاكفلاء بمصبتها الطهر من عدها عنها فتنزل بعد تطلبه ربيع شهر الخ  
لاشعار الحكم بالطلاق ولا لغيرها السابغ وانفق عليها الولي والحاكم من الميراث تبيين تقدم موته على نفي الانفاق وبعضه فلا ضمان عليها ولا على المتوفى  
بشرعا ولا انها محسنة لاجله قد كانت وجبنا امر الحكم بموت على التمس في قولهم لو جاء زوجها الخ اذا حضر المفقود بعد الحكم بوفاته طارفا لبيع ما ان يكون  
حضور بعد ان غتلت وزوجت بغيره وبعد العدة وقبل التزويج او فاشاء العدة في الاول لا سبيل له عليها اجماعا للحكم شرعا بغيرها منه وعلى حق  
الزوج الحكم الشارع فلا بد في الاخير من احوالها اجماعا للاحكام السابقة عليه لان الحكم باخذها كان منبذها على التمس وقد تبيين حمل في نظر  
حيوته فيمنقض الحكم ولا لمقتضى هذه الفرقة ان لا يضر عنها او يمكنها من كساح غيرها فاحضر الزوج زال الضرر وكان وليها واما اذا كان حضوره انقضت  
العدة وقبل التزويج ففي اوله منها ما اشهر ما انقضت من لا سبيل له عليها وفي الخبر السابق بغيره في رواية سماعه لانه قال فيها بعد ما  
كان قد قدم زوجها بعد انقضائها عدها فطلب له عليها وبعد ان قدم ومن عدها الا بعد شهر وعشرين ملك برحبها ولا ان الشارع حكم بالبنوة بانه انقضت العدة  
فعود سلطنة الزوج يحتاج الى دليل وبهذا قال الشيخ ط وابطاعه اكثر المتقدمين المتأخرين في قولهم في النكاح انما وليها كما لو جازا وهي في العدة وزعمت  
الشيخ في رواية قواه فخر الدين من المتأخرين ادعى الشيخ انه يرد رواية وتبين المتقدم على ذلك ولم ينفذ عليها بعد المتبع التام وكذا قال جماعة من سبقنا ويمكن الاستدلال  
بانها معتدة في الظاهر وقد ظهر بطلان الحكم بها واخراجه من النكاح في قولنا انما فصلت بان العدة ان كانت بعد طلاق الوفا فلا سبيل للزوج عليها وان كان بعد  
الحاكم من غير طلاق كان ملكا لها والفرق ان الاول طلاق شرعي بغير العدة وقد خرجت لا سبيل للزوج في رجبته عليها بعد ما وعليه لثا روايان واما  
الثاني فلان سرها باخذها كان منبذها على الظن بوفاته وقد ظهر بطلان ذلك لان العدة والزوجية باقية لبطلان الحكم بالوفاته وفيه ان ذلك لو تم لانقض  
اولوبه وان تكف بعد العدة لا يشر لها في المنصوب ما ذكره في من الفرق بان التمس قد حكم بطلانها ولو طلق في الاول لم يخلو لو كان قبل  
الزوج بضمفان حكم التمس بالزوج كحكم العدة منبذ على التمس وقد ظهر خلافه وعدم الفناء الى العقد الاول لم يخل مع بقاء الاشياء او ما هو قوي منه كالو  
حكم بطلان امره بشهودا واشياء او لمها حيث قبل فترجعت انتم ثم ظهر في الدعوى ان التمس انقضت ان كان التمس قد قطع الفناء من النكاح عن  
الاول ثم يثبت بغير الاول فليقل المصالح الحكم على معنى الزوج بغيره في رواية لا يزوج بين محبة عده ذلك وانما المعنى ظهور رجونه في الحالة المخبر عنها لان الحكم  
باخذها لوفاته دليل على الفناء كما في حاله وان قد ما ذكرنا في خلاق ذلك انتم في محض ضيعفا فليقل الحكم على وجه نظر الاطراف والرواية وان حكم ذلك  
اذا لضررها وهو لا يجرى لظهور رجونه بلا بد بعد ختمه الى الابد الذي على عدم محبة وعدم قدرته عليه والحكم باقائه الزوجية فلا يجرى الا دليل  
وليس في الاخبار ما يوجب حكمه مع عدم محبة كمنه على ما ثبت من الحكم النكاحا امر الاخبار انه لو عاد ومن العدة لا يعود حكم الزوجية الا بالرجعة لانها  
في الخبر الصحيح بعد ان بان رجوعها من طهره ومنه من ان الحكم بغير الطلاق غايه لا يجرى الا بالرجعة وخبرنا عده مع عدم تضمنه الطلاق يدل على ان احتساب  
قال هو واملك برحبها ويحصل عود الزوجية اليه من ليس بطلاق الطلاق والاعتماد بغير رجونه لانها مبنيان على التمس من موته وكلام الاخبار في  
لهذا الاختلاف انهم يعتبرون بان رجوعها واملك بها كما عبر اليه وخود ذلك مع قبولها للثا وبلا يوافق الاول قولهم لو تكف بعد العدة الخ لما كان  
حكم التمس لها بالاعتماد والبنوة فيها فافطما التمس السابق باحكم به بانث سواء تبيين بقاءه لك موته ام لا وسواء كان تبيين موته قبل العدة او  
فيها او بعدها استصحابا لما قد ثبت بحكم الشرع وما خرج عن ذلك من الحكم بكونه احوالها في العدة جازا بدليل خارج فيجوز على الاستدلال وربما  
يقل بطلان العدة لو ظهر من غيرها او بعد ما قبل التزويج بناء على انه لو ظهر كان احوالها لان الحكم بالعدة والبنوة كان مبنيان على الظاهر ومشتد  
حكم الحاكم لاجتهاد وقد تبيين خطأ فعلها بغير عده الوفا بعد ابرئها الخبر كغيرها بل يستعمل وجوب العدة ثانيا وان تكف لما ذكره وسقوط حق الاول  
منها الوضوح وقد ترجع لا يجرى الا عند ادسه لو انك هذا قول بعض المتقدمين والمذهب الاول والتمس منه بذكر من الحكم على خلافه في قولهم لا تنفذ على الغايبي  
وبعد عدم النفقة ان العدة عده وفاة وهي لا تستبغ النفقة ولا يجرى حكم الحاكم بالفرقة كما علق بالتمس لا يوجب وطها لان حكمها يحصل بالطلاق الرجعي  
بقائها ولو علق بان رده فترى لا يلحقها الرجوع انتقض منها بما لو ظهر في العدة والمتم شذذ في الحكم بما ذكرناه ومن انما في حكم الزوجية ما دامت العدة بغيرها  
النفقة لو حضر قبل انقضائها فلو كانها زوجا صلح ذلك لا يصدق بدليل خصوص ما على القول بان الولي يملكها لان لفظ ان الطلاق الرجعي لما ظهر من الزوج  
انه لم يرجعها اذا حضر والطلاق الرجعي لا يبطئ النفقة ولا انها محسنة عليه في هذه الحالة فاسب وجوب نفقتها احوال العدة ولو كان حضوره بعد انقضائها العدة  
فادلى بعد الوصي الحكم بالبنوة ويحصل بنوة بنتا فتنفذ من العدة وان انقضت لان نفقة الزوجية تنقض في زمانها فام تكن عده وفاة فينفذ  
ولو طلقا بان رجوعها بعد العدة احصل بنوة بنتا فتنفذ ما بعد العدة ايضا لما ذكرنا في قولهم لو طلقها الزوج الخ لما كانت هذه الاحكام  
مشروطة بوقوعها على الزوجية والمطلقة رجعتا واقعتها الغايبي عليها ثم حضر فظن ان كانت قبل بقاءها في زمان العدة لا يباح في حكم الزوجية ومن ثم كان  
املكها ان حضر فيها فان وقع بعد ما تبين بطلانها الوفا على الاحتياط وهذا في غير الطلاق امانا فان قلنا بان الحاكم ما يجرى بها بالاعتماد بغير

حكم بالطلاق

الطلاق

بالبنوة

حكم بالطلاق

وقد











وكانت فيه بر من الزوجه لم يجب عليها الرضا بعد الطلاق بل لها المطالبة بمسكن يلبس بها كما انه لو كان قد اسكنها من قبل في منزل وجب  
يزيلها من دارها فله نقلها منه بعد الطلاق الى منزل يلبس بها وهو العول بوجوده بخلافه لا فرب لو كان المسكن خيبا دون مسكن مثلها وان كان  
جبره بان يضم الحجرة من الدار ومرفقا بجيشه يصير صالحا مثلها لغيره انما منه الى غير ذلك لان هذه الضيعة مع بقائها فيه فربا الى المصنوع من  
مرعاة عدم الخرج والمعتد به في جوازها الى مسكن يلبس بها اذا كانت في الطلاق في الدار ورضيته به وجعل له رد تمام ذكره ورجع  
عن اخراجها من بيتها وعين وجن منها شامل لوضع التزاع والوجه فيه لا دل للمعسر في يلبس بها منه ما تقدم بحسب باب النفقات لكن في  
هنا اعتبارا بنقلها عن الزوج فلو كان بيتا واحدا يلبس بها لكن الزوج كان ساكنا معها قبل الطلاق وجب عليه الخرج عنها ان كان الطلاق باينا  
حيث يجلي السكنة لغيره لم يخلوه بالاجنبية وان كان الطلاق رجعا فظا لا يحتاج عدم وجوب نقلها لهما لانها بمنزلة الزوجة ويشكل بان المنع فيها  
بالنظر وغيره انما يجوز في ذلك لاجنبية في اصل خبره وان كان حكمه ضعيفا فيكون الخلو به بمنزلة غيره في الاصل في تحريم الخلو به  
بالاجنبية قول النبي لا يخلون رجل بامرأة فان ثلثها الشيطان وهذه المسئلة من الممانات ولم يذكرها الا في باب المتكاح وشاروا اليها في هذه المسئلة  
والمصير في الخلو به ان لا يكون معها ثالث من ذكر او ان يمشي بمحشيتهم خائبة لوزن جنة اخرى وجارية وعمره والحى بعضهم يخلوه الرجل بالمرأة خلو  
الاشهر مضاعفا دون خلو الواحد بنسوة وفروا بين لا يترتب على استحبات المرأة من المرأة اكثر من استحبات الرجل من الرجل ولا يترتب على ذلك من نظر حيث  
يجرم عليه مسكنها والخلوة بها يترتب على كل واحد منهما في بيت الدار الواحد بشرط تعدد المرافق فلو كانت مرافق حجرتها كالمطبخ والمسلح  
المرتبطة الى السطح متحدة في الدار لم يجر بعدا لثالث لان التوارد على المرافق يقتضي الخلو وحكم الفصل والعول حكم الدار والحجر ولو كان البيت مقادا  
لكنه واسع فينبغي فيها ما يلبس بها ان كان ما يلبس بها مسكنة مثلها ثم ان حصل باب ما يسكنه خارجا عن مسكنها لا ينفصل في ثالث وان جعلت في مسكنها  
لم يجر له الا في الخلو بها وقت المزدحم لم يوطئها ثم باع الى انا باع الزوج الدار التي استحققت المصلحة منها فان كانت معونة بالاقامة  
او بوضع المحل لم يضر البيع ما لم ينقض العقد لان عدة الافراء والحمل مجهول وان كان لها عدة مستقيمة في الافراء والحمل لان تغير العادة امر ممكن فهو كما  
لوا باع دارا استوفى منفعها مدة مجهولة ولو كانت فسخا لا شهر ففسخ البيع مطلقا لا بد من تنقاع البعثة كما لو باع الدار والموجود مدة  
لعلو حق الغير بالمنفعة مدة مضبوطة هذا حاصل ما ذكره في القرب بين الاشهر في شكل الحكم في كل منهما اما الاول فلا بد من اختلاف الحاصل وان كان  
مع اعيانها استغناء المحض قد يبرر ولا يبرر في حاله حيث يكون المنفعة مضمونة تارة لعدم المعلوم كما جازوا ببيعة المجهول المعاد في البيع حيث يكون  
المجهول نابعانهم هذا يجرى على قول من لا يبيع مع المجهول وطهرا منعه منهم كما نبه عليه في باب فدا الطلح هنا واما الثاني فيمكن مساواة الاول في الحكم  
البها لان المنة بالاشهر قد توقع الحيف في ثنائها فتمنق لها كما سبق فيكون فسخها بالاشهر غير معلوم وهذا الاحتمال لا يبرر عنه لان  
الصغير والناشئة عدة عليها ومن ههنا من يوجب الحيف بان بلغت النع ولم يكن ايشه يمكن في كل وقت حيفها وان لم يكن غايبا ومع ذلك فيمكن طرأوا  
في اثناء العقد تجل ويرجع المنفعة الى ملك الزوج ان كانت هي البينة او في رثنان كان البنت هو طرأ وثوق بخرجه المنفعة عن ملكه مدة العقد و  
بهذا يفرق بين بيع العبد والورثة معلومة وبين بيع هذه الدار لان منافع العبد الموصلة ملك للبائع لا ترى له لومات كانت لورثته بخلاف المنة  
فانها لا تملك منفعة الدار وهذا لومات كانت منافعها ببيعة المنة للزوج ويمكن ان يلزم هنا عود المنفعة الى الزوج دون المشرى بكون المنفعة  
من العقد مشتتة عن المشرى وطوبى به الى اشكال الاول ولو قلنا ببيعة البيع لذاتك اشم فحاشيت ثنائها وانتقلت عدة الى الافراء فان نفعت هنا  
بها في مقدار الاشهر او قل لا اعراض المشرى وكان البنت في ببيعة الاشهر هل ينفصل منفعها الى المشرى والى البائع كالومات في ثنائها ولا فخر انتقا  
الى البائع لانها كالمشتتة لم مدة معلومة ولو انتقلت عدة بالافراء اكثر من الاشهر فبئس لزوجها بالاشهر حيفها في خيرة المشرى في الفسخ والامتنان  
ح وجان من فوان بعض خصم وكان كمنفس الصنفه ومن قدومه على تلك فانه كما يمكن فناء استحقاقها طول المدة باستمرارها على عدم الحيف فحصل  
نقصانها وزاد بها بالغير الطاري في بيع البيع للبائع على الغالب على اصله عدم النقصان لا بوجبه به ولا في الفرق بين من يعلم بالحكم وغيره في ثنائها  
دون الاول لان خيبا بعض الصنفه بشرط مجهول في الخيار بما يقتضيه البعض وبما استوفى من عدم حيفه في المسكن حيثما يقع ما يوجب على المصلحة لا  
لاستحقاقها ح جميع المنفعة من حين الشراء وان كان بعضه بالاشهر وبعضه بالزوجية فان ذلك لا يندرج كالوايع ما يملك وما لا يملك مع الجهل بقسط  
ما يقع في البيع حاله وقد تقدم البحث في نظير المسئلة في كتاب الكثرة اذ باع المسكن مدة معلومة او مجهولة كالفسخ بالعلم حيفنا العول فيه فليبرع ثم قد  
لو طلقها ثم جعلها كالحاكم اذا طلقها وهي مسكن يملك للزوج ثم فليس وجب عليه فان كان المسكن هو المشتري في الدين فلا اعراض عنها بوجبه بل تنفي عنه  
الى انفسها العدة ثم يرجع منفصلة الى الزوج وان كان فضلا عنه حيثما يقع في الدين فيبقى لها من حق السكنة مفدا على الغراء لفسخ حيفها في العبد علمه كان  
حقه لم ينفصل باعنا اموالا بعد الحجر وكذا لو ملك وعليه بنون يقدم على الوثنان حيفها ينفصل عن المسكن كحق المشرى في المنة في ياد في جواز بيع  
الحاكم قبله لابل الدين من الفصل في بيع المطلق والعول بتقديره على الغراء هو الله بركة في حقهم لم ينفصل فيه احد خلافا ولكن الفصل في بيعهم  
انها تنفصل مع الغراء بل هو المثل وجهه حيفها في السكنة تابع للزوجية لسانا بفسخها كان مشرط البنت ولها من ثنائها على الطاعة والمكفر غير من شرط  
فلا يكون حيفها ان يد من حق الزوجية والزوجية انما تنفصل السكنة بوجوبها وما على تقدير الحجر عليه لا تنفصل السكنة الا بدم الفسخ خاصة فاذا بوجبه لفسخها فانه  
السكنة شيء غير مبرع لو ذكالك لا يترتب على من الزوج وانما نحن في المسكن الخاص وجوابه ان حق الزوجية فلا مكان والنفقة مقابلها لا استقناع  
فكان بغيره ايجل بخلاف حق المصلحة فانه ثابت اطلاق الجميع العدة لانه مقابل شيء وان كان مشروطا بشرط نفقة الزوجية ومن ثم وجب لها في البان على

فيما اذا باع الزوج مسكنه المطلق  
بما هو  
ان كان المصلحة  
بما هو  
منه  
البيع  
سكنه  
المجاورة  
منفعة  
لورثته  
انما  
مع  
منها  
ضرب  
بمسكن  
والخط  
حسب  
استوفى  
انفس  
بغيره  
فيما  
افسح  
كانت  
في





















فَمَا أَفْضَلَ عَلَى الْكَافِرِ  
 مَا عَمِلَ عَلَى الْكَافِرِ  
 أَوْ الْجَاهِلِ أَوْ الْبَاطِلِ  
 بِذَلِكَ الْفَعْلِ مِنْهُمَا وَمِنْهُ  
 وَكَيْلَهُمَا وَمِنْ خِيَانَتِهِمَا  
 وَصَلَتْ مِنْهُمَا نِجْمٌ  
 تَزِيدُهَا لَا تَنْبَغِي الْمَعْرِفَةُ  
 لَوْ عَلَى الْخَلْقِ عَلَى الْفَعْلِ  
 مِنَ الْخَلْقِ عَلَى مَا خَلَقَ  
 أَوْ عَلَى عِبَادِهِمَا خَلَقَ  
 وَعَلَى مَا خَلَقَ الْخَلْقَ  
 نَوْصٌ بِذَلِكَ الْخَلْقِ  
 الْخَلْقُ مِنْهُمَا نِجْمٌ  
 فَتَزِيدُهَا لَا تَنْبَغِي الْمَعْرِفَةُ  
 فِي مَوْضِعٍ الْخَلْقِ  
 بِذَلِكَ كَثْرَتِ الْخَلْقِ  
 وَكَانَ مِنَ الْأَسْفَافِ  
 قَوْلُ أَنْ الرَّابِعُ  
 الْمَثَلُ مِنَ الْخَلْقِ  
 أَشْبَهُ لَوْ كَانَ الْفَعْلُ  
 أَرْضًا وَلَمْ يَخْلُقْ  
 بَيْنَ الْخَلْقِ وَكَانَ  
 لَوْ عَلَى الْخَلْقِ عَلَى الْفَعْلِ  
 لَمْ يَخْلُقْ بَيْنَ الْخَلْقِ  
 الَّذِي وَلَيْسَ بِهِ  
 مِنَ الْخَلْقِ  
 الْخَلْقُ وَالْمَعْرِفَةُ  
 وَلَوْ مَا كَانَ الْخَلْقُ  
 كَانَ لِلْخَلْقِ  
 مَا بَقِيَ نِجْمٌ  
 مَضَاهُ جَمْعُ جَاهٍ  
 مَثَلُهُ أَنْ كَانَ  
 انْقِطَاعُ جَمْعِ مَثَلِ  
 مَا كَانَ يَخْتَلِفُ بِهِ  
 فِي ذَلِكَ الْخَلْقِ مَثَلُهُ  
 أَوْ يَفْقَهُ وَلَا يَفْقَهُ  
 وَفَقَهُ بِلَا رَوَاةٍ  
 فَلَا يَصِحُّ لَكِنْ قَدْ دُرِدَ  
 مَعَهُ ضَمَانٌ مَا يَجِبُ بِهِ  
 مَا فِي الْمَعْرِفَةِ  
 كَانَ يَسْتَحْفِظُ عَلَيْهِمَا  
 تَوْفِيقِي













































۱۰۰

## المستطاع

قال بغير ثلاث مرات

السَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ الْأَنْفُسَاءُ  
عَلَيْهِمْ أَتَى فِي خُصْبِكَ فَوَلَّوْا  
مُحَمَّدًا بْنُ الْحَسَنِ

عليه السلام  
لم يحسن الشوط  
فلم يكف ولو كان  
الوجه هو الذي يغيب  
الظن بعد فعله  
الكفارة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
يَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْغَلَمِ  
الْوَحْيِ الْمُبِينِ  
اَللّٰهُمَّ صَلِّ وَسَلِّمْ  
وَاِنْ لَكَ مِنْ شَيْءٍ مُّؤَيَّدٍ

عظم

عليه

عبد مریقہ مد

## العبادة ١٢























































كتاب الأبدان

تفرد هذا كل شيء لم يقع الإلهاد لكن منعقد بيننا بشره ولو كان المعلق به ما لا يستبعد حصوله اربعة اشهر لا يحقق ولا ينفصل حصوله كما قال حتى ادخل الداء  
اوضح على الجسد والمريض فلا بد ان يقع وهو على شفا قريبه وقد يقع وقد لا يقع كما يكون مولدا وان اتفق معنى اربعة اشهر لم يوجد المعلق  
ببول يكون بينهما الا انه يحقق قصد المصنف في الابتداء واحكام الابدان منوطه بالبحر اتفاق الضرر بالاشناع من الوطى كما لو امتنع من غير من وجع فبرقع في  
لو وجد المعلق قبل الوطى بمسالك الكائنات الوطى قبل وجع فبرقع منعقد اليه وفيه بعد التعلق بمزيج الدجال دعوى يلق بالامور العتلة للامور فلا  
يقع بل يلهو ولا يظهر الا وله بالكلن العالي مستند الى الاعتقادات من قرائن الاحوال والمعاقد **قولهم** ولو قال والله لا وطئتك الا كان الابدان هو المعلق  
الى ان يكره الاضرار بالشر لا يحقق حيث يتعلق على شرط يمكن فعله ودفعه كقولهم لا يطئتك حتى ادخل الداء فبرقع في كل وقت خول الداء فبرقع باليه  
ولا يحصل لها الاضرار بذلك فبرقع الوطى اربعة اشهر مضاعفا لم لو كان دخوله الداء من غير عادة لعاد من كبره بل اربعة اشهر لو طئها وقع الابدان كما سبق ولما  
اطلق المصنف الحكم على العالي على المانع من خول الداء وانكالا على ما استلزم من القاطن **قولهم** في الترتيب في الحر والانه الى الزوج منهلة بعد انعقاد  
الابدان لا يطالب بها بشئ وان واقع لونه كفارة اليه وان ادخل الابدان وان اصر فلنتم مطا البشره في المعلق حتى لا ينفصل عنه المعلق الى ان ينفصل الداء  
اربعة اشهر على ما مضى في الاثران وهذا المذهب في الزوج كالأجل الذي هو الموطى الى الذي لا ينفصل عنها الزوجين جريما او يقين او باليقين لم يوافقوا الا  
شعرا على وجع وهو قلة الضمير الزوج وما يتعلق بالجملة والطبع لا ينفصل عن الحر والفتنة والرجحان والمجس في الفتنة ما تنصف بالوقوع منهم  
بعضهما في الزوج ونعمه فبرقع الزوج الى خلافا انما المنع بقبوله الحر والانه سوا كان الزوج او لم يكن او اذا انقضت المعلق ليرطلق بانقضاء الامتناع في الزوج  
ولا والله ثم قال بعد الشر من اربعة اشهر فبرقع فان الله غفوه عنهم وان عرفوا الطلاق فان الله سمع علمه ذلك على بقا فبرقع منها بعد المذهب وهو جبا  
دفع الطلاق بالفعل خلافا لبعض العامة حيث حكم بوقوعه انما فادرجع الى وجع كقولهم سقط عنه حكم الابدان واطلاق خرج من حقها وهل يقع الطلاق جبا  
حيث لا يكون له بنوته سببا ثم انما الاحكام التي لو لم ينفصل وهو قلة بشرط الزوج وانقضاء المانع اذ ليس الا كون طلاق موطى او بغيره فبرقع  
البنوة لان الطلاق الزوجي يحصل الضرر ايضا لاختلال النكاح بغيره وبعث بها الى حال البنوة ومحبته بغيره فبرقع قال مصنفنا يا الله بقوله في الابدان اذا  
الى الرجل لا يبرأ من شره ولا يمتنعها ولا يجمع استمراسها فبرقع سعة من الرض اربعة اشهر فبرقع الامتناع في الاثر وقطعها ان يفي فبرقعها وانما ان يبرم على  
الطلاق فبرقع عنها حتى اذا خاضت طهر من جبرها اطلقها انطلقت قبل ان يجامعها بشهادة عدلين ثم مواحق برحبها من الرض الثلاثة لاقر له وبما قبل بوقوع  
الطهارة بانتهاءه من موطى حرام على عدله قال المولى اذا وقع فبرقع طهارة بانتهاءه من الرض وطلعت هذه الرواية مع شددها على رخص الطلاق البائن في  
موطى فبرقع بان يطلق بانها او جباها الشخ على من كانت عنده على طهارة واحدة فان طلاقه بعد ذلك يقع بانها وهذا وان كان خلاف القم الا ان يبرم  
بها الا خالف ثم على تقدير طلاقه رجعا وان استمر فيه فذلك وان رجع عاد الابدان وسجنا تامة حكمه وان امتنع من الاكر من ليرطلق عنه فلكلان الطلاق يبرم  
من اخذ بالشا بل يبرم بغيره ويضيق عليه الطعم والمشي بان يبرم من الحبس بسببه او لا يبرم عليه مثله جاز الى ان يمتد احداهما في رواية حماد عن عمار بن عبد  
قال كان الموطى من عتقها اذ اذ المولى ان يطلق جبر الخلف من نصيب محبسه فيها ويبرم من الطم والشرا حتى يطلق في رواية اخرى عنه ان كان محبسه  
في الحبس في يبرم بغيره قوت حتى يطلق واعلم انما جاز على احد الامر بان ينفصل من الطلاق لانها اجابى في المناقبة غيره وانتم فانتم بغيره على عتقها بل على احد الامر في  
تحقق اجابى على هذا الوجه في الطلاق **قولهم** لو لم ينفصل من الطلاق لان الكفا انما يجمع كحسب اليه ولا يحقق المصنف الوطى الى الملقنة ولما اذا انقضت حكم  
اليه من سوا راضة والامر احكاما لا يبرم ام لا لا شرا كفا في النقص وانتم المداخلة على تقدير الرض **قولهم** لو اسقطت استقامت والنفقة والامر عنه  
بمعنى احد شرط محبة ثبوت متعلقة بالثبوت فلا يبرم استقاما جبر فيها وان دخلت كما كان حقها للمطالبة بثبوت في كل وقت طامم الابدان بانها موطى فبرقع  
فاذا اسقطت حبسها لم يبرم فبرقع الاما كان منها ثانيا وقتلا استقاما وذلك قوة عدا شرا الى ان الواقع بعد ذلك بل الفصل في حق المطالبة ولم يقطع  
بالاستقامات المطالبة في شأنه كذا القول في نظائر من الحقوق المبرمة بحسب الوقت كحق القسمة للزوجين وحق الاسكان في موضع معين حيث يقول بعضه  
ذلك من هذا الوجه لو طئها جبر الزوج فبرقع راد الشخ على قول من يجوز به فلما ذلك لتحكم الضرر بقوا النفقة بومانوا وما جازها اذ رخصت  
ثم اراد الشخ حبسها بطل جبرها والقوة بربان حملت القوة وبه وذلك ما سبق فينا لا يمكن من رضى بان الفتنة غير حاضرة فيحصل ثأرة لا يبرم على الابدان  
وحي لا استقامت والنفقة يبرم عليها وان الفتنة غير الرض لم يبرم طم في الفسخ **قولهم** لو اختلفا في انقضاء المذهب اذا اختلفا في انقضاء المذهب  
للتبرع وهو اربعة اشهر وان وقع انقضائها بالبرم بالفتنة والطلاق وادعى موطاها فالقول قوله لا صالة عند انقضائها لان مرجع ونحو انقضائها الى تقدير الابدان  
ان جعلنا المذهب من غير ان جعلنا احكامها والاصل عند تقدير كل منهما ومثلهما واختلفا في رضاء البقاء الابدان فالقول من يبرم ثأرة لا يبرم على تقدير  
وفائده يظهر حيث جعل المذهب من جنس ويكون الابدان مقدرا بغيره فبرقع جبرها لاختلال اليه **قولهم** لو انقضت المذهب من غير انقضائها في الجماع بعد  
المذهب المحبوس نظر هو فيها المذهب فان كان في غير محبسه حكمه وان كان فيها بان كانت من جنس محبسه لا يمكن وطئها او مجبوسة لا يمكن الوطى اليها والبرم  
بالفتنة فلا اجام لا يبرم على حال هذه ولا مضاعف كذا لو كانت محبسة او غائبة او انقضائها او صانته او ممتلكة فبرقعها وهر من الفتنة كالعابرة من الشخ لان الاشكال  
موجبها وقال المعتز حاجة من المتأخرين بغيره فتنة العابر لظهور العرف لجملة ولا يبرم لانها مانع منها بل هي ممكنة ولما المانع من طمهم وهذا حسن **قولهم** لو  
تجدد المذهب قطع اعذارها التحريم لا يبرم على احد احكامها المذهب فاذا زال العذر ثبت على ما مضى المذهب قبل العدة وجبها انقضائها الشخ من قطعها للاستد  
انما هو لها العدة من قبلها ومذهب الزوجي حرام فلا يبرم عليه منها لافادته على الفتنة والاستد من ذلك المحبوس في لا يقطعها الجماع لانها لو قطع لم يبرم  
الزوجي اربعة اشهر لكونه في كل شغل لبادا اكثر على عدا الفرق بينهما غير فبرقع الاستد لثبوتها العابر ثم الوطى في القادر فبرقع العابر وهذا

بكن للمعاطلات والابان  
وانقضت فبرقع  
والفتنة ان طلق وقتها  
خرج من حقها وخرج الملقنة  
الزوجية على الاشكال  
ان كان امتنع من غير  
معيض من غير عليه حتى  
او يطلق ولا يجزى  
على احد ما تعيننا ولو  
التي قد مضت وانقضت  
الماضى حتى انقضت  
سقط حكم الابدان ولو طئ  
الكلان مع الزوج في وقت  
حقها من الطالبة انقطع  
المطالبة لا ينفصل  
فيستقطب العتق وان  
ولما يبرم فبرقع  
الاول لو اختلفا في انقضائها  
اذا قاله قول من  
بقي جباها وكذا لو  
اختلفا في زمان ايقاع  
الابدان فالقول قول من  
من ثأرة اخره انما  
لو انقضت الترتيب  
هنا انما يبرم من الوطى  
كالخلف والموطى على  
المطالبة لظهور عده  
في الخلف ولو قبلها  
المطالبة بغيره العابر  
عن الوطى فبرقع  
فبرقع ثأرة ما في ثأرة  
فبرقع ثأرة ما في ثأرة  
الاستد انما يبرم  
وفية من دون قطع  
بالدعوى العابر  
ابتداء واعتراضا  
منع من الواقعة  
انتهاء فانقضت



[illegible][illegible]

۱۰۰















ولا يلحق الولد بغيره  
فكذلك لا يلحق بالزوجة  
التي هي من غير النسل  
بل هي من غير النسل  
فكذلك لا يلحق بالزوجة  
التي هي من غير النسل  
بل هي من غير النسل

فكذلك لا يلحق بالزوجة  
التي هي من غير النسل  
بل هي من غير النسل  
فكذلك لا يلحق بالزوجة  
التي هي من غير النسل  
بل هي من غير النسل

منه الا ان الحق الوطى في القبل مقتضى ذلك والتعليل المذكور مجرد بوجوب الامكان وليس هو مستند الحكم وبالحكمة الاستبعا  
في الجمع قائم والامكان مشترك وامكانت من انية متفاوتة في لمر ولا يلحق من لم يتولد منه وانما قلنا ان يفيد ما جئنا ان يفيد المذكور من  
الاشتباه او بالاعتراض الاول لا يلحق بالولد في كل المذهب لا يحتاج الى اللعان لانه لا يترتب له بجر العادة بان يخلو من ولد من غير النسل  
لان عدلة الله الصلابة في نفقه في غيره الى نظاها بايمان وفيه التماثل في قطع الوفاة وعبارة المتوفاة من العدة المحلة للدم والذكر والرجل  
الماء الى الرحم بواسطة الابلايح وقد فرض صول المذنب الى المذنب كالمساحة مع عدم وصول الهو الى الماء او سقوط في الثالث لمصلحة ايضا على اخلا  
الشيخ والمهم من غير رد لان الزمان في الجماع باذنه وفيه بالغ في الابلايح فيلزم من ذلك بقاءه ببقاء ادارة الحكم على الوطى وهو لا يملك ان يرد من اذنه  
على الاثر في الحق ولا من سبب الغرض في حق لا يلحق من الاثر في الولد يكون على تولد الحق عمله التحققت وهذا هو الغالب لكن لا يترتب الاول وان  
بعد وقول المذنب في الاحتمال بان بعد تعذر هذا العمل لانه هو الفرض البعيد المختلف في ونحوه خاصة ان كان يحسن فيها معاملة ذلك  
لا اشكال في حق لمر واذا كان اذا استمر بمر بولد فان لم يكن له الحق في ذلك لان الولد لو حقق في التسلط في الفرض لزم ذلك  
المحقوق ومن اقرها بوجوبه على حق من حقوق الادمين لم يمكن من الرجوع عنه وان لم يترتب عليه اذ قد يترتب في حق الفورا والزاخر قولان  
احدهما وهو ان حق الفورا على الفورا من غير ان يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
ففيه حذر من استلحاق من ليس منه كآثر فلا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
الفرق من على الفورا لانه لو لا اعتبار الفورا في عدم استلحاق الانساب الثاني وهو الذي اخذ الله المذنب ان لا يترتب له في حق الفورا  
عدم الاستلحاق ووجوب مقتضى اللعان وهو في الولد واستفاء المانع اذ ليس الا التكون وهو اهم من كونه اقرها فلا بد له عليه لان امره في  
قد وردا الوعد في حق من هو من حق استلحاق من ليس منه في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
مدة وعليه فلا يقطع الابلايح في حق الفورا ولا استلحاق اذ اخذنا بان على الفورا في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا  
بجد الحرام او بعد الوطى في حق الفورا ولا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
ليس الا وكان محسوبا في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
الحاكم وعمل بالحق او بشد هو ان يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا  
واما الغاية فكان في الموضوع الذي غاب له فاض في الولد عند وصوله الى حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
وجها من منافاة الفورا في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
لخوف الطريق ونحوه في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
جوزاء ومن الاحتمال المستوفى في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
فلو جبر الحان افضل الولد فقال الخرب الى ان يحق الحق الحاله التي في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
رفع الترفيع في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
مثل هذا عند وضع في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
وكان غائبا او خائرا بحيث يمكن ذلك في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
اصلة الخبر في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
ان يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
ولم اكن اعلم ان الحق في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
مثل وان كان من العوام الناس في بلاد الاسلام فوجها اوجهها القبول في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
الا لزم من ذلك لا يجوز انكاره في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
منعك الله ما بولدا في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
كولو ياراد الله في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
بل ان الله في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
مستند على حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
الولد اعني ان يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
المذنب على حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
احكام مع نصف المهر في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
باعترا في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
وان لم يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له  
وفي حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا لان الفورا لا يترتب له في حق الفورا وان كان من غير ان يترتب له

فكذلك لا يلحق بالزوجة  
التي هي من غير النسل  
بل هي من غير النسل  
فكذلك لا يلحق بالزوجة  
التي هي من غير النسل  
بل هي من غير النسل

فكذلك لا يلحق بالزوجة  
التي هي من غير النسل  
بل هي من غير النسل  
فكذلك لا يلحق بالزوجة  
التي هي من غير النسل  
بل هي من غير النسل

ولا يلحق الولد بغيره  
فكذلك لا يلحق بالزوجة  
التي هي من غير النسل  
بل هي من غير النسل  
فكذلك لا يلحق بالزوجة  
التي هي من غير النسل  
بل هي من غير النسل























الباقى وان الخصال القدر بما يتبين استنباطه صدق الفاذف كدبره لاهل الحكم واحد بما وكذبها معلوم بقوله تعالى ولعلكم تتقون  
 ويصفه لثاني ما انما الخصال سقوط الحد كدبره لا وصفه بغيره بل بالدم مع مجوز صدق في نفس الامر فلا ينزل عليه معادل على انما بالحد من  
 القذف الموجب لحد الفاحش الموهوم لدعوى الصدق في السابق فاختاره القم من ثبوت الحد ثانيا اقول هذا اذا كان العقد الثاني متعلق  
 الاول كانه عليه اثم بقوله ثم فذمها انا لو فذمها بغيره اخرى فلا اشكال في ثبوت الحد عليه فاسباب ان يثقل اللعان بين العذتين وعلى من  
 قول الشيخ فمنا على سقوط الحد لان القصاص والدية والافراد من الميراث في سقوط الحد ثانيا ومن بعد هذا انما اسقط الحد لانه  
 وجب عليها باللعان ولم يثبت ثانيا ولا امر في لا تكل في العقد الثاني وجب عليها الحد لثبوتها باللعان المتعدد لا يصلح الاستفاضة لاستحقاق القدر  
 السبيل السبيل الاول في دفع ان يقدّمها بالاجنبى عليه الحد سواء كان قبل اللعان ام بعدا لو جاز المقضى له استثناء المانع اذ ليس الا لا من  
 الزوجين وهو مقفوف في طرف الابن لا ينفذ في غير ذلك من غير ما يوجد سقطا واما احق سقوطه عنه ايضا فنظر لان لنا الزوج كالماتة للثبوت عليها  
 بالزنا وهي سقطت لاختصاصها المقضى لسقوط الحد عن فذمها وقيام القصاص مقام البينة مطمئنا واما فام مقامها في سقوط الحد عن الزوج لانه لا يزوج  
 فذمها فامرت ثم فذمها الزوج والاخيه فلا حد لسقوط اختصاصها بالزنا كما يسقط بالبينه في سقوط الحد اذ رها مبررة وان لم يثبت بها  
 الحد بدون الادب ليعلم ان العقد الثاني على انفسهم خارج لاختصاص الحكم المتعدد بثبوت الزنا والاختصاص غير ذلك فزعم في هذا الحالة من فذمها بالزنا  
 الاول في بغيرها الا شراكتها في المقضى وهو سقوط اختصاصها بالافراد لو فذمها الزوج ولا غير فكلت ثم فذمها الاجنبى فعل يجب عليه الحد لان  
 احد ما للشيخ في كتابه انه رفع الحد عليه لان التناول كالبينة وهي سقطت للحد لانها مبررة للاختصاص الثاني لا كغيرهم منهم المتبشرون بالحد ليعلم ان  
 بمرئ المختصا ويمنع زوال الاختصاص بكونها وقيام مقام البينة وان لم يثبت به ما تكل عن الحلف عليه ظاهر لان ذلك لحد مختصا عن الدعوى بالبين  
 لكونها اذ لم تكن ابين بعد ذمة ما التناول عنها كما يحمل حجة المدعى يحمل قصد السامع من عند البينة الزنا بالاختصاص الاول من الثاني وهذا  
 اقوى من قولهم لو شهدا فاشهد على المرء بالزنا اذ يعتبر رجال احدهم الزوج في ثبوت حد عليها بشهادتهم فلو ان منشاها اختلاف الزنا وبين فذمها لاكثر  
 منهم الشيخ وابن ادين القموا اكثر المناظر في قبول شهادة الزوج بثبوت الحد على المرء لو جاز المقضى لثبوت الزنا وهو شهادة اربعة عدول استثناء  
 المانع لان شهادة الزوج مقبولة لا بغيره وعليها رواية ابراهيم بن نعمان عن الصادق ع انه سئل عن ربيعة شهدا على امرء بالزنا احدهم زنيها قال يجوز  
 شهادتهم ومعنى الجواز ان تصحح ما يثبت به من غير ما يثبت به وهو ثبوت الحد على التمسك عليه ذهب القدر وقد افاض ابن ابراهيم مع اخر الى الثاني في طبر  
 زوا عن احد هامة في اربعة شهداء على امرء بالزنا احدهم زنيها قال بل لا يزوج ولا يحد الاخرى وبوبها قوله ثم لو ايجابا عليه اربعة شهداء ان  
 جعل الصنفين جازا واجبا الى الفاذف ومنهم الزوج فانه لا يوجب الا الشان فيفسر معنى ان لها والاصح الاول والرواية الثانية ضعيفة التسديد  
 صبي ما يجعل بغيرها من فانه يجوز الاول وما افترقا لا لا لا مفسدة بقوله ولم يكن لهم شهادة الا انفسهم فلم يظهروا انه اذا كان غير فلا  
 لعان ويقول ثم والداني ما بين الفاحشة من نساء كفاستشهدوا عليها من اربعة منكم قبل الخطاب للحكام وهو اعم من ان يكونوا غير الزوج او معه  
 والشيخ حمل الرواية الثانية على اختلاف بعض شرائط القبول وازيد ربيع على سبق فذم الزوج وهو من جملة احتلال الشرط قطعا لا بأس بالحد لا يوجب  
 الجمع حيث لا تنطبق الرواية لضعفها ولا بغير الجنب قول ثالث بان الرواية ان كان مذمولا لظاهر الشهادة وهذا هو الحق والحد في كل  
 صدق الجمع بين ذلك ايضا وخص الرتبة بجملة الدخول لا شئنا رواية على لعان الزوج هو مشروط بالدخول فليس حمل الاخرى على غير ذلك ولا وجه لهذا  
 ضعف الرواية من مفارقة ادلة القبول قولهم اذا اختلف بينه وبينك على خلاف اربعة حيث جعل على الحاكم اذ حكم بالزنا فذكر كل من اللعان  
 وقام الاكثر مقام الجنب ان كان الحاكم محظوظا في الحكم وضعفه فان الحكم خطابا لاجماع فلا ينفذ كتاب الاحكام الماطلة بخلل بعض شرائط  
 وان كانها هي كغيره مخالفة ذلك ابو حنيفة انما يجعلها مبررة فلا لنا انما يحصل بغير لفظ فضلا عن لفظ الطلاق فكانت كفرية الرضاع والردة  
 بظهر الفاذف في عدل شرائط جمعها لشرائط الطلاق من كونها اربعة ظاهرة من الحضر لغيرها بغيرها بغيرها من شرائط وفيها لوعلى ظاهرها  
 اخرى بطلان هذه فلا عتها وفي تصنيف المهر لو كان قبل الدخول حيث يجوز قبله من حيث كونه من حضانة جهتها اذ لم يحصل القرية الا بطلان  
 ولا ينظر الى اشتراكها في السبيل حيث هو اللعان من الجانبين فنظر على الثاني فيثبت الجنب لان نصفه قبل الدخول مشروط بالطلاق وبطلان  
 خاص **كتاب العتق** هو لغة الخلو من منتهى البينة الشريفة عتقا والجنح الجلب عتقا فاشترطه ليلص الملوكة لا بدى  
 او بعضه من الرقبة بالنسبة الى مطلق العتق وبالنسبة الى المباشرة التي هي مفعول الكتاب لئلا يخلص الادنى وبعضه من الرقبة بغيره  
**قولهم** وفصله انفق اهل الاسلام على فضيلة العتق والرواية التي اشار اليها رواها الخاصة العامة غير لكن بغير ان يختلف في  
 زواية في العتق الباقى قال قال من عتق مسلما عتق الله العبد المجتنب بكل عضو منه عضوا من التار وروى الشيخ باسناد عن ابراهيم بن  
 ابي لهبع عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انما عتق الله العبد المجتنب بكل عضو منه عضوا من التار فانتكث ان عتق الله العبد المجتنب  
 بكل عضو من منها عضوا من التار لان المرء نصف الرجل وفي الصحيح عن حفص بن الجهم عن ابي عبد الله ع مجوز محل انه قال في الرجل يعتق الملوكة  
 قال يعتق بكل عضو منه عضوا من التار فانه حلية الفاظ الرواية على اختلافها من طرق الاحتجاج وليس فيها اللفظ الذي يقوله الله وكان يقوله  
 وخبر المودة اما لان المراد به المسلم كما في الرواية البهيمة او حمل المطلق على المبدأ كما يحمل لفظ الملوكة في الرواية الاخرى على المسلم او المؤثر في  
 ابتداء كل واحد من الثلاثة على أصله وعضو الثواب المذكور على عتق كل ملوك مؤمن او مسلم او عتق وان كان يخصص ذلك بالذكر بغيره فذلك

وحقها بعد الزمان  
 واحكامها  
 من المراءى لا فم  
 انهم وديلا الزمان  
 ومن مهابتنا من  
 النجاة على خلاق  
 بعض الشرط بسوق  
 بالذات من حلال  
 اذا احل احدها من  
 اللعان الوبي لم يقع  
 لو حكم بها كرم فض  
 الحاديه عشره اللعان  
 منغ والسنه لان  
 كما احسن من فضله  
 منفق عليه حتى وان  
 من اعنى مؤننا اعنى  
 الله بكل عضو من اعضا  
 له من النار منت

کتابخانه





























































[illegible]

## مواضع



كتاب المكاتب

موضع النزاع فيه ان المالك لو فاء به عاقرا لا يجمع على فسخه على وجوب الوفاء بالبيع في خروج الحائز به دليل من خارج ينبغي انعام  
 حجة في الباقي وذلك لا يوجب القول بان المراد من الالة ابتداء العتق اللازمة واما حمله على التزام حكمه من لزوم وجوده من خلاف الظاهر  
 واما يقتضيه الوفاء به الاستمرار عليه العمل بوجبه ذلك فوجب التمسك على المكاتب وفاء مال الكاتبة وادائها الى المولى حيث يمكن فليس له ان  
 يخرج نفسه احتيا والانه منافع الوفاء بالعقد والعمل بمقتضاها وانما الالة من طرف السيد جازية من طرف العبد مطا وهو قول الشيخ في  
 واجبه عليه بالجماع الفترة واختاره على ان المكاتب متى عجز كان لمولاه ودية في الرق او اكانت الكاتبة مشرقة ولا يخرجه فساد الدليل وعدا فسادا  
 الى الطوق واما حمله على ان المراد بالكاتبة المشرقة بقرينة الدليل في المراد على الاطلاق على لزوم المطلقة وهو مني على تخصيصه في الكلام  
 ويمكن الاحتجاج بحواشيها في العتق من طرف المكاتب بان الخطر الكاتبة للعبد فلا يمكن التمسك من سقاط ما ابتدئ من الحق والخطر من الخطر  
 بالحكم في حقته وهذا كان له من خارج من جهة المولى لا من جهة السيد وانما الكاتبة بغيره يعلق العتق بصفته في العقد والعتق بلزم  
 من جهة المولى والعبد لا يلزمه الا بان بالقصة المعلق عليها وهذا الدليلان شاملان للمطلقة المشرقة وانما المولى من المطلقة من الطرفين  
 والمشرقة من طرف المولى وهذا قول الشيخ في طه فانه بعد ان حكم خلاف قوم انها لازمة من جهة المولى جازية من جهة العبد فان عجزه يحرم على الكاتبة  
 واليهذا ذهب ابن دبري بصادقته ما اشار اليه الشيخ في فسخ جواز دية في الرق في حق جازية فدل على ان له تخرج نفسه الا وجب عليه التكسب لم  
 يخرجه ولا يخرجه بصفته فان جواز دية في الرق مع عجزه لا يدل على جواز تخرج نفسه احتيا واما ما يدل على انه مع العجز جازية فانه عليه يجوز  
 منعه وهذا لا يخرب فيه وبالحجة فالقول بلزومها يستلزم عجزه جازية تخرج نفسه احتيا واما ما يدل على انه وجوب تخرج في دية وبه كونه و  
 العاقل يجوز انما يجوز فلا يجوز الاستدلال بالجواز على الجواز لا بالزوم على الزوم لانه المشايخ وبغيره عليه اجابة مع لا مشايخ من  
 السعي وعدمه فان قلنا بالزوم اجبر عليه كما يجبر على التكسب لا يوجب له في دية الذي قلنا بالجواز لم يجز قول المولى في غلبه الاجابة عند  
 الكاتبة افضله وجوب السعي فرب من استدلال الشيخ على الاستدلال الجواز تخرج نفسه فانه لا يسلم ان قضاء عتق الكاتبة لوجوب السعي  
 واما ما يستلزم من قول بلزوم من طرف المكاتب فلا انقضاء وعكس متفرع على الزوم والجواز الجواز الجواز وعدة كان المولى او دية كان المولى  
 بالوفاء بالعقد وجب السعي فخذ المولى وحله دليل او اذ بها جواز المشرقة من الطرفين والمطلقة من طرف المكاتب خاصة وهو قول ابن  
 حنبل وهو قول قريب لا شاهد له في الاجابة ولا الاحتيا ولا يؤثر احد من اخبار الاقوال مع مخالفة الاصل من لزوم العقد خصص في  
 طرف من لا خلاف له في العتق واعلم ان المراد بالجواز من طرف المكاتب خاصة انه لا يجز عليه السعي فقال الكاتبة ولا اذن على تقدير وجوده بل  
 لان تخرج نفسه بفتح تحصيل صفة العتق للمولى في ان يفتح وله ان يصير ليس المراد بجواز ما هو المولى في غيره من التهم من ان له فسخ العتق  
 للشيخ في قول آخر في تفسير الجواز وهو انه لا يلزم العتق التكسب وان فسخه عليه لكن لو كان معه مال وجب عليه فيه وجب عليه في الاستدلال  
 كن عليه بدمه وهو من معنى لزومها من الطرفين انه ليس له احد منها ففتحها بنفسه كغيرها من العتق اللازمة ومع ذلك قد يجوز فيها التمسك  
 تقدير عجز المكاتب عن الاكساب وقدرته وتوكله مع عدم امكان اجابة عليه الى ان حصل الجواز للسعي كما هو قولهم ولو اتفقا المراد ان  
 هذا العقد قابل للتفصيل لانه عتقه معاوضة من الجانبين وامكان فيه شأبه العتق الذي يقبل التفصيل فان العتق انما جاز في ضمن العقد  
 حصل بطريق المعاوضة كغيره من العقود وكذا لو اقره الاجراء من مال الكاتبة بمنزلة قبضه بوجوب العتق وعطف حكمه على حكم التفصيل ليس  
 بجواب لان التفصيل في جواز انقضاء العقد والاجراء بوجوبه ما هو بمنزلة اداء المال لكنهما لا اشتركا في ارتفاع حكم الكاتبة عتقه عليه لانه  
 قول له ولا يبطل من حكم العقد اللازم ان لا يبطل بوجوب المعاوضة في ذلك يتم في طرف مولى ومطوح من قبل حق الكاتبة من المال و  
 التجزئة ما يثبت عليه من الفسخ الى الوارد قلنا ادى اليه المال عتق الا كان حكمه كالوعدت فسخ حكمه بخلاف ذلك هو قولهم وبغيره الجواب  
 البلوغ لا يشتهر في اعتبار كاتبة المولى لانه نص في مالها اسلامه في اعتباره قوله رتب على انه عتق بوجوه وان العتق من الكافر لا يقع بغير  
 منوعان وهذا تقدم البحث فيما كان ان كان المكاتب كافر ايضا فلا كلام لان دية عليه فخر بكون الكاتبة وان كان مسلما في صحة كاتبة له قول  
 من حيث انه يجبر على فسخه عن كونه الكاتبة كما عرف لا يوجب الا انتقال التام عن الملك لا كما مشيخته بين المخرج منه والبقاء وتام المخرج خوف  
 على اداء المال ومن استلزامها دفع اليه الحلة ونشئت المكاتب بالجزية ووقع الحجر عنه كغيره من الاعمال خصوصا اذا جعلنا هاهنا ولادة  
 من جهة المولى وديان فرق بين المطلقة والمشرقة فاكتمت بالاولى والثانية لانه لا يخرج في المشرقة عن الرقبة الا باذات جميع المال  
 وهو معرض للحجر احتيا واما مطلقا وبغيره على هذه الاقوال ما اذا كاتبة كافر فاسلم قبل اداء واولى بالا كفه ههنا لان الاستدانة  
 اقوى من الاستدانة وعلى المخرج الاكفاء بها بطل هذا الجواز لذلك لا يؤيد ما ذهبنا عليه من ان يخرجه من الكفاية بغير احتمال سلطان المولى على  
 الفسخ فيلزم عليه بعد ذلك بمقتضى التفسير وبغيره ههنا الاستدانة بملك المسلم احتيا وهو قولهم فلو كانت لدى اذا كانت لدى  
 عبدا على حرا وخرجه ثم اسلمها فكان ذلك بعد قبض الغرض وقع العتق ولا يوجب السيد على العبد شي لا نقصا الا من ينهها حال تو  
 التزامها به وان شراها قبل القبض لم يحكم بفسادها ولا يسبيل الى الرجوع بالعين لغيره ففسخ الاسلام فوجب الى القيمة لانها اقوى  
 شيائيه والمولى لم يفسد بل فتح فيما بينهم ولهذا لو قبضه لم يحل بغيره واما ما عذر الحكم به شرعا فوجب المصير اليه عند استحالة

ان امانة ذلك  
 كانت من المالك  
 ليس كاتبة المولى  
 وان كانت مضمونة  
 لانه من مضمون العتق  
 جازية من مضمون العتق  
 العبدان  
 ولو انقضا على الشاغل  
 خرج ذلك الوارث من ان  
 الكاتبة وينبغي ان لا  
 يجر ولا يجلد بوجوب  
 المولى للوارث المكاتب  
 في مال وينبغي ان لا  
 الى الوارث بغيره  
 المولى لكونه كاتبة  
 العتق لا احتيا  
 العقد من  
 وجوب النصف من  
 بعض الاسماء في  
 واليه جسد الاشياء  
 فلو كانت لدى كاتبة  
 التي هي على حرا وخرجه  
 وتغابضا حكم عليها  
 بالتم ذلك لو  
 اسلم لم يجلد ان  
 لم تغابضا كان  
 عليه العتق  
 فيما كان كاتبة  
 ان كان كاتبة  
 فسخه شرعا

كما لو جرى العقد على عين وشدت تسليمها وانما انفق ذلك بعد قبض البعض من قبضه الباقي وقد سبق الكلام على نظيره  
المهر وغيره وان منه قول لا يستوفى لانه رضى بقبض المهر فبدأ به عليه حكمه ورضاه وقد بعد قبضه بالاسلام بالنسبة الى المسحق  
عليه فنفطنا المطالبة لكننا لم نفعلوه هنا مع انه وادى حق له ويجوز لولي اليتيم ان يقول بالبيع للشيخ في طر استأجر الى ان  
الكتابة يشبهه بالنوع من حيث انها معاملة على ما له بما له او المال المكتسب بالغ المملوك والظاهر التقدير مع العينة وهو قول الشيخ  
ايضا: في لان الوقي يرضع لهما صالحا وقد لا يحصل المال بدون الكتابة بل هو العاقل كسبه بعد العقد ليس بالاحصاء المملوك  
وقبله ليس بموجود حتى يكون المعاملة عليه ليعني موقوفه من قبله فثبت في صباه ان كانت خادمة لا ينام لنا واشترط عليها  
ان عجزت من ذوق الرق واقفي حل ما اخذت منها قال في ذلك شعيل وموضع الجواز اذا كان بيعه جازوا الحاجة اليتم اليه ويحقه  
وهو المعبر عنه بالعينة والام يجوز كونه عتده بيع مال اليتيم **قولهم** ولو اردت ان تكتب المثل ان كان غفيرة انقل ملكه عنه ومن قبل  
ملكه من غير ان يرضى كذا به بعد مسلم ولا كافر واشار الى بالعله الاولى وان كان غفيرة فصار بحكم الكافر فيمنع التسليم عليه فمهر ولا  
تقر به عليه وان يرضى غير المهر فلا يملكه واشار الى بالعله الثانية وبهم من الحكم بعدم صحة كتابة المثل للمسلم انه لا يملك في فعل المسلم على ملك  
الكافر الكتابة ولا العتق كتابة في مواضع البيع ولو كان المملوك كافر لم يملكه كتابة له لعدم المانع منه في القبول لعدم تقيده على المسلم  
انما اليه **قولهم** وبينة المملوك في قبله التقليل انه لا يلزم من عدم اصلية المملوك عدم صحة كتابته ما لم يملكه لان التسليم عليه ما لا يملكه  
فله القبول عنها خصوصا مع الضمان لهما منها واجبي ان الله قد قال والذين يبيعون الكتاب والعبيد والجواري لا ابتغاء لهم ولا ان مقصدي  
الكتابة وجوب التسليم ولا يجب عليهم ما يشي به من غير نظر لان الابتداء شرط في الامر بالكتابة فلا يلزم منه المنع منها مع عدم الامر بذلك لانهما  
واقضاء الكتابة وجوبها السعي موضع النزاع وقد تقدم سلمنا لكن الوجوب بشرط التكليف فجاز الحكم بعدم وجوبه على من لم يملكه لانه  
اذ الدليل على وجوبها ليس من باب الدليل وقد عاين ان الاجماع يكون هو الحق **قولهم** وفي كتابة الكافر المسئلة منبهة على ان الخير المحبول  
او المال شرط في الكتابة هو الدين وهو المال خاصة في الاول لا يبيع ككتابة الكافر لعدم الشرط المفترض لعدا المشرط وعلى لانا لشيء وجوب  
الشرط ويظهر من اخبار المنة المنع وتعليقه بالانابة اختيار اذ ان احد القائلين ان لا يبيع الا في الدين والفقهاء في الخبر الصحيح كما سلف لما في البيع  
من دلاله الامة على المنع على جميع النقاد بل ان الشرط المذكور انما يقع للاهبة الدال على الوجوب والتدبير لا المطلق لا يملك فيها ولا يلزم من وفقه  
الامر بها على شرط نونها باحتياطية الدليل على ثبوت عقد المثل ككتابة من غير محض الانابة واما الاستدلال بقوله من مال الله الله  
استكم والكافر لا يستحق المملوك ولا الصلة الا في ما اودعه في ماله من ماله لا يحدقوا ما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله يرسو  
ان الاجزاء من الواجب بشرط بغيره المقضى لاستحقاقه فهو واجب الى اشرطه استحقاقه فكما يبيع ويحضر المحتاج بدليل جازان بغير المسلم كل  
كان الدليل ان الدال على وجوبه دفع الزكاة الى الكافر اما استسلام امانته المودة مطم وقد حققناه في باب الوضوء الصلوة ومن ثم قبل الجواز  
كتابه كما يجوز غيره ولا نهما معا وضعت في باب المأثبة فلا يبيع من المسلم والكافر **قولهم** واما الاجل هذه المسئلة فتقدمت في بابها اذ هو  
عليها فروع الاجل الى العتق **قولهم** ومنهم من يوجب الدليل ان المعاملة ان وفقت على ثباتي هذا العتق من المال فهو لا يرضى المعاملة عليه ان وفقت على  
غيره وهو موقوف المحصول اذ من ضرب جله لئلا يضر في الجاه وبفضا الى التكليف بغير المدة ورويه نظر لانا ان ملكا يجوز ملكه امكن على المعين  
وان لم نقل لم يلزم من الفسخ في الحال ان المعاملة خالية في معاملة المصرك والجملة ممنوعة لا مكن حصول المالة كل وقت يعقب العتق  
لولا الاكثر من نحوه وقد اشرنا الى ذلك فيما سلف **قولهم** وبكفي الاكتفاء باجل واحد على تقدير اشرطها ما جعلها مذهب الاصحاب كغيره العامة  
وعمو قوله ثم فكما يومه وخالف فيه بعضهم فاشترطوا كونه بغير نضاعدا لانه لما توارى عن الصلوة علا قوله لا حتى يقع نفعه من ان يرضى مملوك له فقال  
لا فامتنك لا كائنك على بغيره شعرا بان غلبة الغيب وقدمنا ان الكتابة فاقودة من ضم النجوم بعضها الى بعضها وان لا يحصل به النعم بحان للمعنى  
من ان الكتابة عقد ارفاق وقرينة النجم وجوابه ان ذلك كله لا يثبت الحشر ولا يجرى العمل بدون الاجماع وهو غير واضح بل الخلاف في المسئلة فاجاب  
حديثا واشتغافا الكتابة جاز ابتداء على العاقل ان الكتابة الخطية كان تقدم في غيرها والاصل وعموا لنقص دفع ذلك كله ودخل في جواز الكثرة من غير  
وقوفها على حد بعد ان يكون معلوما اذ جعلنا الى هذه لا يثبتها اليها فالباضع للاصل وينقل الحكم معا الى الوارث وهو يتم وجوب الوارث  
لها لا يطل بموت اما جانب الكتاب فيشكل بطلانها بموت اذا كان مشروطا في الباقي بالنسبة في المطلق فيكون اشرط الوارث منها في المقتضى  
العقد وقد اطلق التمسك في بعض تحقيقاته جواز الناحيل كل مخطوطة حكم الى الوارث بعد الموت لا يجرى في جانب الكتاب من اشكال  
وقد اختلفوا في جواز الناحيل في البيع كل واحد في كراهية وهو ممتنع لانه لا ينافي من انتقال الحق في الوارث كما في فسخ ميثاق الوارث هنا  
**قولهم** ولا يمان يكون وصية اليك ان الاجل على هذا التقدير محمول لان لا ينبغي الا التزم به ولم يمان به في فسخ واحدة او  
ولا انه يؤدبه في وقتها او يفسدها او اخرها وقال بل الجند يجوز في فسخه في مجموع ذلك لو **قولهم** ويجوز ان يبتدأ في اليوم منتشاء  
الرد من اصله الصحة ويوجب المقتضى لها من العقد المشتمل على الاجل والمال من اصله بقاء الملك وعدم نقل مثله وهو اختيار الشيخ  
والظاهر الاول في المبسوط وهو اختيار الاكثر وقد تقدم الخلاف في نظائره من الاخبار وغيرها **قولهم** ولو قال كائنك ان مرجع هذه القوية

فمن قال بغيره ان كان يملكه  
مع انما في الغيبة للملك  
عليه من قول بالبيع ولو  
كان من كاتبه لم يصح  
ان قال بغيره من ملكه  
لا في السلم فملكه بغيره  
في المملوك المبيع وكان  
العقل لا يملكه  
اصلية القبول في كتابته  
الكافر في المهر المهر المبيع  
لغونه ثم فكما يومه ان  
عنده من خبره اما الاجل  
ففي اشرطه في المهر  
الا متحاشا بالكتابة  
حالة وموجبه  
ومع من اشرط الاجل  
فانما يشرط في المملوك  
لست به فلا يملك المعاملة  
عليه والشرط ملكه  
لنفسه في فيه  
بنوعه حتى  
منه لا يملكه  
واحد لا يملكه  
اذا كان معلقا للولي  
ولا يمان يكون وقت  
ان انا معلوما  
كائنك على ان يوتي  
له كذا في سنة  
ظرفها الا انه لم يبيع  
ان يبتدأ في الواقع  
النجم وان  
بعضه في الغيبة  
اشكال الاجل بالعهدة  
مردد ولو قال كائنك  
على فسخه من مدينته  
بعد الشرح اذا كان  
الدين معلوم الجنس  
ولا يلزم ما لا يثبت  
الاجل في سنة  
والظاهر الاول

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١

ولو حصل العبد منه الرقة  
ملكت الكفاية لهذا العبد  
ولو قال على خذني من بعد  
هذا ثم قبل لم يلحق على  
العبد بأشراط العتق  
الذي بالعتق فيه الزور  
ولو كان فيه ثم حبسه منه  
قبل جبران بغير قبل  
تلك الذمة وقبل لا يجب  
بل لا يبرأ عنه بل لا يفتق  
وهو أشبه وأما  
العرض فمقتضى  
أن يكون في ما سيجعل  
الوصف في القيد  
يقع بملكه ولو لا دفع  
الكتابة على من روع  
جهل العرض بل لا يبرأ  
منه كذا في القيد  
ولا حرج بغير دفع الجاهل  
فإن كان من الأيمان  
وصفه كما وصفه في المشقة  
وإن كان عرضا وصفه  
كصفته في السام وهو  
أن يكتفيه بأمر من يملك  
وبكره أن يجهل به  
بمجرد الكفاية على  
كالخلفه والمجانبة  
والتي لا يملك وصفها  
يرفع الجاهل ولو لم يرفع  
بين كذا يرفع الجاهل  
وعنه للمنفرد  
المعا ومختلف عقد  
محم وتكون مكانته  
محمدة من البدو كذا  
يجوز أن يكتنبا لا  
ثنان عينا صفة  
سواء انضمت صفتها  
او اختلفت







الكبر فان اشنع عن الحاكم في كل منعه ومن اتهم من على المكاتب بالعهدة الملك لعدم صبره في تعلق العقد وخروجها العقد المكاتب  
عن محض الرق المسوق للوطى فان وطئها لما بالحق غير وان لم يجر منها بشئ وحده بينة الحجة ان تبعضت كما مر ولو خاف عنه هي حدث حال المولد  
ان لم ينقض بالامانة التوبة وان اكرهها اخضر الحكم وطئها لم يل في ذكره بذكره او جرحا لثباتها اشتراط شغل اذ انما الهياكل لو طين وادابها  
تقدم مع العلم بعد الوطى ومع التوبة المستمرة من زنا اعدا واذا وجب المهر فلها اخذ في الحال فان حل عليها بنحو وهما فخرس لا حيازا مسانكة  
هنا وان عجزت قبل نكاح سقط وان عفت باذات التجوم فلها المطالبة به وما يكتب المكاتب بعد العقد له وان عجز عليه فبغير الوطى  
لان ذلك هو فائدة الدابة اذا لولا لفقد عليه الوفاء وما عجز عليه فبغيره من المولى وان كان ام اتفق فان باء دون العقد كان فسخا  
لاقتحام مملك غنما على وجه مستقل به وفي رواية في بصير عاصم عجز عن المكاتب يجوز له عتق ولا يبره ولا كساح لانهما ولا يزوج حتى يودي عليه  
وكذا يجوز له وطئ امرأته بغيرها الا باذن مولاه لان ذلك تصرف بغير الاكفاد وبما انقضت تبتها وبشرط علمها بخطر الطلاق المصنف عليه على نقد  
الامر من اجل لا فرق في ذلك بين المطلق والمشرط ولو باء دون وطئ بغيره فلا حد في التوبة ولا عجز ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
فالولد ان يثبت له المثلث لا يجر اما ان ياتي بالولد وهو مكاتب فبغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
مكة ليس بشأ بل يوطئ عتق عتق ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
فان عتق استغفر الاستبدال وان عجز من مع الولد فان عتق المكاتب بعد ذلك مملوكا ان يصير مستولدا لان العجز بينين اختلفت به حتى وان لا  
استبدال ويحتمل ان لا يصير مستولدا مط لان عتق الولد طار على الاستبدال فاستبانت الامانة الموطنة بها التكاثر وحق الحرة للولد لم يثبت بالاستبدال  
في الحال هذا اذا انت بالولد وهو مكاتب اما اذا انت بعد العتق فان كانت لما دون سنة اشهر من وقت العتق مكن لان العتق وقع في الرق وان  
كان لما زاد عن سنة الى نصف الحمل احتمل ان يصير مستولدا لعل الاصل وعلى نظر الى الغالب هذا اذا وطئ بعد الحرة فالاشكال اقوى وجوب الحكم  
بالكبرية كونه من غير شالحيها بالولد قبل الحرة وهو مستدام بعد ما واما العتق بعد الحرة فانه مكاتب في السنة بالاستبدال واما ان يوطئها بينين  
اقتصره والاقوى بوث الاستبدال في الاول على تقدير حرة بغيره بغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
فمنعوا المعاصاة العتق الموقوف عند شرطه فليزم الوفاء بما شرطه فانه مكاتب في السنة بالاستبدال واما ان يوطئها بينين  
بالاداء او الاكساب على جهة معين او في مكان معين فبغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
الاقوى تبعية العقد له كطاهر من شرط الفاسدة في العقد العتق لولاها قول لا يدخل في ذلك المكاتب فاما حال المكاتب وبغير ذلك بان  
انفصل لما دون سنة اشهر من يوم الكتابة لم يخل في كتابة الكبرية لان الفصل وان قصد لان العتق لا يكتب بخلاف ثلث في التدبير ان العتق قبل التدبير  
لان عتق منبر به بشرطه الصغير والكبير عتق في المعاملة ولقبض الغاية قول مودع في الكتابة على وجه الاستبدال لا على جهة السرية كما يقع في الحال  
في البيع وهما متوعاوان مكال ولد العقد الكاتبة فلا يجر اما ان يكون مرقا او مرقا كساح او من حرا ومن مولاها فان كان من مولاها حرا لا يدخل في  
الكاتب وان كانا من مولاك او من ذناك لم يحكم المكاتب بغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
كسائر كتبها وهذا هو المراد بكونه مكاتبين لانهم بغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
ثم عتقت الام لا يفتق لولد وهل يثبت حق ملكهم قبل الامانة للام ام للمولى من مائة درهم وحدها ومن امة من حلة كتبها متوقفا على  
يظهر الفائدة فيما لو مثله فاعل في الاول يكون القيمة للمولى كما لو مثلت للام وعلى التمسك تكون للمكاتبه تسعين مائة في النكاح واما كسب الولد واداره  
الحجانية عليه فبإذن التدبير والارش الوطى التوبة لو كان جارية فوفى على عتقها فيكون له والام لا يوطئ كسب للام ولو عجز للام واداره الاستبدال  
يكسب لدها الوتوفى في اجابها وصحبا متبنا على ان الحق هو للمولى ولما في الثاني لا اشكال في جواز استغنائها وعلى الاول لا يخلو ايضا لانه  
اذا عتق لولد واخذ المولى كسبه واذا عتقت عتق فبغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
ويظهر الفائدة ايضا في عتق الولد والوجه كسبه فافضل هو الذي يوفى وان لم يكن له كسبه لم يفتق فبغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
على ان حق الملك لهما وان كان مرقا في الثاني ان يفتق مائة مائة لان تكليف النفقة من غير ان يفتق لية الكسب في الحال اجاب به وبغيره من المولى  
انه على الام لان كسبه يفتق فيكون يفتق عليها النفقة للكسب وان كان الولد من مولاها فالولد لا يفتق في ملكه وتصير مستولدة  
له وهل عليه نفقة لولد يفتق على ما تقدم من الوجهين فان قلنا حق الملك في السيد فلا يفتق عليه كالوفاة ولد المكاتب وان قلنا الحق لها عليه النفقة  
تسعين المكاتبه فان عجزت قبل الاخذ سقطت ان عفت اخذها وان ولدت بعد عجزت رمت فلا يفتق لولا ذلك لو ولد بعد عتق لانه عجز  
فقد وقوه ليس بكسبه كاتبة ثم لا يرفع الكتابة بالاستبدال فاعل هي مستولدة ومكاتبه فان عجزت ثمان التسعين عتق الاستبدال والاولاد  
الحادثين بعد الاستبدال من النكاح او الزنا بغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
فان عجز النصف الثاني في مكاتبه وسعت غنوه للوارث وفي رواية على جعفر بن محمد ان رسول الله قال في رجل وقع على كاتبة فوطئها ان  
عليه مهر مثلها فان ولدت منه فوطئ على مكاتبها وان عجزت غرت في الرق فبغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
ولم يصح في حالة الحرة وهو مرقا بينهما كما علم مراد او من سوط احكام الرق بغيره من المولى ولا يفتق لية كسبه فان كان للام من ذلك  
بنو فطره على نفسه ايضا لانهما توبة للنفقة لكن في الثاني جاعة من الاصل حتى فطره المشرط على مولاه والحكم عليه بالطلاق الرق بغيره من المولى

الوطى على  
الكاتب في عقد الكاتبة  
يكون لان ما حاله جاري  
للكاتب والسنن الزانية  
لا يدخل في كاتبة  
لكن لو حملت بمولود  
كعبه الكاتبة كان حكمه  
بغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
والمكاتب من مولاها  
لم يخل الكاتبة فان  
عليها نفقة من مولاها  
الكاتب بغيره من المولى  
مولاها وان لم يكن  
مولاها ولا يفتق لية كسبه  
الكاتب للمولود  
الحجانية للشروط  
في فطرته على  
ولو كان مرقا لم يكن  
عليه فطرته وانما في  
عليه كفارة كسبه  
بالصوم ولو كسبه  
لفطره فخره وكذا  
لو كسبه بالاطعام ولو  
كان المولى لانه لم يفتق  
بغيره من المولى لان ذلك يبره ولا يزوج حتى يودي عليه ولا يبره ولا يزوج حتى يودي عليه  
عليه السادسة  
من كتاب المكاتب  
والشك في ذلك





















جہاں اے عشق کا تیرا رخ

[illegible]

بخلافه اذا جامع  
 من الاصل وان خرج  
 من الثالث فقد اكتم  
 هذا جمع ويبقى عنه  
 اداء الالوان لم يكن  
 سواء فخرج فانه بذلك  
 في اللفظ والكمال  
 مستعمل في اللفظ  
 بيان امين الاول  
 كنهه الاستعداد  
 جموع لعلوا منه  
 من اولاد  
 في ملكه

فاعلم ان لا يكون لها وسط واحد بحسبها ولا بحسب كل واحد منها كاربعة انجم متساوية ولا ولانها لا اوسطا وتفاوتها لا يحصل فيها اوسط  
 فردان حصل بينهما اوسط وزوج باحدهما او باثنى رجل عليه لغد الحفنة لكن هل وقعت واحدة منها خاصة بفجر الوارث او بتوخذ الاثنان لا لا  
 هو لا اوسط وجها وظا الاصطاح القطع بالثاني فتنظر انهم اذا سلوا ان لا خلاف في محو على الواحد والانتقال الى الجواز لغد الحفنة في المحو  
 باعتبار ان لا احدنا محاذ في الوسط باعتبار ان بعض اجزائه حفيضة في الواحد الاثنان حفيضة في الاوسط عاين بعيدا لوالده فالحمل عليه ليس  
 من الاخر ان لم يكن المرجح في ذلك الجانب لغير محاذ في الاستعمال واعلم ان فرض هذا القسم كثر وهو اق واخفى يقينا من السابقة فلهذا لم يثبت  
 وفلا يكون في الجوز وسطا كما لو كانت شبه خاصة وفي بطل الوجه لغد الموتى او والحمل على واحد النفاة الى المحاذ وبابه المنع من قول  
 اذا اعتق اذا كانت عدا في القهر ثم اعتقه او ابرءه من الجوز في المرض فان من مرضه فلا كلام وان مات كان ضرره بالعقود لا براه من جهة البراءة  
 الجوز فان جعلنا هاهنا الاصل فلا كلام ايضا وان قلنا الهامر الثلث كما هو المثل فان خرج كل واحد من القهر والجوز من الثلث يعني ان الثلث يبيع  
 احدهما مع الشاوي والآخر منها عتق كله وسقط عنه الجوز وان تفاوتا فخرج اقلها من الثلث فذا لاخر اعتبر اقل فان كان له سكو المكاتب فانه  
 وكانت القبة مائة وحسبها بالجوز مائة خرجت الجوز من الثلث وبغيرها لو يحكم بنفوذ العتق لو كانت القبة مائة والجوز مائة وحسبها بالقبة  
 خارجة من الثلث وبغيرها لو يحكم بنفوذ العتق وانما كان كذلك لان ملكا التبدل انما يستقر على الاصل منها فاما مكاتب الجوز اقل الكتابة لادته من جهة  
 فضعف ملكه في المكاتب فليس له الا المطالبة بالجوز الوارثان عوضا وان كانت القبة اقل فهو الذي يخرج عن ملكه والعبد معرض لسلطان الجوز بان  
 يجر نفسه على ولا الشئ ويجوز ان لم يخرج احد منهما من الثلث بان كان يملك سكو المكاتب حينئذ اقلها الى الحسبة وينفذ العتق ثلثها من  
 العبد فاذ كانت القبة مائة وحسبها بالجوز مائة ضمنها الجوز الى الحسبة وينفذ العتق ثلثها وهو نصف العتق بقي في الكتابة في نفسه الاخر  
 نصف الجوز فاذا اداء الى الوارث عتق وان عجز فلم يرد الى الوارث وان كان يملك سكو المكاتب او القبة والجوز كما سبق فاعتق ثلثه وبغيره  
 في ثلثه بثلث مال الكتابة وان كانت القبة مائة والجوز مائة وحسبها بثلث مال الكتابة في ثلثه بثلث مالها وهو خمس مائة هكذا اطلقه  
 الجملة وهو من بلا اشكال على القول بجواز الكتابة من جهة المكاتب كقولنا لكتابة غير مستغر وانما على القول بوجوبها فاعلم ان اعتبارا من اشكال  
 الا ان يتحقق الحجر بالفعل فانه اذا ادى الحسبة في المثال زامنا الى المولى لا يثبت هذا المال العبد وثمنه حينئذ ان يزداد ما يثبت منه من هذا المثل  
 ويخرج من الجوز فلهذا ما قولك اذا اوصى هذا الحكم نائب مؤجل عتقه او ذوقه بعتقه انما يخص الحكم باوصيته بالعتق لو كان عتقا  
 يكون للعتق ثلثه للارثة الا لو ربه بعتق ولا ينظر بقول الثلث حلول الكتابة على خلاف بقض الشاوية كجانب عتق الثلث حصول الثلثين  
 الى الوارث لان نفوذ الوارث يكون منعهما في بدا الوارث الى اربع هذا الى الوارث ثلثا العبد لا مقدار من المال لم يحكم بنفوذ العتق في  
 تلك والمائة اشار الى الجواب بقوله ان ادى حصل للورثة المالا المحصلة ان الورثة قد حصل لهم منعهما بعتقنا وانما الوارث على الحاصل ذلك  
 لان المكاتب ان ادى مال الكتابة غير الثلث حصل للورثة المالا وهو ضعف ما عتق وان عجز استوفى الثلث فهو لضعف اضعافا مضاعفا لوجه حاصل على  
 لتقديره ويمكن تعيينا في احد الامرين وفي الجواب نظر لان الوارث من التصرف بما حصل له قبل استغراقه لا من بعض احد الامرين والوصية نافذة  
 بغیر مانع فالبقية من ثمنه قد تقدم الكلام على نظير المسئلة فيما سبق في الوصايا وان اعلان قول له وبقي ثلثه مكا تبا معطوف على قوله عتق  
 لثمة محلا وما يثبتها معرض من الحكمين فقولك اذا كانت قوله لانه ضاعلة على انما الجواز ان عتقوا المقدم وتقرء ان الكتابة معاوضة مائة  
 لها اما بيع العبد كونه عتق بمعرضا ليعوض حاصل على التقدير وهو اصل الى الورثة في مقابلته العبد فاذ كان قد عتقه واذا ساق  
 لبيع والها بادل شئ من غير الثلث فغير الجواب ان الكتابة وان كانت معاوضة الا انها يجب العودة الى الحفنة لان العرض والعوض كل واحد  
 من مال المولى اذ الكتاب تابع للمالك في معاوضته على انما لمكانة في بيع المصنف فذلك لعرض من الثلث مع عدا لاجازة محاذ في القبة  
 لستة على عوض بدله مال الملك فخرج كالبقيع بمن المثل والاجارة اذ ليس فيها نفوذ مال وان اشتملت على تبدل لاعتبار ان العرض  
 نظر العقد غالبا هو اصل المالبة دون خصوصية العتق وهذا سنة في عرض الموت بمن المثل حيث يبيع البيع في الجميع ولو لم يبيع المحصل  
 له القمن وجهنا لو لم يكاتب يحصل له كسبة اذ اقر بذلك فاذا كانت مرض الموت وقلنا ان غير ان من المثلثا عتق ثمة العتق من الثلث فلم  
 يملك شيئا سواه وادى الجوز في جواز المولى ان كان كاتبا على مثل ثمة عتق كله لا يبيع الورثة مثلا وان كاتبا على مثل ثمة عتق منه ثلثا لانه  
 فاخذ مائة وثمان مائة فالجمله ثمانا منعتك البيع في ثلث المائة وهو ثلثا المائة ولو كاتبا على مثل ثمة عتق منه ثلثا لانه اذ اخذ مائة وثمان مائة  
 ثمة وقض نصف الجوز تحت الكتابة في نصفه ان لم يرد حتى مات لتبدل نظر ان لم يخرج الورثة فاد على الثلث فثلثه مكاتبان ادى حصته من  
 الجوز عتق وهل يزداد في الكتابة بعد نصفه ادى هو سدس العبد اذ كانت الجوز مثل القبة فيه وجهها كافي لثلثه الشاوية وكما لو اخذ  
 ان الكتابة قد بطلت في الثلث فلا يزداد وهذا هو الذي جزم به الملة والجمازة وجها لزيادة زيادة فاصار سبدا الوارث فكان كالوجه للبيت  
 من او نصب شيعة في الجوز جعلا فيها صديقا لموت فانه يزداد في الكتابة لذلك هو ليس واما بدله في العلوق ذوالدلة فاما ما اذا قابل  
 مضغرة وعلقة لا ينفذ على الاصح لعدم اليقين بكونها مسددة للشئ واستعدادها للشئ الا انما ينفذ في اجزائها واستحقاقها بالحكم الا انه  
 قائم على الحيا بطر الشئ المحرر من الملك الواقع في المحل وانقضت العدة به للمحقة والامة من الزوج الشبهة وهي شرط في تحقق الاستيلاء في الولد  
 من احوال العلوق على الاظهر بل لا يشترط الملة منه خلا فالان الاستيلاء انما يثبت بعبادة الوالد والى ذلك اشار النبي بقوله في جواربه اعتقها

[illegible]















فیضانِ کربلا

ولوقال كثير من آل النبي  
ثم ما بين دجوعه ونفسه كثير  
الحمد لله الذي دوزبنا  
من الاضحا بمو  
آنا

الوزد وهو حصن  
لوقال عليهم جلا كان  
عليهم فبرود لوقال  
من بالفلان الزمعة  
في تلك النوبة

وَنَبَاهُ فَبَدَأَ بِأَنْ يَأْتِيَهُ  
الْحَقُّ فَوَلَّى وَكَانَ  
مَنْ لَمْ يَسْأَلْهُ فَبَدَأَ بِأَنْ يَأْتِيَهُ  
الْحَقُّ فَوَلَّى وَكَانَ

الانسان اجده غير  
بالفناء يجمع عليه  
صاحبه لوفى غضبك  
شباوقا لا بد من فضلك  
لم يقبل الثالث الجمع  
كسما على الثالث

المجلس الشريف  
الافتدافضوكان  
دنايولوفاثلش  
كفولهرداملو  
المتنوعوعليه

بیت

خان الخليلی

عرفاء

[illegible]

بالجمع -























كتاب الاقرار

فان كان عالما بقدره وضوءه على الوجه الذي مرناه سابقا قبل ان ناتي من التفسير فانه قد علمه فالظاهر انه يجب حقه بغير ان البيان وليس عليه  
 فاذا امتنع منه جبر عليه كما يجبر على الامتناع من اداء الحق وقال الشيخ لا يجبر بل يقال ان لم يفسر جلدت فكل اقرار له على عدم التفسير جلدت  
 له على ما يذهب بهذا اذا وقع الاقرار منهم عقب عوى معتبر بان ادعى ان له عليه الفاضل لك على شيء وانما اذا اقر بشيء والمقر لا يعلم المقدار  
 وانما استنفاد الحق من الاقرار لم يتم ما ذكره الشيخ وكذا لا يتم ما ذكره المصنف على تقدير جبره بما لا يخفى بان قال المقر لا اعلم بالمقدار وانما اعلم به بالاجل او قال  
 المقر لا اعلم به ايضا فلا يفي بحسن ولا حلف المقر له الا بطريق الاصل ويحتمل ولا يفي به مع عدم دعوى التبرع بالفضل والوصف بحسن الخ  
 بين ان لا يقر بالحق فلا وجه لجبره فكل قول لا يقبل فانه يفتقر في اللعان ان الحد الذي يفتقر به البلوغ بلوغ عشرين سنة فيقبل اقراره بال  
 البلوغ ان ضرره يخرج الحق فاما اذا اقر بالانبات لم يقبل الامكان العلم به بالمشاهدة لان محله ليس من العورة وعلى تقدير كونه منها فهو مستثنى  
 كاستثناء رؤية الطبيب بالمشاهدة على الزنا على ما تقدم وان ضرره بالشر كان محتملا فاطلاق العبارة يقتضي قبوله وقد ذكره بما اذا كان غيبا او غائبا  
 الذكر لغير اقامة البينة عليه كالحق والظاهر لا يقبل بدون البينة مطلقا فاما ما عليه من حد في حد لا ينظر المحال المسمى بحقه مع كون القصر  
 ذاته معتقدا ولا يمكن على كلام الله على دعوى البلوغ مطر وحده بقوله ان طريقه فابرج البنية المحل وهذا معتق في الحقيقة عوى لصية البلوغ بالاجل  
 وغيره او مطلقا ليس اقرارا لان الاقرار اخبار عن ثبوت حق عليه للغير ونقص البلوغ ليس كذلك ولهذا لم يأت بدعوى البلوغ بالسرق البينة واختلفوا في جلف  
 معصية بالاحتمال والمقر لا يكلف البينة ولا اليقين نعم قد يتحقق من الاقرار من حيث انه يستلزم الاقرار بالحق والحق لا يثبت بالبينة وذلك لا يقتضي  
 كونه اقرارا وانما فانه على تقدير قبوله بحكم بلوغه سابقا على قوله لم يزل يكون اقراره اقرارا لصية الاقرار من حيث الظاهر لكن الامر هنا سهل بخلافه  
 بالقبض من هذا الوجه فانه حال الاقرار كان حكوما لصيا وانما اكتشف تمام اقراره عن عدم صياها وذلك حكم من غير حاله الاقرار وحكم دعوى الصية  
 البلوغ بالقبض كدعوى لصية الاحتمال وبالسرق والانباء بسببها لكن بما يظهر فانه دعواها التحصيل مع التحمل بينهما اذ لو علم له بصير بالدم المنقذ  
 على سن البلوغ كما لا احتياج الى المناقشة ولا يثبت ثبوت الاحتمال والتحصيل على اليقين على الاصل الادلة لا تخفى اليقين مشروط بكون الخلفا  
 لرفع التبع عن الصبي فتوقف على الحكم بالبلوغ فلو توقف الحكم بالبلوغ على اليقين لم يثبت ثبوت كل منهما على الاقرار واجاز في من يجوز كونه اليقين مؤثمة  
 امكان بلوغه الموقوف على غيره هو وقوع بلوغه فتعاقب البلوغ بضعف بل كان في الصبي او في الصبي وانما له فلا يفي بالحكم  
 بصحة من العلم بالبلوغ كظاوه من الاحكام المترتبة عليه ويجوز الدوز وما لا اكتفاء في اليقين بامكان البلوغ فهو عين المنازع وعلى المنع قول  
 هو ان يكون القول بكونه اقرارا للمالك على تقدير قوله على تقدير البينة كذا للشيخ في سبب الاستسقاء الغالب من استناده او غضبه او ضمان اجراءه  
 مناصها يكون للمالك والله استشكل ذلك من حيث ان نسب اعم ما ذكره من سابقه كونه للمالك كذا ومنه ما يقتضي كونه لغيره كذا من الجناية لا ان  
 لنا بها اذ اكلها اذ اوصفت الجناية من لذاته فلا يتحمل حل العام على الخاص من غير مرتبة يدل عليه الاغتية على تقدير ثبوتها لا يقتضي الاختصاص  
 في الوجه انما البينة من الاقرار بالحق لا يوجب بغيره بل يوجب ما يقع عليه من غير مرتبة يدل عليه الاغتية على تقدير ثبوتها لا يقتضي الاختصاص  
 في يمين السبب العمل على بغيره من كونه للمالك وغيره ولا اشكال لو لم يثبت بيمينها للمالك كما ان زيد قول لم ولو اقرته بقوله لان الصبي  
 اهلية التفرع على الفرق بينه وبين البينة مع اشتراكهما في عدم الملك بان للمصدا اهلية التصرف بالعالملة والافراض والافراض والاهلية وسائر  
 الانشاء انما هو الموقوف على ذلك نسبة الظهور اليه ان كان ملكه للوكى والاشياء التامة لذلك استبعادا لى لانه شبيه في اشتغال شاخ  
 العرف بخلاف البينة فان اهلية ونسبته اليها بسبب الجناية ونحوها من الامتياز وان كان تجاز ايضا لانه انما يعيد في الحق فلا محل للاقرار  
 عليه ويصح التفرع به **قول لم** ولو اقر المحل فاما ان يغيره الى سبب المحل للملك او الى سبب يغيره له شرعا او يطلق في الاول لا اشكال  
 في صحة الاقرار كالتوفا له عند كذا بسبب بغيره او حوله او اوردت ودره مثالا لعدم من حقه الوصية له وما استجاب من ان يغيره في ان كان استقرا ومكة  
 مشروطا بسقوطه جاز لان ذلك لا يمنع من صحة المحل في الجملة وقبضه من الحكم بصحة التصرف هذا التقدير انما يمكن ان كان بالنسبة اليه فلو نسبته  
 الى غيره من غير سبب او بغيره لا يمكن فانه لم يفرغ من الحق بالضم الباطل في الشا بان فسر بالجناية عليه المعاملة لم يقل لا احد لها وهو  
 الاسم الصريح وبلغوا المناقاة في ظاهره من الاقرار المتعقب لم ينظر كونه من غير خيرا واستثنى منها استثناء مستغرا لا اشراكها في المقصود  
 وهو عموما اقرار العقل اعلى انفسهم جازر والمناقاة لا يرجع لاجل بعد ثبوت الاقرار والفرق بينه وبين المعلق على الشرط ان الشرط من  
 للاخبار بالاستحقاق في الزمر الماضي لا يتحقق ما به الاقرار مع الشرط بخلافه الثاني المتعقب لاجل اخباره وانما يصح ما بطله فلا يصح كون الكلا  
 كالجملة الواحدة لا يتم الا باخر في قد ظهر من قوله بطلان او لا يتم فيهما عموما تمامه كالشرط والصحة لا يخلو بل بانه ومنه ارجو على  
 لتعلق دون التعلق بطلان في بطلان في الفرق والقول بطلان الاقرار اذ انما في السبب باطل لاجل تجديد الصلة استنادا الى انما اشترط اليه من ان  
 الكلام لا يتم الا باخر في قد ظهر من قوله بطلان او لا يتم فيهما عموما تمامه كالشرط والصحة لا يخلو بل بانه ومنه ارجو على  
 الامر في بطلان او لا يتم فيهما عموما تمامه كالشرط والصحة لا يخلو بل بانه ومنه ارجو على  
 باطل كذا في الصحة هنا وفيه بغيره بطلان او لا يتم فيهما عموما تمامه كالشرط والصحة لا يخلو بل بانه ومنه ارجو على  
 ضلله لا يفي الصحة بل هو امر على كذا بطلان او لا يتم فيهما عموما تمامه كالشرط والصحة لا يخلو بل بانه ومنه ارجو على  
 وبذلك جسد كتابه الاقرار في الاقرار لا يجزئ شيئا بغيره ابتداء بعد الحاجة اليه بل يتقرر لاداة فان ولد بها استغفر ملكه عليه سوا ما  
 استفساره

في غير القصر

ولا يقبل اقرار الصبي  
 بلوغ حتى يبلغ  
 بلوغ جلدت  
 انما انما لا يفي  
 انه وهو ان يكون له  
 اهلية التملك فله  
 ان يغيره لم يقبل  
 ولو قال بغيره  
 ويكون الاقرار للمالك  
 وفيه اشكال في ذلك  
 بسبب ما لا لا يقتضي  
 المالك في ذلك  
 على سببها او كذا  
 ولو لم يصب  
 المعتبر لولا انه  
 ليس للمصدا اهلية  
 التصرف ولو اقر  
 المحل صح سببها  
 او من سببها  
 اذا اقر من  
 او الوصية ولو نسب  
 الاقرار الى السبب  
 كالجناية عليه او بغيره  
 الصفة بطلان في هذا  
 الاقرار والاشياء  
 بطلان او لا يتم  
 ما اقر به بغيره  
 جازر ولو سقط منها  
 فان ضرره بالبدن  
 رجح الى ما في الوزن  
 وان قال هو وصية  
 رجح الى وزن الوجه  
 وان حمل على سببانه  
 من

في غير القصر

بعد ذلك فنفصل المواد ثم بقى لعدم انفرادي الخ في الملك على هذا التقدير وان سقط بعد الافراد مبتدأ اخرج الى استنفات المفرد لا خلاصكم  
المواضع كونه من سابقا فان فقرة بالارضية بنظر الاندروجع الى بقية الوتره لان الحكم بالتقصر كان مراعى بقوله حقا المطر وان فسر الوتره له  
مطلبا ايضا ولكن هذا يرجع الى رتبة الوتره الحكم بنظر الوتره من باس فكان كالموم بوضو المتولى التكليفه بالتقصر حيث يمنع هو الحاكم له فضل الحق الى  
مستحقه لو فقد التقدير لو ان المفرد يحوز قبل بطل الافراد لا تنقل المفرد كما لو ان فردا من خلق الله تعالى ولا يحال للمفرد هنا لعدم اختصاصه بقرعة  
بينهم ويشكل بخرجه عن ملكه بالافراد على كل تقدير وانما بعد معرفة مستحقه فيكون ما لا يجوز للمالك ونظرا ملكه بالوث قبل الوضع انما اوجب بطلان  
السبب النافذ الى الحمل لا بطل ملك غيره كالوارث وورثة الوتره كما يحل كون المفرد هو المالك له يحل كونه غيره ويمنع اذ لمع الاشكال باننا الاصل في  
المال المفرد ان يكون ملكا للمفرد وانما خرج عنه بالافراد للحل وملكه مراعى بكونه حيا فكان هو وجه عن ملكه مراعى بكونه فاذ اخذ شرط الملك اصبحت الافراد  
لا بد كان مراعى من حيث الى اصله ظاهر **قولهم** ويجزم اذا ولد الحمل المفرد حيا كاملا فان كان لدون سنة اشهر من حين الافراد علم وجو حالة الافراد  
فيبين صحة السبب المنوع له عن رقبته وارث وان لم يولد الاكثر من سنة الحمل علم عدم وجو حالة الافراد ولا يشك في هاتين التصورين انما الكلام فيها  
اذا ولدته فيما بين المدين فانه ينعرض هنا الاضرار اذا الاصل عدم تعلوقه بغيره على زيد من الاول عدم استحقاقه المفرد والمفرد والمفرد والمفرد  
لما دون سنة اشهر وعشر عملا بالعادة المستمرة فان كانت الحامل عند الافراد خالصة من فرائش يمكن تحجده منه حكم بوجوده لفوقه الظاهر الدال على  
وجو حالة الافراد وبهذا يحكم بثبوت نسب لمن كانت فراسا له وفي قول الله لتحققه خارجا من امكان التقدير فحصل ولو بالشبهة فضلا  
عن وجه اخر سابق او غير في نفس الامر انما ينفى الظاهر بوجوهنا قلنا وان كانت مستغرقة قبل البتة لا احتمال لتجدد العلوق بعد الافراد والكل  
عدم الاستحقاق وعدم حنن الافراد وميل البتة وهو الذي نال لية الله نظر الى الغالب في ما اذا التثان لا يلدن تاما الا انه يستغنى منه  
فاذا ولدته هذه المدة من حين الافراد كان وجوده حين الافراد ثابا وان ولدته فيما بين الاول والاكثر بوجو حال الافراد ثابت بطريق اول وان لم  
يكن غالبا لو قد تقدم هذه المسئلة نظاما ايضا باصطفاها واعلم ان في تحديده المدة من حين الافراد يجوز ان يكون محققا لمثل شرط بالتدخل  
والمدة صير من حين لوطي لمن حين الافراد لمعبر في المدة المذكورة وكذا من حين لوطي المتقدم على الافراد الى حين الوضع وقد يجوز وانتم في الحكم  
ليجوز لو لا اذا ولدته للمدة المذكورة من حين الطلاق ومن حين الموضع ان التقدير لوطي المتقدم عليه **قولهم** ولو كان اذا ثبت حنن  
الحمل اقر له به فان اخذ استحقاق الجحيم فكذلك ان ام اني لا اتم ان كان وصية فواضح وان كان ارضا فذا فانه كان ومن لم يقل بالبره عليها اثبت لها  
خاصة اذا اضافة اليها الارث من لا يكره ان يثبت فان اسند الى الوتره بنا وبانها الا ان ينص على التفصيل وان اسند الى الارث بنا  
مطلوب هذا اطلاق الله الحكم بتساويها لانه ان كان سبب الى رتبه او اخيرا وكان سبب الوتره فالاصل عدم ما يقتضي التفصيل لان القدر المستغنى  
كونه صيرتها وهذا القدر يقتضي التسوية ويشكل مع امكان الاستغناء لان مطلق الاستحقاق عم من التسوية والتفصيل والوجه الرجوع  
الى المفرقة السببية ان ذكرنا يقتضي التفصيل والتسوية والوجه الرجوع الى المفرقة السببية ان ذكرنا يقتضي التفصيل والتسوية والوجه الرجوع  
لنكر على اطلاقه لانه استحقاقها ان كانت صفة للحمل كمن كان اجتهاد ذلك وكذا ان كان ارضا بالولادة مع انحصار الارث في الحمل ولو كانت الوتره  
مفضلة على غيره يكون الوتره لاحدهما لا يرجع الى الاخر وان كان ارضا بالولادة مع انحصار الارث في الحمل ولو كانت الوتره  
من جهة ما قبلها ما جيت بها الثلث لاحدهما خاصة السدس لا يكون شرط اقرب للاخر مط والوجود ان يوزن لبيت كان ام يكره ينظر في الحق ايب  
على ما ذكر من حال حتمه الاستحقاق وح فلا بد من الرجوع الى المفرقة السببية ليعلم مقدار استحقاق الحق ولا يلزم من كون البيت كالمقدم على ما اشتم  
في التعليل ان يكون مجموع ما اقر به للاخر كما ذكرناه **قولهم** واذا اقر لان الوتره السبب من ان متقابلين غير هذا من فلا بد للاحدهما على  
الاخر باحدا الا لا اقر به بدلك على خلاف ما يفهم حيث قال ان كانت الوتره مشهورة بالحقرة كان الافراد اولا ولدا ورا بوجبة امه وان لم يكن ثم  
فلا واداد بالحقرة ما يقابل الفجوة وهل يلزم به بافرا به بالولد خاصة من المثل لانه قولان افرها ذلك لاستمرار تولد منه لوطي عادة والحوة  
به يقتضي كون الوتره شته وهو بوجوب ميراث **قولهم** اذا اما الفضله الاولى فلهما اقرار العقل على انفسهم جازيا اما الثاني فلما  
اشاء اليه الله من انه قد مال بينه وبينها باقراره للاد مع اعراضه بانه المستحق بغيره القصة لعدم الوصول الى الغرض كالمفرد عليه بالاولاد  
ثم اقر له بهذا اذا اصابه للمفرد الاول على ملكية الثاني بالادوية الثاني من بما احتل عدم الغرض له لان الافراد انما صادف ملكا لغيرها  
فلا ينفذ عليها ثم على قدر ملكية لم يلزمه تسليمها الى المفرد لانه انما قال ان الجند يرجع الى مراد المفرد جعل قوله ان كان حيا والا كان للمفرد  
بمنزلة من بعد اعين شيخه هو في بدنا فاحد ذوا البينة ومع عدمها فالحالفان حلما استما او الاظهر الاول **قولهم** وكذا لو قال وصية اواه  
هذه للساجدة في الحكم ان الافراد بالتصديق يتلزم الافراد له بالبدن على ظاهره على الملكية ولهذا يحكم لدى ليد بها يكون ميراث  
كل منهما بما يقتضي الملك في المسئلة ومنه يجرى الحكم في الثاني الى الثاني من الافراد بقران النصيب بدين في اليد وان لم  
يكن مالكا كما لو كانت بدية باجارة واعادة ونحوها يحكم بها الاول لسبق الافراد له بالبدن ولا يفرق في ذلك الاستغناء ما يدل على ملكية من ينفذ  
بان الافراد بالتصديق ان يقتضي الافراد الملك على جبهه بوجوب الثمان او لان انقضاء فقد اقر لا يثبت في ذلك مكانة كالتابنة من غير ثبوت  
وان لم يقتضيه لم يجز التبع الى الاول في هذه الصفة فلهذا اقر له لثاني لعل الافراد له بما يقتضي الملكية من حيث ان النصيب اعم من كونه بالكا  
وكذا يصفى ما قبل من الفرق بين الافراد بين الافراد الاول الحق بغيره راضى منع بخلاف الثاني لثبوت استحقاق الغير للبعين قبل الافراد فانه لا يثبت

في حكمه بالان الجليل  
سقوطه خبايا الدين  
اشهر من حين الافراد  
ويجوز استحقاقه لغيره  
ولد لا يثبت من سببه  
لعمل ولو وضع بنا  
بين الاول والاخر  
ولم يكن الميراث في شيء  
لا مال الحكم له به  
لحفظه حاله في ذلك  
فلا بد ان كان لها  
في شيء او مولى قبل  
لا يحكم له لعل البتة  
بوجوبه ولو قبل  
يكون له بنا على ما  
المعوية كالتابنة  
ولو كان الحمل كبر  
وان كان  
شاهدا بها انية  
ولو وضع احد ما  
مينا كان ما ان  
من لا يثبت لاني  
كما علمت وان افتر  
بعد لم يكن افرا  
بوجوبه ولو كان  
شهوة باجتهاد  
منظر الى الفجوة  
منه معاشرة  
في مقتضى الاول  
بالافراد ان كان في  
به ما على ما صدر  
الملكات فقامت  
لقد ان بل القدر  
فقتضيه الاول  
عن غيرها للملك  
لا مجال بينه و  
بينها في كالمثلث  
وكذا الوتره  
من فلا بد من  
فلان







كتاب الاكثر

الاقرار بالعشرة هذا لا يجازي قد تقدم انه يحل ما قبل المسكون عنه واقراره بغيره فلا يقبل على خلاف قوله الا واحدا فانه استثناء وهو  
تركيب عربي يكون من الكلام من تمامه والمادة منه هو الفاعل والاشياء فتولد عشرة الا واحد اجمع له تسعة وكان للشخص سبع  
احد عشرة الا واحد اقل من هذا اقرارا بالعشرة ولا يجمع عنها **قولهم** اذا استدل بالنول بالبول للاكثر بمعنى مائة الدعوى وتوجب له  
هابط المشتري على وقوع الاقرار بغيره وانما استدلنا اليه مع انه الذي ذكره اقرارا بالبيع بالقبض فانه اليه انما هي في مقابل الدعوى  
الواقعة من البيع ثانيا بان لا يقصر وان اقراره السابق كان مطابقا للواقع وهذا يحصل الجواب عن حجة المانع من قوله من حيث انه يمكن  
بدعواه الاقرار السابق وحاصل الجواب انه لا كذب الاقرار بل هو معترف بوقوعه وانما يدعي عدمه امر اخر وهو كونه تبعا للعادة من الاشياء  
على القبض من غير ان يحصل قبض لا فاما الشهادة بالخبر فخرها من ذلك والشروط لا يباين ولكن هذا امر متاदा بين المتعاطين لا يخفى  
لا يجمع فظلم قول مدعيه بل في بيع دعواه وتوجه اليه على المشتري بان الدخ بطريق الحقيقة لا على حجة المواطاة هذا كله اذا كانت  
الشهادة على اقراره اما لو شهد الشاهدان بمشاهدة القبض لم يقبل نكارة ولا يمين على المشتري لان ذلك خص في البينة واكد بطلانها فلا  
يلفت اليه ومثله ما لو يجمع اقرارا في الاول فانه لا يقبل ولا يوجب اليه **قولهم** لا يثبت نصفا العشرة المقرصنة في الاقرار  
بالقبض بزيادة هنا شرط اخر في حال ان المقرصنة اثنا ولدا وغيره فان كان ولدا العشرة مائة او اقلها ان لا يكون المقرصن الا  
يكون مائة بغيره مكا طو كان في سن لا يتجاوز ان يكون ولدا المستحق بان كان اكبر منه سنا او مثله او كان المستحق اكبر ولكن بقدر الاول  
لمثله فلا اعتبار باقراره والمدة لصحة الحاقه امكان تولد منه عادة وهو اخص من مطلق مكان تولد لان اقرار العشرة قد تقدم انه يمكن تولد  
منه لكن ذلك خلاف العادة والاولى اعطاء مطلق الامكان وكذا لو كان بين المقر وبين ام الولد مائة التمكن الوصول في دعوى الولد اليها او عمل  
عدم خروج المقر له بل دعواه او نحو هذا ذلك فانه ان لا يكون به الشرع بان يكون المستحق شبه النسب من غيره لان النسب الثابت شخص  
لا ينقل الى غيره ولا فرق بين ان كصدة المستحق او يكن به رجل يلحق الولد المانع باللفظ بغير المعروف بالنسب من حيث انقضاء شرطه من حيث  
بهام بالعلوم ونسبها من عدم المنادى واستقامه شرعا ومنه شبه النسب من حيث لو استلحق المانع بعد ذلك ودعوى الولد فانه انما  
لا يمازعه في الدعوى من يمكن الحاقه به فان اولد لا يلحق بالمقر ولا بالآخر الا بالبينة او الفرقة واعلم ان اطلاق العبارة يقتضي استنول  
الام والاشياء لله في اقراره او الحكم في الارث كما ما الام في الحاقه به قولان منشاق مائة الادلة الدالة على نفوذ الاقرار بالولد  
شون نسب عن مملوك النبوة على الاصل فغيره على اقرار الرجل ووجه الاتفاق بينهما بان مكان اقامة الام البينة على الولادة ووجه  
**قولهم** ولا يثبت شرط اربع مختلف وهو مصدق الولد لاستلحقه اذا كان من بغير تصدقه فلا استلحق بالغا اذا لم يكن بل  
يثبت النسب لظهور القولين لان الاقرار بالنسب يثبت الاقرار في حق الغير من توقف على تصدقه او البينة فان لم يكن بينة حلفه فان حلفه  
سقطت دعواه وان نكل حلف المدعي ثبت نسبه لو استلحق صغيرا ثبت نسبه وذلك واحد منها الاخر والجواب بحكم الصغير على اعتبار  
تصدقه لا بشرط انما في عدم الاهلية ووجه اعتبار تصدقه ان ذلك اقرار في حق نفسه لهذا لم يصير مصدق الصغير مصدقا لاشتراك  
الحق وخروج الصغير بالاجماع وصدقه في حق غيره يثبت بغير التصديق بل يكفي عدم التمكن في نفسه فلا يدل عليه عبارة عادية عند  
حاشا اعتبار الكبر عدم التكذيب كانه يجوز في العبارة وقد خرج غيرا با اشتراط التصديق **قولهم** ولا يثبت ما تقدم حكم الحاق الولد  
والحاق بالنسب بنفس المقر ولما الاقرار بغيره بالتسليم يلحق بغيره فانه اذا قال هذا اخي كان معناه انه ابن ابني ابن ابني ولو اقر بغيره كان  
النسب لهما با تحيد كما قال ابن حزم في شرط وهذا الاقرار ما تقدم من الشرط وبغير اعتبار تصديق المقر بما او البينة على الدعوى  
امكان وقد ولد لان الحاقه بالولد فانه يجوز الحاقه بالنسب المقر وهو الولد مكان كالاخ **قولهم** واذا اقرض من  
جملة ما اقرضه الاقرار بالولد عن غير فان الاقرار بالولد يوجب التصديق او بدونه يثبت به النسب بهذا التوافق او غيرا من اقراره بالبينة  
ولما الاقرار بغير الولد المصلي ان كان ولدا فغيره حكم جميع التصديق بالتصادق لما قرر من ان ذلك اقرار بالنسب الغير فلا يثبت  
المقر ولو لم يحصل تصديق امقر البينة بشرطه ما ينافي شرط ابا على الشرط السابق ان يكون الحق بمقتضا اتمام حجة ليس بغير  
الاتفاق به وان كان يجوز وان لا يكون الحق به فندفع المقر بما اذا انقضاء ثم استلحقه فانه بعد من حق حجة ومقتضا من حق الحكم بطل هذا  
النسب في الحاقه به بعد الموت الحاق غاد بنسبه شرط الواو ان حصل وانقض الموت لا ما ينصر به ومن ان الموت لو استلحقه بعد انقضاء  
بالاعا وغيره لمحق به وان لم يشعنا وهذا **قولهم** ولو كان لان ذلك اقرار في حق الغير حيث ان الارث ثبت شرعا للزوجة المقر في اقراره  
بواو اخر فمقتضى من لا ارث او مشاركة من غيرا من ينسب اليهم فلا يقبل بغيره وان صادرة الاخر بل يقدر الى البينة **قولهم**  
اذا اقرضه بذلك على ان يرضى العامة حيث عليه انقضاء النسب بانه بعد البلوغ لا اتماما حكمه حيث يمكن نكاحه ولا يثبت له  
تعلق صاندا كالكبر ابتداء ويصعب ان هذا لو اشر لم ان لا يثبت قبل البلوغ ايضا العقد الشرط حيث اعترف بغيره وجب استخاره وحيث يقبل  
عدم الاتفاق الى نكاحه لو اراد القرية بغيره لم يكن ذلك لانه لا يملك قبل بلوغه ولو استلحقه بمقتضى ما قاله وانكر قال  
انه كالصغير **قولهم** اذا اقراروا الولدان ثبات شاذ كما في الارث بالنسب سواء كانا قاعد لهن ام لا ولكن لا يثبت نسبه لاعم حذفتها  
فلا يثبتها الميراث بعد ذلك كما تركت موقفنا الثاني على اعراض الثالث وهذا النوع الاول ولو فرض انكار الثالث لثاني فثبت

باب ما جاء في البيع  
فانه لا يملك انكاره  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت

الثانية من اد  
بالنسب بغيره  
الاول لا يثبت الاقرار  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت

باب ما جاء في البيع  
فانه لا يملك انكاره  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت

باب ما جاء في البيع  
فانه لا يملك انكاره  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت

باب ما جاء في البيع  
فانه لا يملك انكاره  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت

باب ما جاء في البيع  
فانه لا يملك انكاره  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت

باب ما جاء في البيع  
فانه لا يملك انكاره  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت  
بغيره البينة لا يثبت













لفاعل يظهر للفتح معنى على الطريقة التي في المسئلة أمكن لا كذا استثنى من عدم وجوب شيء لو كان عدم اكمال العاين من قبل الفاعل ما  
اذا كان الجعل على شرط ثوبت ما لم يقضه ثم ما اذا وقعته فالقانه مثبت حصنة من العوض واحتل ثوبها متى وكل قوى الاستحقاق في ذلك مع العوض  
ولا بأس بذلك ما لم يخور ما لم يقضه اشكال في عدم استحقاق شيء لان ما لم يقضه العوض على اجره بخلافه العوض عليها ما لو كان  
الجعل على شرط ثوبت ما لم يقضه ثم ما اذا وقعته فالقانه مثبت حصنة من العوض واحتل ثوبها متى وكل قوى الاستحقاق في ذلك مع العوض  
مشروط بتسليمه لم يحصل بان تلفت هذا التايي التوب يستحق من العوض بمسبته فاعمل والفرق بينه وبين مؤ الضمان الصبي يعرض مسلما بالتعليم بخلاف  
الثوب كذا لو فتح العاين اراد العمل بالجعل صل يستحق العندام يستحق الجاهل الجاهل على ان الجاهل هو عذام لا يظن الاول بجعل الاستحقاق  
لان ذلك هو قضاة العاين الجاهل يستحق العمل القيد لك شيئا سواء علم المالك بعينه ام لا ويجمع عليه لان العاين الجاهل لا يظن الاول بجعل الاستحقاق  
بعوض ذلك امر لا قدرة للفاعل على منعه وانما تركه للعلم في معنى الفتحة ومثله ما لو فتح الوكيل لو كان ثم فعل منضاهها ويمكن الفرق بين ما لو  
عمل مثل علم المالك بعينه وبغيره ومثل هذا الخلاف في لو كان له على الاشياء بغير عدم بطلانها الفتحة واستحقاقه العوض بالجعل كذا عبارة  
عن الاجاب والاذن في الفعل حكمه سيد الاذن لا يبدع بغيره ومعنى قوله بجعل للفاعل الفتحة لا يجمع عليه الوفاء بالعمل سواء اشترع فيه ام لا بل  
يجوز له تركه متى شاء وان يقصم الاذن كذا لكتب ما يترتب على جوازها بطلانها بموجب كذا منها فان كان ذلك قبل العمل فلا شيء وان كان بعد  
الاشترع منه فللفاعل بمسبته فاعمل ان كان العمل متبوعا على اجزاء والاجرة وان كان بخوذة الاق وقد حصل في يد مقل الموت فكان وان حصل  
فلا شيء وقد تقدم **قوله** ولو عتب كما يجوز في المالك اصل الجاهل واهما لها اذا ساجوز في متو هاهن المكان والزمان وصفان للجعل  
بالزيادة والقصان والجنس والوصف قبل التلبس بالعمل وقدره قبل كاله فاذ عتب الجاهل على عمل معين باخرى زاد او نقص او غير بعضا ذكر  
كما اذا كان قد فاعل من تملكه فله قاة درهم ثم قال من رده فله خمس او فله دينار وقد فتح الجاهل الاول في جعل بدلها اخرى فان كان قبل ان  
يشترع في عمل الاول على الاخرة وسعفه على الرد من غير ان يستلم العبد كما لو كان قبل العمل لانه هنا هو الرد والذهاب اليه من مقدرة لا منقصة  
ولو كان في الاثناء كما اذا كان قد فاعل من خطه فله قاة درهم ثم قال من رده فله خمس او فله دينار وقد فتح الجاهل الاول في جعل بدلها اخرى فان كان قبل ان  
على قبل الجاهل الثانية ومنه لا يتاينسبه اذا اكمل العمل ولو ترك العمل بعد جعالة الثانية فله بمسبته ما مضى ايضا لما ذكرناه من ان ذلك صحيح  
عن الاول هو من جهة المالك هو جوب ذلك كما مر هذا كله اذا كان قد سمع الجاهل التبر ما لو سمع احدها خاصة فالعبد ما يجمعه لا غير وفرض  
مع الفتحة في الاثناء اجرة المثل للمعنى ويجوز هنا ايضا ويصح في وجوب العوض للثانية بمسبته ما بقى اشكال من حيث انه لما احتل العوض الشئ  
على مجموع العمل لم يحصل به ان الحكم الاول بالتسليم من جهة حصول الفتحة فيها من قبل المالك فلا يصح عمل الفاعل بخلاف الثانية فانه لم يقع  
فيها فتح خصوصاً مع علم الفاعل بالجاهل ان علمه في المسئلة لم يقع بغير عرض مبدول من المالك في مقابلته لان الجاهل لا يظن الاول بالاجزاء الا انهما  
استثنى منها قاة وهذه القاة يمكن توجيهه بان عمل الفاعل بما للمالك بالعوض العبد فله من ذلك لا يسبيل الى وجوب العوض الاول خاصة للرجوع  
عنه ولا الى مجموع الثاني لانه لم يعمل مجموع العمل بعدا لا بمر ولا يسبيل الى الرجوع الى اجرة المثل لان العوض معين فليسبق الى الحكم بالتوزيع ولو كان  
الفتحة الثانية بالزمان والمكان كما اذا كان قد فاعل من رده فله خمس او فله دينار وقد فتح الجاهل الاول في جعل بدلها اخرى فان كان قبل ان  
المجمعة فله ما رده ثم قال من رده يوم السبت فله دينار ويخوذلك فالتقادم المتأخرة قبل من ماعين لكل واحد من الوصفين من عمل منه وكذا لو كان الاول  
مطربان فالمرح دة فله قاة ولان في مقتدره زمان او مكان فان كان العوض الاول فله قاة فله دينار وقد فتح الجاهل الاول في جعل بدلها اخرى فان كان قبل ان  
كان الجنس مختلفا متى وانفق وكان العبد ناقصا حصل كونه رجوعا لانه اذا رجع العبد فله قاة فله دينار وقد فتح الجاهل الاول في جعل بدلها اخرى فان كان قبل ان  
وان يجمع بينهما بجعل المطلق على غير صورة العبد وهذا اظهر وان كان في بعض فرضه لا يخرج من نظره لانه الفرض كما اذا كان المكان والزمان اقرب من  
العبد واطلق الاصحاب كون الثانية مبنية على غير تفصيل فبمثل جميع ذلك لكنه يجوز على ما لو كانت الجاهل الثاني مطلقة ما مع التفصيل لا بد من  
التفصيل **قوله** لا يستحق اذا حصلت الضمان في بدا انشأ بجعل الجاهل وعمل غيرها من الاعمال كان كالتبرع بعمله فلا يستحق عليه اجرة لما مضى له ذلك  
ولا للتسليم وجوبه عليه اما بالرد او اعلام المالك بالجعل او الخلية بينه وبينها وفصل في كراهة حسنا فقال زار من كان المال سبه قبل الجعل  
فان في رده من ذلك كراهة ومثله كراهة الا ان استحق الجاهل وان لم يكن كالتبرع والذات بينهما فلا فلا مال لا حكمة منه لا يقابل بالعوض قول  
وكذا لا فرق مع سعه بمرعا بين وضع الشيء بدون جعالة من المالك كاهو الظاهر من مراد العبارة وبينه قوعه قبل الجعل لكن الفاعل قوى الشئع اما لكونه  
لم يجمع الجاهل الاول سمعها ولكن قصد عدم العوض بعبه فانه لا شيء له على العبد بمرعا وانما العبد مع الجاهل لزمه بعبه الاجرة او مطلقا على ما يات  
هذا القم **قوله** اذا اذن المالك ما ان يعين الجاهل ويصفه بما يرفع الجاهل كقوله من رده فله دينار ويخوذلك فالتقادم المتأخرة قبل من ماعين لكل واحد من الوصفين من عمل منه وكذا لو كان الاول  
كقوله فله على اجرة او عوض او نحو ذلك او يحدد على امر من غير ان يصفه بما يرفع الجاهل ولا يستحق على سلا ويعمل له الفاعل مطلوبه بان يرضاه ان يخط  
ثوبه ابتداء في الاول بلزم ماعين تمام العمل اذ امه فعله الفاعل بعبه الشئع وهذا الاشكال في غير ما لزم اجرة المثل ما فاعل العبد او  
مبدونه على امر تحقيقه الا في موضع واحد وهو ما اذا استدعى الا بكونه فانه مثبت بمره من ضرر ودينار ومن غيره اربعة على الميزان الاصحاب  
ومستند رفاة معني في هذا الملك او يتبع الصانع فان لا شيء جعل فجعل الاول دينار اذا اخذ في مصر وان اخذ في غير مصر فادعته  
دنانير في طريق الزاوية ضعف عليهم محمد بن الحسن بن عيون فانه قال صناع وعبد الله بن عبد الرحمن الامم وخاله كذا وزيادة وسهل بن دينار فله

ولو عتب الجاهل على  
معيّن الجاهل في العمل  
او نقص العمل في  
انما العمل في  
من قبل العمل في  
الفاعل لا يظن الاول  
بجعله الجاهل لا يظن  
مسئل الصانع في  
الاشياء قبل العمل في  
التسليم الا بمرعا  
وكذا لو سوغ العبد  
بغير الثانية اذا قبل  
بجعله الجاهل عليه  
سبيل في الردان  
بمسبته مع الرد  
اجرة المثل الا في  
رد الا بمرعا انما  
يأخذ في مضمون  
الاجرة غير مضمون  
دنانير في العمل في  
لا العوض على العمل  
الزائد ولو نقص  
سبه العبد

































## کتاب الامان

فأضافها اليه بعد ذلك وانه لما كان المظهر في غيره واقفاً راجعاً لما كان الى مرتبة قوله اذا حلف فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
او على شيء كقضى الاول بكلمة الايمان بغيره من غير ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
تكرار الاصل فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
المظهر منه فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
الشاذ لم يبعد دلالة التي على التكرار في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
او مدته مفسدة فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
العام او التخصيص المطلق بان حلفه باكل الموقوف في الابل او البشري فيقولون لكاف في قولك لو ادعى التخصيص في غيره  
يدخل على زيد نذر على جماعة فهو منهم فان اقبل به او نفي جملته لا يثبت استبعاد ان الجملة والنسب احكامهما من رفعه وان دخل الماينة فان  
بالنية فلا اشكال في الاحتياط ان استثناءه بغيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
غيره وان شئت وهو لا يوقى به بغيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
اذا حلف لا يكمل زيدا او لا يسلم عليه فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
بلفظ مطلق لا لا زيد او بغيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
فانه مفسدة واحدة كالتصديق لا يختص ان يختص بالبائع عليه ولا يقبل الاستثناء فلا يثبت ان يقول دخلت عليكم الا على فلان ويصير ان يقول  
سلم عليكم الا على فلان ثم استطرد المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
كثيراً كما لو حلف لا يدخل في امط او لا يترك بيننا ويحذف ذلك وهو يقابل على البتة العقد كفي والابواب قطعا وهل يطلق على غيره ذلك كما لو حلف  
البيت الحرام والكعبة فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
بيننا فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
واقعي ان يدور في ذلك عرف شرعي وهو مقدم على عرفي لادى لوسم والافوى ابتاع العرف مع استثناءه لا يثبت قوله في التبع وقد  
عرفنا الخلاف في ملان البيت على التمسك الكعبة والحق ان الاطلاق اعم من التحفة والعرف بما يابى له كونه مثله اطلاقه على العرف والمفسر ومخالفه  
بعد التمسك وبقي فلان لم يدخل البيت كعبه وفاته الدهليز والفتنة والتمسك بالشيء ومن ان يجمع الدارين يعني البؤاء والوجه الرجوع الى العرف  
هو لا بدل على دخولها في منتهى نعمها فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
القبول من التبع وقد علم ذلك من كبره في بابها بانه لا يجاب القبول لادان على فعل الملك واللفظ الدال عليه هو شامل للايجاب والقبول وانما  
الخلاف في الهيئة التي القبول لها كان لاها من جملة العرف والتمسك بها ان لا يثبت في الايجاب القبول ولا الجمع على ان الملك لا يثبت في القبول  
بدون القبول لكن قال الشيخ في ذلك ان الحالف لا يثبت في الايجاب القبول ولا الجمع على ان الملك لا يثبت في القبول ولا الجمع على ان الملك لا يثبت في القبول  
هو قبيح في افوى القبول ايضا وهو يثبت على نردده والافوى انه لا يثبت بدون القبول كقوله من القبول وبسبب من ذلك الوصية فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
الايجاب القبول كما لو كان قبولا العرف كان كعبا الحالف انما يثبت على الحالف على الفعليه بما يجرى لا يجاب له لا يقبل نوص  
الاحتياط على ما يقع بعد الموت ويجوز دونه لان المنادى من الوصية خزا اذا قبل فلان او نحو ذلك او قوله او وصيت بكذا هو لا يجاب مع احتمال نوص  
الاحتياط القبول اطوارا لتبالي العفو ودلها السابق واعلم ان الاحتياط غير الذي ادعى الاجماع على ان القبول في الوصية ليس شرطاً في صحة ما يقع لها نص  
ان يؤثره شرط الاجماع من التسليم الملك بغيره في غيره في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
وان القبول تام السبب الملك ان نوص على شرط وهو الموت لان تاثير السبب يجوز ان يوصى على شرط ولا يلزم من وجوب السبب الجمع افترانه  
الشرط وانقل المانع كاحتماله في باب ومن قبل القبول في الوصية كاشف عن سبب الملك من بين الموت ولو كان شرط الماتقون فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
المشترط لا يثبت على الشرط قوله في عقد البيع غير من العفو فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
المعنى في ذمه السامع عند اطلاق مظهره فلان فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
وعنه من ذلك من خاتمة لو كان شركا في القبول والقفس له قبل فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
كان الاطلاق هو لا يثبت في القبول والقفس له قبل فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
مقداره وعنه في القبول قوله في القبول والقفس له قبل فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
الهدية والوقت القصد في الشك والخلاف والعكس وانما الكلام في مساواة الهدية للهدية فانما الحكم من مضافاتها فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
على هبة المتعة ولا على القصد لا يثبت في القبول والقفس له قبل فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
والهبة لا كتابا لمودة والام والحق فلان لم كان لا يثبت في القبول والقفس له قبل فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على  
الى الموقوف عليه ولو اطلق القصد عليه صح ايقاعه بلفظها والسكنى الى غيره معنى العكس لكن الشيخ خالف العكس لادى انه قال لا العكس  
لم يثبت وانكر ابن اديب ان لا يثبت في القبول والقفس له قبل فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يدلو له اجماع المظهر في غيره فاحلف على شيء فلا شيء اما ان يحلف على

لَوْ فَزَعْنَا أَهْلَ الْغَنَاقِ أَنْ قُوتُوا بِالْأَخْرِمْ؛ ذَكَ

والله اعلم  
بما نزلنا  
من الكتاب  
وما كنا  
بالأولياء  
لشيء مما  
نحكم فيه  
وما كنا  
بالأولياء  
لشيء مما  
نحكم فيه





# كتاب الأيمان

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم ولا يكفر منه وضع اليد السوط وبها العنق والفرس والنحو ونقش الشعر في الكوكب والكر واللمر ونجس الجوف وهما عرقا وهل يشترط  
منها الا بالدم قليل لا لا يقتضيه الضرب الى المولم وغيره والفسوس حادق على اقسامه حفيضة والعام لا يدل على النجاس ولو صدق سلب عنه فهو ضربه ولم يولد  
وهو يقتضي في الرزم وبها العنق الحادق بالفرس حيث يغيرها الا بالدم بان اقرض هناك التبرع وانما يحصل ذلك بالادام واليهين يجلو بالاسم وقيل  
يشترط الادام لانه العرف عليه لان اليهين لا ينفذ لاجل رجاء الضرب بسبب اوتقرب او ناديت لا يحصل القرض به ومنه والقول بل ان يشترط  
وهو لغة مد اليد من الحشيش ونحوه والمراد هنا ضربه بغيره يشتمل على عدم القضا والسبا ونحوها التبرع في طأخذ من قوله ثم في  
ضربة اوتقرب من حلق بغير من وجهه وخد يبدل ضغنا فخر به ولا تخشع لانه الضرب حفيضة وهو وقع المضرب على المضرب بقوة العقل وبه  
وقد حصل بذلك فاستحو المصعد لاجزاء من ذلك انضرا الى اليهين الى الضرب بالالة المعنوية للضرب كالسوط والحشيش فحصل لاجزاء بالضغف  
بجاء الضربة كما خوف على نفس المضرب من السوط ونحوه وبه نظر لان متعلق اليهين فيها ضربة الضرب بالسوط فكيف يجري الضرب بغيره لان  
حفيضة لغة وعرفا مقابلة للشبه المناسب اخذ حفيضة للفظ ان مع اليهين على الضرب بالسوط لا يجري غيره وكذا بالحشيش مع اطراف الضرب  
يجري على يحصل به من الاثر المعنوي وحيث يجري الضغف بشرط ان يصيب كل واحد من الازن الضرب حفيضة ولو ظنا ليقضي الضرب بذلك العدة وكذا  
اطلقت هنا لغة وغير مع انه شافى بابا الحد دعاء شرط وضو له اليرجى بكفى انكباس بعضها على بعض بحيث يباله مثل الكل وهذا اولى بالجمع  
لما تقدم من ان العنق من الحد ارفع وهذا الاسم الابهة تدل عليه ان المستبعد ان الحد المحقق صابا به حفيضة فليست ضوفا اذ اجتمع الماتمة والوجه كاذرا  
التي هي من الامرين وحلوله بعضها ببعض مع اصابته فقلها كحلوله الشايف غيرها مما لا يمنع فاعثر البشيرة والضرب والقرض من الضغف ومراعاة المعنى  
كأنه عليه الابهة ولا كفارة من ذلك والى ذلك فشرط انعقاد اليهين كذا الضرب ساغا اذ مع رجاءه بان يكون المضرب مستحقا الحد او يقر  
او منشاى الطرف من كذا اذ على المصالح البتة مع حد رجاء احد الجانبين في هذه الصلوة اذ يهين الضرب بل الاول من العفو ولا كفارة لان اليهين لا ينفذ  
على خلاف الاول في رواية عمدا لفظا قال سافرت مع ابني من مكة فمر على رجل فبقي فغاضبه الى غير ذلك قال ابو حنيفة والله لا ضربت الا قال فامر من فقل  
جئت فلما نزلت حلفت بغيره فقل لك علم انك ضربته في النهر لله يقول وان تقوا من الله يرفع عنكم كل سيئة وانكضت عنكم السيئات فقل  
سبحوا الابهة وسكات مشوكة ذلك في طلاق الله اسكال من غيره وهو انه فرض الضرب مائة سوط وشرط كونها واحدة ولا يفرق ولا يجزى من مائة السوط  
ونهاية لا يجاوز المائة وشرط التفرغ من الاصل المقتضى ان الضرب على قدر فرض الحلف على ما سوط ولا الحد الا على بعض الوجوه لا الا نادى  
كالشهر فلا يفرق من الشهر المشددة الا بعد المائة **قوله** اذ اختلف الحالف على اربعة اشد ذواته لا ينفذ والذات المجولين يسهل ان يرد لان الا  
للملك لا يملك العبد مع احتمال الخلل من الاضاعة على الاختصاص والذات ملك ذابة واذا اعدا العبد لتقوم بحسبه فلا انه يركب اية  
العبد وانما يركب اية حريم لو حلف لا يركب اية هذا حيث ان قال لا يركب اية هذا العبد يوجب على الخلاف فيما اختلف لا يكمل هذا العبد بضم كمله  
مقبلا لوصف الاشارة والطلاق وقد احرى لركب اية السيد اذ اركب ملكه عدا الحق وتبرع بيمينه لو كان الحلف على ركوب اية المكاتب  
سواء كان مشرطا او مطلعا لا يقطع نعت الولد عنه تخلف ملكه من لركب اية العبد اذ اركب ملكه عدا الحق وتبرع بيمينه لو كان الحلف على ركوب اية المكاتب  
فيما لم يملكه في الاكساج هو مقرر من بشورة ويرجع ماله للولى العبد بان احكام الامراء عليه تطو المنة ثم ذلك وذلك وفيما فرق بين المكاتب  
والشرط فحكم بالحكم بركب اية الاول في الشا والآخر في الخلل ليشترط الملك في الخلل ولا يوجب على بعض الوجوه الاشارة كالاشارة في ملكية الحر  
المجرب عليه باحدا سببا ويكفي ختم الاضاعة هذا الفد من الملك ان يكف بمادونه **قوله** الاشارة الاختيار اعم من الاشارة مطلعة  
بالتحرر السار وجوز وما وقع الا في غير الاشارة مختصة بما وقع لولا بالامر السار واطل على غيره كقولهم فبشرهم بهذا فقالوا ويطعكم فاذ اختلف بعض  
من يمينهم بكذا فمولى بغيره او لا بكذا كان هذا استخرا وان كان متعددا بان يظنوا اذ اشتركا في رجل بشرط في تحفه احد في الخيرة العبادرة  
العرف عليه خصا بجمع مكنه لكان كذا في جعل اشراط صفة مطو كذا الكلام في الاخبار بل هو ولا يقبل قوله للامان والكل لا يفرق من ضمها  
الا ان العرف في هذا المقام وباحته بالخبر الصادق فالحال عليه كذا **قوله** اذ اختلف الماد بالاول الذي لم يبق بغيره سواء الخصم جبرام كذا بالخبر  
الذي لم يبق بغيره والحد كذا ولا يعمل على الداخل بعد اليهين بل يجرى واما الاخر فانه وان كان مطو فيتحقق بما عدا مونه ما دام ان الذاب اية الا انه  
محول على اخره لخل قبل موة بغيره العرف طهارة الذاب اية فانه انضوى الملك ولا يتحقق بغيره الموت فالحال على من يمين الاخر وكون ذلك في الحالف بغيره  
ويوصفنا للدخول حال الخلق ليقضي دخوله ذابا ويضغف له كذا انضوى بوجهه غمته على يمينه للدخول ولا يتحقق ذلك الا في حال الخلق لا في حال  
لا يثبت خدمته في الا في مواضع فادق ليس هذا منها **قوله** اذ اختلف الماء اسم خبيث عرقا بالام سبنا ولا قبله في ذلك كذا في الخبرين كما  
في كرسول جملته فاما ام لا واما الناس فانه يجمع معنوا لغة ان لا يثبت بكلام واحد كالو حلف لا يملك فاسا او زبالا لا يركب بعضهم ان لفظ الخبيث  
دخله لام القريض كان الخبيث فادق مفاد المفرد فاذا قال ان يثبت لثنا او شرب العبد كذا لم يركب في ذلك امر في واحدة وشرا عبد احد العن  
مطابق لذلك هذا بخلاف ما في الخبرين ان قال ان يثبت ماء او اشرب عبيدا فانه لا يثبت بدون ثلثة وعلما ان العن من الماء ما يطل عليه  
اسمه من مغل من ماء البحر ومن ثمارنا الطهارة يملك بها اشكال عباد من العرف فان الخلا لا يثبت الا في شرب الماء المالح فان شغل العرف على ذلك كان  
مرجا كما سبق والا فاعدا الخبيث في اللغة **قوله** اطلاق لال طلاق لا يقولون العن من اجلاعا والى عندنا وعندنا لا يثبت في لغة وعرف  
بقوم الخلق من يطلع الناس في شغل من قاله من قاله وشبه ذلك كثير كذا في الخبرين لال طلاق منه اوجب بغيره كذا فاه وناهية ذلك بفعل العن

ان الحلف على كذا في العبد  
لم يثبت بغيره كذا  
لكنه حفيضة وانما  
البيوع الجازاة والى  
بغيره كذا في المكاتب  
بغيره لان مقتضى  
نفيح عن مو الرتبة  
نحو الاية البشارة  
اسم الضم الاول  
بالشركاء فيقول  
لا يثبت من يمينه  
نحو يمينه بغيره  
استحقاقا لثنا بغيره  
كانت العتبة بل هو  
وليس كان لولا من  
اخره فان الثاني  
محمدا لولا الخبيث  
قال من يظن او عدا  
كذا فاما ما وافقه  
وان لم يثبت كذا فاه  
قال من يمينه بغيره  
كان لا يثبت في  
موتة لان طلاق  
يقضي وجوب ما  
فقط في الشا  
ما لا يحق الشا  
او حلف لا يثبت  
ولا حلف الناس نائز

في قوله

في قوله

البحر من















# كتاب التندر

البحر فذلك من افرها التندر المحو عنها حال التندر المحكوم فيها بوضع القعدة حيث يكون مقبنة بوقت لعمقته بوقت موصىح بالعبادة اليه قول  
لو نكذ لا خلاف في ان الحج والعمرتين من بالندر ولاهما من اكل الطلقات واشرفا لبادان واقلة وان الحج او بعض ما شيئا قبل بلزمة المشي له ان  
الحج او بعضه او اكابه فتمت ما ينبغي ان الحج ما شأنا افضل نظام الركوب افضل ولو على بعض الوجوه فله الاول بلزوم نذر المشي له ان افرد الحج و  
هذا اطلق المصنف مع انه اختار الحج انما الشيء افضل لمن لم يصنع الشئ من العبادة والا فالركوب افضل يمكن على هذا ان نواضا يعتبر المندور وان كان  
من وجوه ما افردناه سابقا من ان المندور هو الحج على الصفة المخصوصة ولا ينبغي كونه طاعة للحج في الجملة وان كان غيرهما اربع منها وقبل بلزوم المشي  
الامع رجحانه على الركوب لا يخرج يكون هذا التزم في العبادة المخصوصة زيادة فضيلة يضاد كما اذا نذر الصلوات سبعا ومع عدم رجحانه فاما ما اذا  
على بعض الوجوه لا ينبغي التندر لا توصف مروجع فلا يغلبه التندر وقد تقدم البحث فيه ولا يفرق بذلك من غير حج على لزوم المشي مثل هذا  
في بداية الشئ فان صرح بالتزام الشئ من وجب اهله الى الفراغ من الحج او بخصيصه بغيره اخر فلا يجب ان اطلق في وجوبه من وجب اهله ومن لم يبق  
قولا ان احدهما هو الذي خاره الله الاول لذلك العرف عليه فان من الحج ما شأنا اوضح فلان ما شأنا لا يفرق منه عرفا الاشتباه بين الطريق  
والعرفان حكم في مثله ذلك ولا ان الحج هو القصد الى مكة ومشاعرها وهو انسب لطريق القصد الى مكة فلهذا انما انقل مع سلبه القصد الى مكة اوله  
بدونها والقصد من البلد والاشارة من البلد لان قوله ما شأنا في حال الحج والحامل هذا حج فكان وكفايته والحج اسم لجميع المالك  
المخصوص لان ذلك هو مقصود شرا فلا يجب الوصف لاحاله الحج والاستغفار باضالته لان ذلك هو مقصود الوصف اذا قال ضربت بكرا كيا فانه لا  
يفهم منه الا ضربت كرا لا قتله ولا عبده ولا ظهر هو الاول وعليه يعتبر بلزوم او بلزوم التندر رجحانه من ان لا التزام وقع من بلزوم التندر فكان  
ذلك كالاستطاعة من بلزوم ان المبادر عرفا من الحج ما شأنا كونه من بلزوم قبل بغيره بلزوم بلزوم التندر هو حسن ان ابدل العرف على خلافه و  
موضع الاشكال اذا لم يقصد شيئا مخصوصا في شأنا فانه لا يفرق بينه وبين قوله لا احد ما هو الله انبساطا في الشئ لان به يحصل كمال القصد لانه في اعمال  
الحج ما يقبض عليه علة الاحرام ثم لا الركوب ان يوقع عليه ارضى في ايام من لاها خارجة من الحج خروج التسليم الثاني من الصلوة والثاني للتمام الاضال  
التي اخرها الزمان وفي بعد القصد لان الحج اسم لجميع الناس وهو من قبله على القول بوجوبها ولما تقدم من ان المندور الحج في حالة الشئ والركبة يتم  
الا بجمع اجزائه وثبوته بجمع شئ من الصلوة قال قال ابو عبد الله في الذي عليه الشئ في الحج اذا روى الحجاز بالبيت كبا فليس عليه شئ ظاهره  
ان المراد في جميع الحجاز وهو لا يحصل الا بعد القصد والعود الى مكة لان زيارته البيت بطواف الحج لا يكون الا بعد حجة العقبة خاصة هذا اذا ركب الجا  
موضع الرمي ان اريد بها الحصى الرمي بها فندوت حكمها معرفة من قبله الرمي بها فندوت الحكم بالانجام الذي يخرج زيارته البيت على طواف الوضوء  
نحوه ولو حمل على ان المراد بزيارة البيت طواف الحج بناء على انه المعروف منه شرعا واضطرارا كان ما اعطى الا كفء بالتحلل الاول في سقوط المشي  
هو مع كونه خلاف الظاهر من الحج خارجا فالتولين مقام هو قول لبعض الناصية والاول هو لا يسمع عندهم ايضا ولثاني لا يسمع من قوة وثباتها  
الحج لانه الفضلاء ما شأنا من المعلوم ان من فانه الحج يحتاج الى قضاء البيت ليحل باعلا الشرف قبل بلزوم المشي في ذلك الاعمال فهو حجة احداهما  
لان هذه الاعمال لزمه بالاحرام ما شأنا من الحج على تمام ما وقع في الشروع منه بصحة الشئ الا لانه خرج بالتواتر عن ان يكون حجة المندور ولذا  
وجب القصد فاخرج عن ان يكون مندورا وجب لا يلزم منه الشئ هذا اظهر ولو نذر الحج تكبيل الشروع فيه فهل يجب المشي في المضي القاصد او يجب  
قوله ولو حج اذا نذر الحج ما شأنا فلما بانقضاء الحج فاكبا مع فادته على المشي هذا اطلق الله وجماعه وجوب الاعادة وهو شامل لطلعه لما لو كان  
مبنا بسنة محسومة ومن جهة ما نذر التزم العبادة على صفة مخصوصة لم يات بها على ذلك التصرف مع القعدة فاقى من الحج لم يقع عن نذره لان المندور  
الحج ما شأنا ولم يفعل ما اعلم بان اصل الحج وقع عنه الا انه في المشي والعبادة لا يمكن نذركه مفرقا فالزم حجة اخرى لبندار لعنه المشي لا في  
الشي عبادة بلزوم قبل ان كان مينا وجب متناوئة بالقعدة الكثرة وان اطلق وجب طاعة ما شأنا اما الاول فلا خلاف ان المندور في وقت وهو عبادة  
يقضي اصل الشئ اي يترك حشلا يقع الاول على وجه ما قلنا في وجوبها بالاعادة لا في الشئ كما في الحج وجب الكثرة بالاخلال واما الثاني فلا  
لم يات المندور على صفة اخرى غير من نذركه يمكن فانه لم يفعل امة وهذا الحسن وقال المصنف في المختار في حق التيقين وان وجب الكثرة  
من حيث ان المندور في قوة شئين المشي الحج فاذا اذ باحدها خاصة بتركه منه بقي الاخر الحج هنا فاقى به حقيقة انما المندور المشي وهو ليس جزء  
من الحج ولا شرط له وانما هو واجب خارج عنه لا طريق الى فضائه مجرد الان لم يقيد بكونه خد تخفف الخافعة للتندر في الجملة بلزوم الكثرة لاجلها  
لذا يوجب نذره الحج والشي من غير ان يقيد احدهما بالآخر فيضد وكفكان لا يظهر التفضل في قول لم ولو ركب الكلام فيها ولو ركب البعير كما  
لو ركب الجمع لا شرا في الاخلال بالصفة لكن بغير هذه ان جماعة من الاصحاب منهم الشخان ذهبوا الى ان مع الاعادة لا يجب عليه المشي في الجمع بل  
مكتسب الركوب للجمعة مع التحسين بغير ما عرفت ما شأنا وذكر ان الحكم يخص بالطفة ومكوا في المعينة بالصفة ووجوب الكثرة كما ذكرنا سابقا وذكر المصنف  
وعنه ان التلقين موقوف والقول الذي حكاه اخيرا لا يلزم من عليه المتأخرين وهو الاظهر فيكون طاعة في المعينة جواز الكثرة فيحمل ان يكون لقوا  
الصفة مع حصة الحج كما حكاه عن القبر ويحمل كونه مع اعادته كما صرح جماعة ويؤيد الاول صافلا اذ ذكرناه سابقا ان الاخلال بالمندور على وجوب  
الحج لخلال التندر كما ليس فلا يجب الغشايق وان وقف المعين للحاق الوقت بالنذر على الوقت باصل الشئ قياس قوله ولو حجرا اذا عجز نادر  
الشئ عن الحج وكاذا وقع حجر نذرنا وما يجب عليه جبر القابض اقول احد ما عدم وجوبه في هذا المصنف واكثر المتأخرين لا يخل وسقوط  
وجوب المشي بالغير عنه فلا يجب بله كالمندور ان يخطا فاما في غير ما يوصل الى قاعا بغير حج لما روى ان النبي امر بعلادته ان يمشي في حج ان يركب قال ان

فيما لو كان  
الحج او بعضه  
او اكابه فتمت  
ما ينبغي ان الحج  
ما شأنا افضل  
نظام الركوب افضل  
ولو على بعض الوجوه  
فله الاول بلزوم  
نذر المشي له ان  
افرد الحج و  
هذا اطلق المصنف  
مع انه اختار الحج  
انما الشيء افضل  
لمن لم يصنع الشئ  
من العبادة والا  
فالركوب افضل  
يمكن على هذا ان  
نواضا يعتبر  
المندور وان كان  
من وجوه ما افردناه  
سابقا من ان المندور  
هو الحج على الصفة  
المخصوصة ولا ينبغي  
كونه طاعة للحج في  
الجملة وان كان غيرهما  
اربع منها وقبل بلزوم  
المشي

مضى

ولكن

فان













ليس هو المكان خاصة حتى يرد منه لا رجحان منه بل الصلوة الواحدة المكان ولا شبهة في وجوبها من غير ذلك كالمكان في المندوبة في  
الوقت ما بين مط ورفق الغائبون يتبعون الوقت ون المكان بان الشرع جعل الزمان سببا للوجوب بخلاف المكان فانه من ضرورات العقل لا  
اسبابه فيه ويضعف بانه لا يلزم من سببية بعض الاوقات لبعض ثم في بعض الصلوات سببية الوقت الذي هيبة التاخر فلا هذا الوقت  
المعين بالتاخر ليس سببا في وجوب المندوب فقط وانما سببه التاخر وال زمان والمكان امران عارضان مطلقا متفرقا في الفعل ومعينه يتبعان  
التاخر في رتبة سببية الوقت للصلوة الواجبة بالاصل ومنه ان الوقت الذي هو سبب في التاخر واجب بان السببية الوقت خاصة و  
ان كان ذلك بالتاخر فلا لا يفتي بالسببية الا بوجه الخطاب الى المكلف عند خروجه الوقت هو اصلها ولا يتصور مثل ذلك في المكان الا  
تبع الزمان ومنه نظر لان الوقت المعين بالتاخر اذا كان مطلقا لم يوجب في الخطاب الى التاخر في الفعل عند دخول المحلة على وجه الغيبين  
بل الامر به كالندب المطلق بالنسبة الى الصلوة فانه ان هذا يختص بالجميع الواحدة في الغرض فوجه الخطاب به على حد وجهه على تقدير تعيين المكان  
من دون الزمان بل هذا اولى كان الخطاب متوجه اليه سببية التاخر في ان يكون في ذلك المكان ويتوجه في تخصيصه لقدره عليه في كل  
وقت بحسب قايمة وان امتنع بحسب مرقا عرض على بعض الوقت بخلاف الزمان فانه لا يفتي له على تخصيصه لها مشتركان في اصل تعيينه للعبادة  
المندوبة بها فوجه تخصيصها وانما المندوب للعبادة في ضمن القيد اذا تقرر ذلك فان قلنا يتبع في المندوبة خاصة لم يفتي له العدول الى ما  
دونه ولا الى مساويه قطا وهل يفقد بالتعيين الى ما هو مقرر فيه جهاتهم لانه مما هو باقياها منه والامر بالشيء يقتلزم التمسك بصلته المندوب  
مستلزاما لفضا لا يكون والتاخر في العبادة مفقود قبل ابل يجوز العدول الى الاصل لان سببية في المندوبة الى الاصل كسببية الامر  
فيه اليه والتاخر بانما يجوز في العدول عما لا يفتي فيه فكذا هنا واجب عن الاول بان ان ادب الامر باقياها منه منقطع فهو غير المتتابع  
وان ادب في حاله لم يبدل على مطلوبه وهو التاخر في التاخر في اتخاذ السبب لانه في المتتابع منعقد في الجملة وانما الامر به فيه لا يفتي عند  
اصلا فالحق ان التاخر يتعلق بالصلوة مشغرة بالكون النحوي مستقيمة لثباته فلا وجه للعدول عن مقتضاه ودعوى ان المكان على هذا  
الوجه كالمناج فلا يفتي بانه قايمة مساوية فان المندوب ليس هو المكان وانما هو العبادة مشغرة به وهي بدنية غير مندوبة ولا  
مقتضية اصلا لظهور مرجعها في فعلها في غير وقت **قول** اذا تقرر الاشكال في صحة نذر عن المسلم لانه من الطاعة المأثورة العباد  
الهمة والتواجب عليه عتق كل عضو من المقتضى من التاخر كالتقدم وانما الكلام في نذر عتق الكافر ضد اختلاف الامتناع على اموال  
فذهب لاكثرهم في الشك في المقتضى فكما في الاخبار والمقتضى الانبعاث وابرار ومن المندوب الى المنع من عتقه ومقتضى وجوبه مقتضا  
غيره من لانه حيث عتقه لم يفتي في سبيل الله فلهذا عن اتفاق الحديث في التواجب في عتقه لانه عبادة فنده كان ولا في الكفر  
لا يفتي في عتقه فلا يفتي نذره اذا عتق الا ما اراد به وجه الله في القول بجهته نذر عتق الكافر المعين للشيخ في وجهه عليه رتبة الحسن  
ان علماء اهل حق عتق الكافر انما هو كالمسلم حين عتقه لجملة اهل ما لو نذر عتقه جباة من تلك بينها وبينه واية سبب في عتقه وانه سئل الصادق  
يجوز للمسلم ان يعتق مملوكا مشتركا في العمل الاول على المندوب والثانية على عتقه لما كانت واية الجواز انه على كافر معين خذ به مضافا  
الى ان عتق المعين يوجب اسلامه بخلاف المطلق ولا يخفى عليك ضعف هذه الامة خصوصا دليل التاخر انما اشعار في الروايات بالتاخر  
اصلا واداسا والجميع بينهما مع انه لا حاجة اليه لضعف استدلاله بذلك فلا يلزم من المنع من عتق الكافر مقتضى وجوبه  
اتفاق الحديث فلا يفتي على التمسك الكافر بوجهه انما لا اختصاصا بالصلوة الواجبة كما ذكره المعصومين وان عتقه اتفاقا لا يفتي  
في الحديث في خلاف مانع من عتقه في نذره وقد تقدم الحديث في ذلك في كتاب العتق واصل ان طعنة المندوب وعنه يقتضي انه لا خلاف في عدم  
صحة نذر عتق المعين وانما الخلاف في المعين كان وجهه ان عتق المعين لا يفتي في نذره بل يفتي في المطلق بالكثر بغير صلته الوصف  
في الحكم وهو مشا للفرقة لانه بمنزلة صلته لكونه كافرا ولا يفتي في نذره بخلاف المعين فانه قد يحصل من خصوصيات بعض الانخاصا بوجوب  
صلاحته بالعتق كما اتفقوا لانه عتقه على وجهه صلا لفرقة منه مضافا لان الحامل على نذره عتق الكافر المعين الرواية التي نزلها الشيخ على  
التاخر كان مخصوصا بخلافه لذلك علما ان يمنع من عدم امكان فرض الفرقة في الكافر المطلق ومن عدم امكان اسلامه من خروج من عتقه  
او له جواز التاخر وجوبا لو شاء مع صحة العتق بقتضوا ما استدوا به على اخراج من الحكم **قول** ولو نذر تاسم الرقة لمناول جميع ما ذكر  
وكان مناول الذكر الا في بعضه تمام الشخص فلا يجوز لبعضه لعد صدق اسم الرقة على البعض لانه ولا عرفا ولا قبل المعين اذا لم يكن العيب  
موجبا للعتق كما استغنى عنه لان العيب الموجب للعتق يحكم به بالعتق قبل ان يعترف بالتاخر في التاخر عتق الرقة لا يجوز وليس من  
الحكم بكونه معينا وبين اعانة ان يحكم به بقتل عدم جواز عتقه من التاخر في التاخر عتق الرقة عن الشخص ليس من الحكم **قول**  
ومن نذر القول بعدم جواز عتقه ان اضطر اليه للشيخ في وجهه وتبعه لئلا يفتي في التاخر استنادا الى رتبة المحسن على وهو لو شاع في الشخص فان  
قلنا ان جارية ليس لها مكان ولا حاجة بها لعتق الا في كسب حلفت بها من قبل قلنا قلنا ان لا يفتي في التاخر لانه لا يفتي في حد  
الاضطر الى منع من نذره قوله لا مكان لها مع خذ المونة على ضعفها لجملة وجهه ان لا يفتي في التاخر على التمسك عليه من القاعدة المقررة في  
التاخر والعين لا يفتي في كون خلافها ان في الدين والدنيا ولا يفتي في القاعدة المتفق عليها الا هذه الرواية فالقول بالجواز هو  
الصحح وعليه سائر النسخ **قول** ولو نذر تاسم الحكم هو المثل بين الاختيار لا يفتي في التاخر وانما كان اجاعا وهو من طريق

مسألة  
اذا نذر عتق عبد  
مسلم الزمان  
او نذر عتق  
غيره من المندوب  
في المندوب  
ولا يشترط ان يكون  
العتق في وقت  
مؤدد  
او نذر عتق  
ابن الصبيغ  
الكبير والصغير  
والجارية  
العيب وجوب  
العتق من نذر  
ان لا يبيع مملوكا  
نذره التاخر  
اضطر اليه  
لم يجز له  
مع الضرورة  
لو نذر عتق  
عبد مسلم  
اصان من نذر  
عليه ملكه  
نذره استمر  
شتر  
في نذر  
وغيره

### كتاب المنذر

نصف من الزمان وقد تقدم الجواب في كتاب العتق والحكم غفر عن يمينه لم يولد معلوم بعد ما كان معلوم وعودت جميع فيه في عرفت  
**قول** اذا قلنا اسم الصدقة فذكره فنبينا والقليل والكثير من المال فتكون مع اطلاقها بما بعد صفة من يخرجها الكلمة الطيبة وينتهي ما صفة  
في الاجزاء وما قد تقدم الكلام فيه التبيين من خلاف ولا اشكال في ان يكون القدر لو غنية في القدر **قول** ولو كان مستند الحكم رتبة في  
الخصم قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فقلت له ان الله ان غافاه الله ان يصدق من مال يتيه كثيرا ولم يسم شيئا مما تقول قال  
بصدق ثمانية درهما فانه يخرج به وذلك في كتاب الله اذ يقول النبي الغد نصر الله في مواضع كثيرة والكثير فكذا قال الله ثمانية درهما فانه يخرجها  
بطريقه من انما امر به التوكل في ما عدا ما لا يملكه الا بالحق ايضا والحكم مختص بالناسط المتبع الى غير من الاقرار والوصايا ونحوها ومنها ما لا يملكه  
الاصل على موضع مودعه وقد تقدم الكلام في التبيين على خلاف الاشكال في تفسير القدر ولو غنية في القدر قد تقدم الكلام على ذلك  
مستند الحكم رتبة في ابي بكر الخضر قال كنت عند ابي عبد الله عليه السلام فقلت له ان الله ان غافاه الله ان يصدق من مال يتيه كثيرا ولم يسم شيئا مما تقول قال  
ايضا في الباين المراد بالذاهم المحمول عليها الشرعية لان ذلك هو المراد عند اطلاق الشارح لها ويحمل الكل على المعنى في المعاملة وقد  
التدويرها ايرادا من انما يتعامل به وراهم كانت ام ذنانا وهو شأن هذا كل مع الاطلاق ما لو قصد نوعا فلا اشكال في تعيينه  
الحكم مقصود على ان لا يخرج من كونها كرامة او في منتهى ردها في كرامة في الرتبة المرسلة جعله في النذر والمال  
كافضة المم وبطله وفي تقديره في خبره ان كان نذران يتصدق بثمانية او ذنانا كثيرة وجها من خروج من نذر النصف الخالف للاصل  
ومن ان الكثرة اذا ثبتت مقتضى شيئين فاما ناسبه خصوصا على ما يشعر به التعليل فغني عن اطلاق الكثير بذلك القدر على كل شيء  
وبهذا حكم في الخبر ومن لا يخرج من نظر لان الكثير استعماله في غير ذلك القدر ودعوى ان ذلك بقدر شرعي هو مقصود عليها في  
موضع المنع والتمسك من غير الاجماع لا يخرج من خصوصيات الرتبة الاولى في رتبة الامر **قول** ولو قال هذا الوصف كان دالا  
عزفا على زيادة على الممتول لانه قابل للتأويل بان المالا يظهر في نفسه شرعا للرب لكثرة مستحل القليل منه وقطع البهائم فيمنع  
مائة دينار وربع دينار وغير ذلك من غير ان يكون في نفسه كرامة او في منتهى ردها في كرامة ان يصدق بها اذ هو وان لم يكن قصد شيئا حاله في  
بخلاف الاقرار فان الواجب عليه نفسه بما يوجب انه ذمه بحيث يكون موافقا للواقع ولو مات قبل التيقين قام الولي وهو الوارث مقامه  
في التيقين بمقتضى انه احد اهل التيقين الصدقة بما اراد وان لم يعلم مراد المورث لان الواجب ذمه المورث امر كل فبما دى بما اخذ الوارث  
كما يبادر بخلافه المورث وكان كالنذر الصدقة بمال واطلوق ولو كان النذر قد قرره فقد قصد شيئا مقبلا فلا اشكال في رتبة خصم  
الوارث **قول** ولو نذر اطلاقه بقضوي على الفرق بين ما اذا اشتمل المكان على المنة وعدمه الامر فيه كان الفرق بين الصدقة والصلوة  
والصلاة ان الغرض من الصدقة في المكان المعين لصدقة على اهله فيكون من غير المكان في قوة تعيين المصنف عليه فلا يتبعه العدول عنه وان كان  
غيره افضل منه كالنذر الصدقة على شخص معين انما فانه لا يجوز العدول عنه الى غير بخلاف الصلوة والصدقة فان الصلوة امر واحد في نفسها  
وانما يفاضل بالزمان والمكان فانما نذرهما في مكان ولا خيرة فيه فكماله فذنه وما يوصف صياح او مروج فلا يفقد على ان يقر به وان كان الشخص  
كون منعلق النذر في الجميع امر اجماعي وهو الصلوة المخصوصة او الصلوة المخصوصة والصدقة كذلك ولا بد من مراعاة المكان في الصدقة زيادة على اهله  
فلا يكتفى الصدقة على اهله في غير محل الا لا يخرج لان النذر وهو الصدقة عليهم في المكان لا مطرد ويجوز على القول الاخر من عدم تعيين المكان مع عدم  
اوقف احتمال عدم اعتباره هنا ايضا انما صرح النذر على اهله بان يخرجوا من المكان فصدقه اليهم خارجة نظر الى ان العبادة للمصنف هي الصدقة  
عليه ثم قد حصل تعيين المكان مع عدم المنة كعقوب المكان للصلوة كان هو صفة ما اشرفنا اليه ثم على تقدير جوره في غيره علمه ثم اوعى على غيره لا  
ينبغي جزاء فيجب اجماعه منه بماله ثم ان كان معينا كقولنا لا نذرنا ولا نذرنا على الصدقة اهل ذلك المكان وترخص في اعتبار فهم وجها لاجودهما لعدم ولا  
اشكال لو قصد التيقين او التخصيص **قول** ومن نذر في عرفنا ان شرط النذر ان يكون نذرا فلو كان مرجو حاله في غير ذلك من هذا ان من نذر  
ان يصدق بجميع ماله لم يزل ماله لا يضره في الدين ولا في الدنيا وانما خبره بان كان نذر الصدقة الى ان يصدق نذره ولكن قد حكم الله والجماعة بان  
من نذر ان يصدق بجميع ماله لم يزل ماله نذره مطوان لم يخف ضرر من الصدقة لزمه ان يصدق به وان خاف الضرر فم ماله وجاز له التصرف فيه والاشفاق  
به وفيه تيمم منه ثم يصدق به على التدبير الى ان يتم والمستند في خبر محمد بن يحيى قال كنا عند ابي عبد الله عليه السلام فدخل عليه رجل من موالي ابي جعفر  
ثم جلس معه ثم قال له جعلت فداك اني كنت اعطيت الله عبدا ان غافاه الله من شيء كنت اخافه على نفسي ان يصدق بجميع ماله ان الله غافاه في فيه  
وقد حولت عيالي من منزلي في فيه في خراب لا نصا وقد جعلت كل املك ما انا بايع فادى جميع ما املك فاصدق به فقال له ابو عبد الله انطلق  
وهو من ذلك جميع ماله واما انك بعت فادله واعرف ذلك ثم اعمل الى صحيفة بضاء فاكب فيها حلة ما مؤمنه ثم اطلق الى او ثوبا لثا في نفسك  
وادفع اليه الصحيفة واحدة امره ان يصدق بك مثل لو كان يبيع منزلك بجميع ما املك فبصدق به عنك ثم اوجع الاثر لك ذم في منزلك على ما كتب  
فيه وكل املك عيالك مثل ما كنت تاكل ثم انظر كل شيء يصدق به فيها بقبول من صدقة او صلة قرابة وفي جوابا لبرقائك تلك كلمة واحصها فكان  
واسر الصدقة فانطلق الى الرجل الذي ضيقت اليه فمعه ان يخرج الصحيفة ثم ليكب حلة ما ضاقت واخرجت من صلة قرابة واخرجت تلك السنة ثم  
اضل ذلك في كل سنة حتى نفى بغيره فجمع فادله فمعه وبقي لك منزلك وما لك انتم فقال لرجل فخرجت عن امر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم  
كأثر في فخرجوا الضرع على النذر بالصدقة بجميع ماله فلم يحكم له ببطا النذر في شيء منه انما وضعه الغرض بقوله على سنة الصدقة بغيره على

في خبر محمد بن يحيى

مسائل في التفسير

ازاد نذر ان يصدق

والصالحين من عباده

صدقة من رات فل ولو

صدقة من رات فل ولو

صدقة من رات فل ولو

صدقة من رات فل ولو

صدقة من رات فل ولو

صدقة من رات فل ولو













الاستدلال على قصد الله تعالى بالبراهين لقوله ثم ان تبدوا شيئا وتخفوه بحجاسنكم به الله وفي الكل نظر لان العبادات ليست  
مختصة في الاعتقاد بان بل منها ما هو لفظي لا يجري عنه الاعتقاد كالفرائد والاذكار ونحوها ومنها ما هو بدعي لا يجري عنه الاعتقاد  
ايضا كالركوع والسجود والالحج ومنها ما هو مالي لا يجري عنه غيره وتكون عبادات لا بدل على الاكتمال منها بالاعتقاد وان كان مقبولا  
منها من حيث النية وذلك امر اخر والحكم بطله هنا وكذا الاعمال بالنيات لا بدل على حصرها فيها ايضا لان الاعمال  
توجد بدونها فلا بد من افعال الاعمال المعتبرة شرعا او التي يبرب عليها اثرها وغايتها ونحو ذلك وهو

بدل على غايرة النية للعمل وان اعتبر فيه كون البناء للتسبيح لا بدل على ان يبدل ذلك

لان بدل على ان النية سبب لاعتبارها ولا يلزم الحصر في التسبيح لان السبب

قد يكون ناقصا وقد يكون تاما ومطلقا عام من التام والامتناع الاعمال الغريبة

شرعا كذا فان النية لا يكون اعتبارها خاصة من غير انضمام باقي ما يعتبر

فيها من الاستبنا والتشروط فالنية سبب قصير لا تام وينبغي من

كون الغرض من اللفظ الاعلام بما في الضمير وما

بل هو في العبادات قصد تلك الموطوءة في

بالاعتبار كالنية وذلك ما صرح

في العبادات اللفظية

المقتضى الى

النية

فان كلا

منها لا يجري عنه الاخر

وان كان الله تعالى هو العالم

بكل سريرة واما الاجابة الدالة على المماسية

ما تخفوه فلا ملائمة لها على اعتقادنا بالضمير وما كالا

بغيره فحسبنا من النعمان والبركة ومن المصروفات اكثر

كثيرا وفي المناظر الى اشراط اللفظ بها القول الصادق في جميع

منصورين خاتم النبي حق يقول الله تعالى الى اخوه وعولته في حصره الى انجا

الكفا في لسان النبي حتى بقي شيئا لله الى اخوه وغيرهما من الا

الاخبار الدالة على اعتبار القول كالاتقان في الالفاظ

فلا يكتفي منها القصد ونوقف الخ بين

القولين والثاني منها انوى ان

كان دليل السبب لا يخرج من

شيء لان الاستبنا

لا يختص في

الاعتقاد والتكلم

منه الذي وظني على كتابه

هذا القصر كما يستلزم الانها

الى ينبغي شريع الانسلا

وقد نرى على يد

العبد

الاثر الجاني لا يسير لغا في اقل اقل الخليفة بل لا ينبغي ان يحفظ رالحق انفسا ١٢٨

القسم الرابع في الأحكام من شئنا بأكابر القيد الذباحة النظر الصيد كيد شئنا أم لا ولا قولنا شئنا كل صيد وان مثل ويخص من الجوارح بالكل  
 المعلوم غير من جوارح النجا والطير لوصفها بغيره كالقيد القيد غير ما لم يجر من الجوارح من الأمان ذلك وكانه كان الوضعا بالباقي العقاب الباق  
 غير ذلك من جوارح الطير مثل كان في غير مثل الجوارح الاصطفا بالثبوت الرج والشها كل بغيره مثل ولو اختلفا معرضا فمثل حل في كل اقله للعرض اذ احر  
 وكذا التمه الذي نضله اذ كان خاد الخرق الحنة

كتاب الصيد

بسم الله الرحمن الرحيم  
 القسم الرابع في الأحكام من شئنا بأكابر القيد الذباحة النظر الصيد كيد شئنا أم لا ولا قولنا شئنا كل صيد وان مثل ويخص من الجوارح بالكل  
 انما يصيد من يدك بغير يمين احدهما الذبح والآخر ذلك في الجوارح المقدرة وطيلة كشك العسل المزق في اى موضع كان وذلك في  
 غير المقدرة وعلى الاغلب من هذا التسميع الجوارح الوحشية بالاصطفا والتحق بها الجوارح المزرقة في البر ويحويها ومزجها  
 الى ان الكتاب يقتضيه لذلك وترجم عنها التسميتها وانما لم يرد ذكر الخنزير غلبا الذبح عليه اما لانه اكثر افرادا واما الجوارح الطائفة التي  
 على الخرق ادعاء بعضها واكثر الغنم ومنهم المذبح في كثر كنية ترمي الكتاب بالصيد والذبايح وعليه فيكون الصيد بمعنى الصيد لا نفس  
 المحدث الذي هو الذباحة المذكون بغيره الذبايح فلما جمع بينه وبينه فيكون الكتاب مغفورا لبيان الجوارح القابل للذباحة لا  
 نفس الذباحة وهذا انما نسب اليه في الكتاب اعلان الاصل في اباة الصيد الذباحة لانه لا يذبح الا لاله قال الله تعالى واذا  
 حللتم فاصطادوا وقال ما علمت من الجوارح مكلمين تعلمون وعز النبي انه قال لعلي بن ابي طالب اذ ارسلت كلبك للمعلم وذكر اسم الله عليه  
 فكلوا وروى ابو عبد الله في الصحيح قال سئلت ابا عبد الله عن رجل يهرج كلبه للمعلم ويبس انا حرم فقال فاكل ما اكلت افسد عليه وان  
 ادركه وقد قتلته اجزاء الا اذا وقع على اباة قوله فيما يؤكل صيده الا اصطفا بطل في عينه احداهما اثباتا ليد على الجوارح الوحشية  
 بالاصطفا المحلل المراد لا شاة بالاصطفا اللغوي ان يؤخذ ذلك على الجوارح وما كان يذبح بالذبح الثاني عرف المراد لوجه  
 بالاصطفا على وجهه بالاصطفا اللغوي الاول جازما جازما بكل لانه يتوصل اليه بها من كلب سباع او جازم غيرهما وانما الكلام في  
 الاصطفا بالمعنى الثاني والاجماع واقع ايضا على تحفة الكلب العلم من حيلة الحيوان في ما اخذه وجره اذ ركه صاحبه ميتا او في  
 حركة المذبح بكل كلمة وبموم ارسال الضابط بوجه الكلب في اى موضع كان مقام الذبح في المقدرة وعلى اختلافه في غير من جوارح الطير  
 والسباع لانه بين الاصطفا بل ادعى عليه المراد بوجه الكلب على وقوعها لقوله ثم وما علمت من الجوارح مكلمين فان الجوارح وان كانت  
 غائبة الا ان الحال في قوله مكلمين الواقع في غير علمه خصص الجوارح بالكل لان الكلب هو ذاب الكلب لجل لاصطفا بوجهه ورواه الجوارح  
 عن ابي عبد الله في كتاب علمه من الجوارح مكلمين في الكلاب في صحيح ابي عبد الله كذا قال فقلت يا ابي عبد الله ما تقول في الباز والصفور  
 العقاب فقال ان ادركت كانه فكل وان لم يدرك كانه فلا تأكل وحشة الجوارح انه سئل ابا عبد الله عن رجل يذبح كلبا لاله فقال  
 فضل صيده واكل منه اكل فضله ام لا فقال اما ما مثل الطير فلا تأكله الا ان يدركه اما ما مثل الكلب فلا تأكله فذكرت اسم الله عليه فكل وان  
 اكل منه غير ذلك من الاختيار وذهب عن ابي عبد الله في كلبه ما اشبه الكلب من القيد القيد غير هذا القيد قوله ثم وما علمت من الجوارح مكلمين  
 مكلمين في خصوص صحيح محمد بن محمد بن ابي نصر قال سئل ابا عبد الله عن رجل يذبح كلبا لاله فقال لا تأكله ولا تأكل من كلبه  
 والفهد سوا في الصحيح عن احمد بن محمد قال سئلت ابا عبد الله عن رجل يذبح كلبا لاله فقال لا تأكله ولا تأكل من كلبه سوا اذا اخذه  
 فامسكه فان هو ممسك فكل فانه امسك عليه اذا امسكه واكل منه فلا تأكل فانه امسك على نفسه روى ابو بصير عن ابي عبد الله قال  
 انما صيد كلبا معلما او فهدا بعد ان يذبح فكل ما امسك عليك فكل ام لم يذبح فكل ان لم يذبح فكل ان لم يذبح فكل ان لم يذبح فكل  
 حيا فان ذكروا ان عليك فان قيل ان يدركه فكل واختلفنا في ذلك والشيخ في ذلك الاخبار فقلت ان خصها بمجودها وجوز صيدها فهدا كذا  
 كالكلب في حيا فان الفهد يذبح كلبا في اللغز فقلت ان حملها على التفتة فقلت ان على حال الضرر ولا يخفى ضعف هذا التاويل لانه لا يذبح  
 فهد روى احمد بن محمد بن عيسى عن ابي بصير عن ابي عبد الله قال سئلت ابا عبد الله عن رجل يذبح كلبا لاله فقال لا تأكله ولا تأكل من كلبه  
 الصيد بل بكل كلمة فقلت يا ابي عبد الله انما هو كلب فقلت يا ابي عبد الله انما هو كلب فقلت يا ابي عبد الله انما هو كلب فقلت يا ابي عبد الله انما هو كلب  
 الصفوف والبراة من الجوارح هو قال نعم بئر الكلاب في الصحيح عن ابي عبد الله قال سئلت ابا عبد الله عن رجل يذبح كلبا لاله فقال لا تأكله ولا تأكل من كلبه  
 والرجل ينظر اليه قال كل وان كان قد اكل منه شيئا قال فهدت عليه تلك مرة كل ذلك يقول مثل هذا واجاب الشيخ بما على التفتة  
 او الضرر ولا يخفى بعد الثاني اما الاول فهو ان يذبحه وان يذبحه بالاصطفا لانه لا يذبح الا بالاصطفا لانه لا يذبح الا بالاصطفا لانه لا يذبح الا بالاصطفا  
 مثل الباز والصفور فهدا لانه كان يذبحه واما الاخير فهو ان يذبحه بالاصطفا لانه لا يذبح الا بالاصطفا لانه لا يذبح الا بالاصطفا لانه لا يذبح الا بالاصطفا  
 نحن نفقه في صيد البراة والصفوف فاما الان فانا لا نختلف في ذلك فهدا الى ان يدرك كانه فكل كذا قال في كتاب الله ان الله تعالى  
 ما علمت من الجوارح مكلمين في الكلاب في علمه لا يذبح في الكلب بين استلوه وغيره اجزاء ولا بين الاستلوه وغيره على اصح لقول  
 عماد الدين استثنى ابن الجند الكلب الاستلوه وقال لا يجوز الاصطفا اذ به وهو ما ذهب احمد بن حنبل في كتابه من الجوارح انما هو  
 امير المؤمنين انه لا يؤكل صيده وقال ان رسول الله امر بقتل الجوارح الاصطفا الى الان التي يتألفها ويحصل بها العلم فهدا  
 جوارحها وقد تقدم الكلام في القسم الاول والكلام هنا في الثاني وهو انما مشتمل على فصل كالتفتة في تسميتها واسماها عن الفصل  
 لكنه محل جعل للرجل في فصله كالجوارح والحيوانات غير المذبحه والاول محل قوله مؤامات بحرمه ام لا كالأصايب معرضا  
 عند اصحابنا في صحيح الجوارح قال سئلت ابا عبد الله عن رجل يذبح كلبا لاله فقال لا تأكله ولا تأكل من كلبه

القسم الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الصيد

الجوارح

القسم الرابع

كتاب الصيد

كتاب الصيد

مبين

ويشترط في الكلب لا يلهو بغيره ان يكون متوقفاً في ذلك يشترط ثلاثاً ان يسير في ارضه او في ارض غيره او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
يقوله وقد اوردوا في هذا الموضع من الاصل ما يقتضيه من الشرائط التي يقتضونها من ان يكون في ارضه او في ارض غيره او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
ان يكون من ارضه او في ارضه او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
استدلوا في هذا الموضع من الاصل ما يقتضيه من الشرائط التي يقتضونها من ان يكون في ارضه او في ارض غيره او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه

الكلب الذي يلهو بغيره

حينئذ لم يفتي في هذا فقال ان كان النهم الذي اصنعه هو فله ان اكله فليأكله وغيره من الاكل والاكثرة والثاني محل  
مفهومه بشرط ان يخرج من ارضه او من ارض غيره او من ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
صدا المراض فقال ان قتل بده فكل وان قتل بغيره فلا فكل اذا اصابته بده فكل وان اصابته بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
روى ابو عبيد الله عن ابي عبد الله قال اذا ركب المراض فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
ام لم يفتح في ارضه او في ارضه او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
السنة الاما ذكيت في حديث اخر عن ابي عبد الله قال اذا ركب المراض فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
عبد الله فما فعل البنية والنجار قال لا فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
بل لو قتل بده فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
بحود ذلك سوا الحد الذي لم يفتح في ارضه او في ارضه او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
الكلب الذي يلهو بغيره ان يكون متوقفاً في ذلك يشترط ثلاثاً ان يسير في ارضه او في ارض غيره او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
اليوم اكل الكلب الذي يلهو بغيره ان يكون متوقفاً في ذلك يشترط ثلاثاً ان يسير في ارضه او في ارض غيره او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
فقال اذا اكلت كلبك المراض فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
صاحبه ان اكله فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
للشركاء يكفح وهو حشر في الثالث ان يملك الكلب اكله فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
منه في الخبر السابق فان اكل فلا فكل فان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
موقوفه الصحيح قال سئل ان كلبك يلهو بغيره ان يكون متوقفاً في ذلك يشترط ثلاثاً ان يسير في ارضه او في ارض غيره او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
جاءه من الاصحاب منهم الصنفان الى ان عدا لاكل لير بشرط ان اكله فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
كثيره من طرق الاصحاب منها صحيحه من راجع الى الحديث عن ابي عبد الله قال قلت لابي عبد الله ما يقول في الكلب يلهو بغيره ان يكون متوقفاً في ذلك يشترط ثلاثاً ان يسير في ارضه او في ارض غيره او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
لا بأس بكل ما قلنا لهم يقولون اذا اكل منه فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
في الشاة فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
اذا اكل منها فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
الاخبار لذلك على عدم اكل منه على النية كما يشهد لهذا الحديث الصحيح بين الخبرين في اختلاف في الشاة وهذا الخبر الصحيح لا يملك الخبر  
على الاكل نادى بقرينة الغلب للذكور والعامه يختلفون فيها في هذا الخبر بين الخبرين في اختلاف في الشاة وهذا الخبر الصحيح لا يملك الخبر  
اخذ الفيد منه فاشنع وصار يطالب بكونه ذكراً ذلك ان الخبرين في اختلاف في الشاة وهذا الخبر الصحيح لا يملك الخبر  
ومرقا بن الجنيدي بن اكله فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
المعبر في العلم لا بد ان يتكرر بعد اثنى عشر غلب على الظن نادى بالكل لم يفتح في ارضه او في ارضه او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
وهو مضطرب في طلب الخرج والخرج في الباب الى اهل الخبر بطريق الجراح واكتفى بعضهم بالذكر ومنهم من كان العادة تثبت بها  
اعني فيون ثلث مرة والافوى الخرج الى العرف فثبت في العلم فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
هل يكفي في المراتم لا فان اكل منها فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
الثالث فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
ويجوز ان اكلها فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
وشبه البحث فيها ان من شرطها الاسلام وكالا يعقند كنه خبر المسلم بالذي وطهر فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
بالجوس والوشى فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
للاصحاب خلافاً والمثني على حد شيا الجنيدي وان في الجوس ايضا فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
هو الذي يفتي فيه عن الكلاب من قولهم ان يهرسك اشم هذا الشرط على امر من اكلها فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
فخرج لم سوا كان معلما لا واجتبه وان التفتي بعد تجوز اكله لا فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
من الصيد لم يفتح في ارضه او في ارضه او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
ثم اغراه فاستدل فكل الصيد لم يفتح في ارضه او في ارضه او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
لوم يخرج ومضى على وجهه لم يفتح في ارضه او في ارضه او في ارضه فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
على فوجها اكلها لانه فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه  
والاغرة البيع فكل وان اكل بغيره فلا فكل وان اكل بغيره فلا فكل فان اكل فادى لم يفتح في ارضه

هنا

كذا

اعداد





[illegible]

وسببا للجهل بالملك في الاصل فبالايعنى الاول قولنا ومثل القول بالقرم للشيخ وابن حزم استنادا الى قوله محمد بن يحيى قال ابو عبد الله لا يرعى القصد في اكرهه لقضوا في اعادة القرم سندا ولا له ولهم والخطبة في ائمة الكوفة صرح الماتن بغيره الفعل والقصد معا وهو ضعف ضعفه في غايته ولا له الحد في الفعل وهو لا يستلزم بغيره القصد في قوله وارسل فلقد قدم ان من شرط حل القصد استناؤه الى السبيل فلو ما بسبب من منع محرم من تقليد المجرم من امتنانه ما وارسل المسلم والوثني التهما فاستند قلنا لهما فانه يحرم ما انتفينا لاثان في الجرح لكن في السبب ام اختلافه كما وارسل احدهما كتابا الاخرهما وسوا افترا في الاصلنا لان المانع منهما كيف انفق وذكر الوثني تخصص وضع الوفاق والامتنان الكافر وان كان كتابا عنده كذلك ولو كان لافان للامتنان خاصة كلب الوثني غايته اورد عليه لم يضر بل لا يستلزم امتناؤه الى السبيل بل لو اصاباه بالالف ولكن كاستناؤه للمسلم المتخذ من غير منتهر الحق ثم دفعنا في هذا الى المجمل اي جرحه على حل استناؤه الى السبيل خاصة ولو كان الاخر مبنيا على التحمل لان ذلك غير خارج في الحل كما لو سقط برى المسلم كذلك فاما ما ورد في من جرحه على السبيل من المجمل وانما يمنع مع استناد المؤمن لهما ولو افكر العرف بان كانت الكافر في المؤمن بل لانها في ذلك المسلم مجتمعة فالو في الجرح لو اصابه حرما ايضا لاضا لانه عدم التذكية التي هي شرط في الحل والجرح بالشر هو جرح الجرح بالشرط ومن انواع السبب الذي يباحدها على الجرح مما لو مات بهتم بدينه اصاباه من ايام واحدا وما بين اوصاف القصد طرف من النصل فمجرمه اقره من الغرض ما تها ونحو ذلك ولو كان هذا ايضا من مثله فموت بسبب احدهما محلل والاخر محرم فان كلب المسلم لا يحل مقوله مطبل من شرطه ارسله على القصد التهمة هو مقفوف احدهما محرم وهو واضح قولنا لو روى ما فان صونا يحصل فيها الموت بمشاهدة خبراتهم من الاستباة التهمة لكن لا يقدح هنا في الحل احدهما اذا اصابا التهمة القصد باعانة الرجح وكان يطرعه لولا الرجح فانه يحل لان الاحتراز من موت الرجح لا يمكن ولا يضر به حكم الارسل في الثاني ما اصابا الارض وانضم بها ثم انزل في منه فاصفا القصد فانه يحل ايضا فان ما ينولد من فعل الرامي ضيق اليك لا اختيارا لهما وكذا لو اصابا جرحا فاصفا القصد قطرا الى ابتداء الرمي وحلوا الاصابة هكذا اطلقوا الاصل ولا يحلوا الحكم منها من اشكال ان لم تكن اجليا اما في الاول فلا استناؤه الى السببين وعمدا مكان الاحتراز من الهوتم واما في الثاني فلان ما يجرى على وفق قصد فكيف كان فالقصد على كل قول ولا اعتبارا لما كان الحكم بالحمل علقا على فعل كلب الجرح وارسل المسلم ونمنه محضه لم يضر في كونه العلم مسلما او كافر التحق على التقدير والكلية للتذكية كالسبب ولا يضر فيهما بين كون صانعا مسلما او كافرا ولا يفسد كونه العلم مسلما مع كون المرسل كافرا لان الشوطان وعبدا للكلية تختلف الاصابة بموتة حتى سليمان بن داود قال سئل يا عبد الله عن كلب الجرح من اصابه الرجل فمضى بين يديه اكل ما امسك عليه فقال نعم لانه مكلف ذكر اسم الله عليه هذا من ذهابه كقول علي بن ابي طالب اجمع الفقه وقال لا يحل مقفول ما علمه الجرحي محمدا بقوله لا تعلمون فاعلم الله وهذا لم يعلمه المسلم وبروا عبد الرحمن بن سنان قال قلت لابي عبد الله فقلت كلب الجرحي من اصابه فاصفا قال لا باكل من شبهة الا ان يكون عليه مسلما واجبت ان لا يخرج من محرم الغالب على وجه الاستدلال والتفخ الخبر محمول على الكراهة جاع ان الراوى هو عبد الرحمن كقول فلا يعارض الجرح ولا ضرر منه الى الحل والشيخ في كتاب الاختصاص بينهما الجرح الاول على ما انا عليه المسلم بعد اذنه والشيخ اما اذا لم يعلم واستشهد الجميع براهة التكون عن ابي عبد الله قال كلب الجرحي من اصابه الا ان يابخذ المسلم فعليه برسله وكذلك البازي هذا يدل على انه من ذهابه الكتابين كذا هيته في قوله لو وارسل من الامور المعترة في حال القصد قصد من ارسله كلب التهمة لو روى هو في الهوا او في فضا من الارض لخبر قوله جرحا او روى المحدث فاعرضه صيدا فاصفا بقتله غير قصد له بل وان كان محمدا ارسله وكذا لو ارسل كلبه كذلك وكذا لو روى يقصد جرحا محمدا كخبر فاصفا محمدا او روى جرحا فاصفا غير فبان طبيا والمخبر يقصد جرح القصد لا عنده فلو ارسل كلبا دسهم على صيد من فقتله غير محل التحقيق القصد الى القصد كذا لو ارسل على شرط طبيا ولم يقصد واحدا بسببه او على شرط كلبه ففرض عن صنفنا فقلت الضعفا المشعرة بخود ذلك فابدل على عدم اغنياء صيد من القصد رواه جرحا من صيد قال سئل يا عبد الله عن رجل سعى بريد صيدا فاصفا اخر قال باكل منه هل يجرى مع قصد القصد مشاهدا او العلام ام لا يشترط ذلك بل قصد واحد جرحا وجرحا فانفق صيد كفي قوله لما وارسله ولم يشاهد صيدا فانفق اصفا القصد لم يحل الاول فانه لم يفرق في اطلاق كذا قصد القصد بل في خبره ولكن عليه بقوله لانه لم يقصد القصد بغيره ان اطلاقه الاول محمول على غرض القصد للقصد اصلا لان محل التعليق على ان لا يقصد قصد اصحها فيه الا ان قوله لم يجرى مجرى استرسل الكلب في ذلك لا يشر الى كلبه بل يفرق بين قصد اصلا لا عن عدم قصد القصد الا في عدم اشتراط مشاهدا الضعفا في الكفا بالعلم به بل بغيره في قصد الكلب محمول على الكفا بقصد اذا كان بنوعه بنى الرمي والارسل عليه كما لو روى خطاة الدليل قال رعا صيدا فاصفا وعلم هذا بغير صيدا لا عن وان احسب الصيدا جرحا ولو ظنا فقصدا بالرمي والارسل فوافق حل ونبه المصنف بقوله لو كانت الاية كلبا او صيدا على خلاف بعض الشافعية كجرح فرق بين الامر من تحكم في التهم اذا قصد صيدا فاصفا اخر بالحل سواء لالتهم من الجهة التي قصدتها الى غيرها فاصفا ام لا لان العلم لا يختار له وما حصل في فعل الرامي بخلاف الكلب ان ارسل الى صيد فذلك عن الجهة التي ارسله فيها الى جهة اخرى فاصفا محمول لانه معونة تلك الجهة باختياره وهو كما ارسل بغيره الا في خبره عدم المساواة لانه ارسله على الصيد فاصفا وتكليفه ان لا يعلم من جهة

ما يؤمنون بها فاصالحه  
 الرجوع الى الصيد فخلطت  
 فان لوك الرجوع فاصالحه  
 السهم الا ان من نصيبه  
 في حال الصيد المثل لا يغفلان  
 كان السهم فخلطت  
 المصلح عيسى او فخلطت  
 انما عيسى فخلطت  
 من لوك السهم فخلطت  
 فخلطت فخلطت  
 كما عيسى فخلطت  
 اذ كان عيسى فخلطت  
 اما لوك السهم فخلطت  
 فان لوك السهم فخلطت  
 عيسى فخلطت  
 لوك السهم فخلطت  
 عيسى فخلطت

فوق الحروف

بنا نقول

میں نے





لما اشترى المولى حق فبذره مسانداً لا يولى الا سلباً بالذم المقتضى من ولايته من القيد بملكه الصائد من خارج لزم عليه لجزءه سوا كانت كلباً او  
ملاحة الثانية اذا عارض الكلب ضيقاً كان موضع القصة بحيث لا يوجب على الاصح الثاني ان لا يرسل كلبه وسلاحه في حيزه فان لم يكن كلبه  
مستحقاً فهو بحكم المذبح وفي كلبه اذى فبذره كانه ان يحذر تركه في حيزه او تطفرفه فيها ويحذر في بصره ان كان مستحقاً وان لم يكن مستحقاً  
يحل كلبه حتى يتك ويحل ان لم يكن مستحقاً بل يترك الكلب في حيزه باكله اشتهاء اما اذا لم يتبع الزمان لزم فيه هو حلال ولو كانت حتى مستحقاً من

مر القيد

الكلب في حيزه

ان ثم

والادلة في حيزه

وان حرم استعمال الالة وذاقت العانة على ذلك مع كون الالة غير حيوانا واختلفوا فيها لو كانت حيوانا كالكلب لا كالبقرة لان كلبه لا يملك  
غيره الالة التي لا تملكها الا التملك ذمهم انهم الى ان صيد الحيوان لا يملكه الا لو صيد العبد للغصاة واكتفى لفرق واضح لان القيد  
لصل القيد الى الملك في الجملة بخلاف الحيوان على تقدير التملك يكون لصيد الغصاة عليه الاجر قبل ان يملك الالة لخص منها بغيره من اهل الغنم  
الغنائم يكون لصيد الملك ما لم يكن من اجرة ام لا من حيث انه قد يفتن في ماله بغيره منه ومن انصراف منافعه الى الملك في حيزه سواء  
كانت كلباً او سلاحاً راجع الى ملك الصايد ومن صاحب الالة يفتن على خلاف الحيوان كما يتبين الى الفرق في موضع ان الاجر لا يملكها من حيث  
بها تفتن واذا كانا قولهم اذا عارض كلباً لا يملكه الا على ان مقصود الكلب يحرم ان الكلب يحرم في ذل لا في القيد بل في موضع تفتن كالبقرة والذئب  
التي في الحيوان لا يملكها الا في حيزه ولو كانا امسك عليه ولم يامر بالقتل فهو منه بغيره من الغنم من ماله على ان يفتن في حيزه من ماله  
الحاجة وعند الاخر ان الاصح المنع كما لو وقع في ناله او اصنام موضعاً اخر والحاجة ان يفتن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
من حيث ان صيد هو لا يفتن في المنع من اكله بل في حيزه لا يملكه الا في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
كقولهم مكلوا ثم اغنموا الا حيزاً وكلوا واشربوا وغيروا فانه لا يفتن في المنع من الاكل من الاذن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
اذا ارسل سلاحه من ماله وسيفه غيرهما او كلبه لغيره الى صيد ما صايد ان يفتن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
لم يفتن في حيزه من ماله بان كان قد قطع طوقه من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
حيق مستغرق وجب له ان يفتن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
ان يشغل حق ما في حيزه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
وسل التمكن بان يفتن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
من ماله لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
في التمكن بان يفتن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
هو التمكن بان يفتن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
ما هو ذال على الاكفاء يكونه حيزاً وكلها لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
عنه او يتركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
مقتضى في الذبابة ثم على تقدير ان كان في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
ان يترك الكلب حتى يقتله لابل انشاء واختار جماعة منهم الصديق والشيخ في الحيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
خصاً بجملة من يفتن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
وباكل منه قال لا بأس قال الله فكلوا ما امسك عليكم واجعلوا لابلها لابل على العوا والالاج مع جوار الذئب وعمر الزاوية بالافلا  
ندل على ان لا يفتن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
لا يملك على ابطال منشاء كل اذا ان يفتن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
مستحقاً مع جوار الذئب بالاجماع والادلة لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
التي في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
كان مقتضى ان المانع لمن يفتن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
احداً والثانية قوله في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
انه قد عدل عنه لا بد من حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
يتبع الزمان لزم فيه هو حلال عدل له قوله والزمان يبيع للجملة محلها ما غاصها من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
فما مع كونه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
منافياً لاستقرار الحيوان لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
لها في الاذن في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
الكثر من يوم او يومين في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
التي في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل  
كلها في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل من ماله او اجافه من ماله او تركه في حيزه لا يملكه الا في حيزه لان الاذن في الاكل































يجب ان يقدر عليه الا بالانواع المنقصة لا بالاشياء لم يملكه الاول كان امره كذا الثاني اذا وحي اول صيدا فاشبهه بغيره حكمه للذوق ثم قبله الثاني فهو الاول  
ولا يشبه على الثاني لان من قبله كان له كذا لا يكون له كذا لا يشبهه لا يصير حكمه كذا لا يشبهه الثاني فهو الاول وليس على الاول انما شئ فله جاءه ولو قبله  
الاول ولم يصير في حكمه كذا لا يشبهه الثاني فهو الاول كان امره كذا لا يكون له كذا لا يشبهه لا يصير حكمه كذا لا يشبهه الثاني فهو الاول وليس على الاول انما شئ فله جاءه ولو قبله  
بكن لم يمتد فتمت الا كان له الارش وان حذر الثاني فهو الاول كان امره كذا لا يكون له كذا لا يشبهه لا يصير حكمه كذا لا يشبهه الثاني فهو الاول وليس على الاول انما شئ فله جاءه ولو قبله

كتاب المناجحة

عنه وعلى القول بعد هل يكون بينه وبين ملكه عند انصرحه بالباينة موجبا لا باينة اخذ بخبره وفيها ان احدهما العدل ببقاء الملك المانع من  
نصفه لغيره واجتمعا باينة لغيره لوجوه المقتضى وهو ان المال بينه وهو كذا في باينة ما ياذن في النص من ماله فلا ضمان على  
من اكده ولكن يجوز ان لا يتوجه فيما اذا منعت من كذا كذا العشر كماله ولو وضع منه شئ حذر كذا خبر فله جاءه فانه يكون ميجلا للقرين  
الظاهر كذا في الا باينة فوجوه اخرى عن الصالحين من القلاء السائل لذلك اما الاستدلال بهذا على خروج القيد عن ملك مطلقه  
فليس بجيد لان اهل الخبر انما يريد باينة كذا نصيب كلام المصنف وغيره فكيف يجعل لبا على والملك باللوسل والملك في هذا الشئ  
الخبر لا يلزم مثله في القيد النصيب لما بينا المقتضى باينة كذا نصيب كلام المصنف وغيره فكيف يجعل لبا على والملك باللوسل والملك في هذا الشئ  
عن الخبر انما يريد باينة كذا نصيب كلام المصنف وغيره فكيف يجعل لبا على والملك باللوسل والملك في هذا الشئ  
خروج عن الملك انما قال يكون كماله ولم يجعل باينة لانه لم يوجب له لفظه بل على باينة انما استبعدت من القرائن الظاهر وهذا بقوى  
ذوال الملك بل غايته افادة الا باينة فكيف يستدل به على ذوال الملك عن القيد بعضهم فروجه لا يلزم بوجوه وهو ان يمكن الحكم بوجوه  
الملك في القيد ان لم يحكم به في حال المال الخفية ذلك لان ملك القيد كان بالبين وقد اذنا لها فاضل لخال المال الخفية كذا نصيب  
لان ملك بوجوه مستبعد بالتب للملك لا يجوز البدل لا يزول بالافراز وهذا الفرق ضعيف لان التمسك بالمالك ان شرا الخفية  
الحظة سبب شرعا فاذا انحرف السبب لرفع المستبعد التمسك بالملك لا يلزم ذلك الشر لا يتركه الزاغة بل يحتاج والى سبب  
له شرعا وهو مفقود في الموضوع قولهم اذا العشر في ملك القيد المستبعد ان يصير تحتها او يتخذ وينبطل امثله ويصير على وجه  
أخذ والحق بمعادة فلو ضمت واضعفت قوته لكان عليها الكسرة مع ذلك فادرا على الامتناع بالطريق او العدة حيث لا ينال الا بالاك  
الموجب للشبهة بكن ذلك بعد الملك بل يكون امره كذا قولهم اذا وحي فله جاءه من قبل ان القيد بملك بالجملة المندفعة وبالا زمان  
والاشياء ايضا واجب فيكون لا زمان ملكا كما روي ان الحق مرقع اصحابه خاف فيهم احصاه باخذ فقال صدقوا حق في حجتنا  
والخاف هو الحق الخارج عن الامتناع حتى فاعل ذلك صاحب له ومنهم من اخذ اذا نظر بذلك ان اشرك اثنتان اذ حيا على صفة  
احوال منها ان يثبت باينة وتكلم بالبحث ومنها ان يتعاقبا فالاول ما ان يكون مذهبها ومنه فان لم يكن مذهبها ولا مذهبها بل  
بقي على امتناعه كان الثاني مدفعا ومنه الثاني ولا يخفى على الاول بجملة لا كان مباح وان كان يرجع الاول مدفعا فاضد  
حال وملكه الاول وعلى الثاني ان رشح احد ان حدث بها فاضا في الجملة والحق لا نجى على ملك الغير وان كان يرجع الاول مذهبها  
خاصة صا حصر ملكه بالزمان وينظر الثاني ان دفع على وجهه كذا فهو حلال وعليه الاول باينة من قبله ومنه بوجوه  
يظهر التفاوت اذا كان منتهى مستغنى فاما اذا كان الجواز لم يذبح ملكك لم يكن يظهر غيرنا فيمنه تفادى الا على تقدير اخذنا بغير  
على جملة او على خبر الثاني ان دفع عليه الثاني في غير ذلك فله جاءه كذا نصيب كلام المصنف وغيره فكيف يجعل لبا على والملك باللوسل والملك في هذا الشئ  
صيدا فاشبهه بغيره حكمه للذوق ثم قبله الثاني فهو الاول كان امره كذا لا يكون له كذا لا يشبهه لا يصير حكمه كذا لا يشبهه الثاني فهو الاول وليس على الاول انما شئ فله جاءه ولو قبله  
مأنته على كذا وان كان لم يمتد فتمت الا كان له الارش وان حذر الثاني فهو الاول كان امره كذا لا يكون له كذا لا يشبهه لا يصير حكمه كذا لا يشبهه الثاني فهو الاول وليس على الاول انما شئ فله جاءه ولو قبله

كتاب المناجحة  
في المناجحة  
كتاب المناجحة

المناجحة

اولا











وَأَوْسَلْتُمْ إِلَى الْوَيْسِ  
هَٰذَا الْبَيْتُ الْأَنْبِيُّ

الطريق ذن

والاشترى

**ضلع**

## والاستجاب

الفاضل وهو حسن  
الانطواء والمانع  
علاو الاخبار والجليل  
الفضيل وهو جيد  
قائمه النسخ فند  
في حكم الاماره هي

۱: لایلائی و سہلیوں کے



























أما ما هو جامد كالنحل والنمل فلا بأس به الثالث كلما حصل فيه شيء من النجاسة كالدم والبول أو العذة كان ما عاشره وإن كثرت ولا طريق  
إلى نظمه وإن كان له حال الحيوان فمقتضى النجاسة منه جامد كالذي ليس له الحامض التمر في العسل القيت النجاسة كسطا ما يتكشفها والليل في محل ولو كان  
للبيع وهذا جلا لا يتصل تحت السماء ولا يخرج تحت الظل فهذه تلك النجاسة في خانة الأقرب إلى ما هو بعيد عنها ظاهر وكذا ما حالته النار  
فغير ترواها أو دخانها على تردد ويجوز بيع الأدهان الخبيثة محل ثمنها لا كبيع البغلة المشتري نجاستها وكذا ما هو فيه جنس لا نفس سائغة

في كل ما لا يضر به ولا اشفاق وان كان ظاهرا كان نجسا العوي مجزئ الدم وكونه من الحنات فخرج بما يبدعه الحيوان اما يختلف في بطنه  
الدم الذي يخرج من اللب مع النفس الى الباطن فانه يخرج حرا قطعاً لا من حلة الدم المستخرج مما يبدعه الحيوان وانما تختلف في الباطن  
لعارض قولهم ولو وقع الغول محل للرق لذكور الشيخ في به وقبله المقيد لانه لم يقيد بالقليل ومشتد الشيخ محجة سعيد لا يخرج  
عن الصادق قال سئل عن قال فيها جورو ووقع فلان او قنبر من دم اهلك قال نعم فان النار اكل الدم ورواه ذكره ابن ادم قال سأل  
الرضا عن فطر عمر او يبيد مشرك فطر في فريه من كبره ليقار لرق او يطعم اصل الذئبة او الكلاب في الجحش سله وكله فلتان فطر  
منه الدم قال الدم باكله النار اذ ذهبت اذ رقت المتأخر من الى بقاها الرق على نجاسة لانه ما يع طيب لا نجاسة العلان ليس المظهر  
واجابوا عن الرواية الاولى نجاسة سندها فان سعيد لا يخرج مجزئ الى الحال وفي طريقه الثانية مجزئ مجزئ هو ضعيف فاذا ذكر على الثانية  
يقول ما الاول فلا لان سعيد لا يخرج فريه النجاشي على توشة فقله ايضا عن ابراهيم وابن عقيل والعلامة قوله في النجاشي فريه حاله ذكره  
صوفه فذكر النجاشي فريه لا يخرج الا بالان في قوله النجاشي فريه فقله ايضا عن ابراهيم وابن عقيل والعلامة قوله في النجاشي فريه حاله ذكره

على النير يخرج كدم الشوك شبهة هو خلاف ظاهر خفي في من الشوك والد وعمل بان لا تاكله النار ولو كان طاهر لعل بطهارة دونه  
مبلان الدم الطاهر محرما كالهة فعله بل اكل النار ليندهب الخبز ان لم يكن نجسا فقيما ان استحل اكله في المرقان كفي حله لم يوقف على  
والا لم يبق النار في حله قوله كما لا اشكال في نجاسة الماء كالماء من الخلل والرتب غير هذا فالحاصل فيها شئ من النجاسات وان كثر ولا  
بين الاضطراب ان لا يسبيل الى طهارة الماء ما دامت نافذة على خفيها لان الغلبة تظهر النجس بصلب الطهر كل خرج من اجزاء النجس واد  
الماء مع متميز اذ على حقيقة او بعضه لا يكون الماء مستوعبا لذلك التميز للغلبة قول بطهارة مع تحلل اجزائها حتى الذهن وهو بعيد  
الابتعاد والاضافة بان جوارحه مع غيره في ذلك تظهرها غائبا ولو كانت نجاسة ولو في بعض الاحوال كالذبح والسم والبصل  
لم يجز مع وقوع النجاسة فيها فما اتصل بها نكسها ما كفيها وبحل الباقي بعدد وان كانت كثيرة منها صحح زاذ عن ابن جعفر قال اذا وقعت  
الفارة في السموات كان جامدا فالقها وما يلها وكل ما بقي وان كان داءيا فلا تاكله واستصبح والزبد مثل ذلك فيها لا لانه على  
طهره بالماء والا لما اطلق القهر على كل وفي صحيحه الحلي قال سئل: ايا عبد الله عن افان والذابة في الطعام الشرب في موضع فقال  
ان كان سميا او عسلا او زيتا فانه ربما يكون بعضه انا كان في الشاء فانزع عما حو وكذا كان القصف دفع حتى يبركه وان كان  
طاهر الذي كان عليه لا يبرك طعام من اجل رتبة فان غلبه طهر من هذه الفاتحة ان المراد بالحجوبة ما بعد عرفان هذا الاشياء في زمرة  
واحد لم يبرك العرف هو لم ولو كان النجس ما يقع في الموضع المذكور في جواب الاستصحاب بالدهر النجس بالعرض موضع فلو قد تغلظ  
بدل عليه لكن هل يخص بكونه تحت السماء يجوز تحت الظلال المشهور بين الاصحاب الاول بل ادعى علينا ان اذ من الاجماع لم يعلم طهره  
دليل على ذلك الاصل والموجود من الروايات مع كثرة ما كلفها مطلق في جواب الاستصحاب هو مثل تحت الظلال وغيره فقد تقدم منها صحيح  
والحلي منها صحيح معترف به في الصادق انه سئل عن زيتان فيه خرد قال يستصبح ومنها صحيح الاميرج قال سئل ايا عبد الله عن  
الفارة يموت في الزيت قال لا تاكل ولكن اسرع وبغيرها من الاخبار الشاملة باطلا منها لما تحت الظلال بل هو الغالب المتبادر من اطلاق الا  
ومر في هذا الشيخ في الجواب الاستصحاب تحت الظلال على ان اظهره كذا اطلق ابن الحنبل جواز الاستصحاب في الخ نفى الجوامع ايضا الا  
ان يعلم انظر بقاء شئ من غير الدهر لاصحابها لاضافته لخصه ذلك لا يقتضيه التحريم لان نجس الاشياء محله من اطلاق وغيره ما عرفت

فان قيل لا بد من ان يكون له في نفسه حقيقة لا يتغير بها فلو كان له في نفسه حقيقة لا يتغير بها لكان له في نفسه حقيقة لا يتغير بها فلو كان له في نفسه حقيقة لا يتغير بها لكان له في نفسه حقيقة لا يتغير بها

فلا تفرحوا بما آتاكم الله  
والمؤمنين يفرحون

سوم

في

الأسبوع

وہی ہے جس نے

فمن

اما لا ينقض له كما لذباب الخنافس لا يتجسس ولا يتجسس ولا يقع فيه الكفار انما يتجسس الباطن مما يشاهد من شراكموا اهل حربا واهل ذمة على  
اشهر من ثيابهم كذا لا يتجسس استعمال وانهم التي استعملوها في المعاصي وادوا من اكله الجوعى مرة ان يغسل يده ويوشد ذمة او يوشد ذمة  
نفسه فذبحه بها وعرق المايح وحمل الحامد وكل ولو على الماء الفجر عجزه لم يظهر بالباراد ان جرح على الاشهر الى ربع الاعيان النجاسة كالبول والابيض  
لحمه نجسا كان لحمه كالكلب الخنزير واطهاره كالاسد الفرو هل جرحه فاقول بل نعمه الا بالاول فانه نجس الاستشفاء بها وقبل محل الجمع كان

طهران في الاشهر الفجر  
لا يستحقها الا في  
الاشهر الفجر  
الاشهر والذمة بالجمع

في الاشهر  
في الاشهر

الاعمال على قتلها القتل هو بيع المعينة والاعمال بالعتبة بنو الارش والقر على الفضل قوتهم اما لا ينقض فذم طوفان  
الميت ان يكون له نفس سائلة والامر بجس من ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
في احد جانبيه وفي الاخر ذم وهو طوفان في ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
والطعام فقال لا بأس كل قوتهم والكتافا فذم طوفان في ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
الذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
على جرحه من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
قال قلت لا بد من ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
بالجرح من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
بجرحه من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
الجوعى فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
نقول في طعام اهل الكتاب قول لا تأكله من سكتة من ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
لغير ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
ايضا قيل في ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
فذل لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
انما يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
الكاهل قال من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
ان في ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
احدها فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
ظاهر على ان ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
عن قريب لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
فمن ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
الذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
قوله ولو وقت ما نجاسة المايح خواصه لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
الظهور كانه لو كان بايعا على الماء المطلق فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
كالوعرض له نجاسة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
بذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
دون ان يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
فان يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
واسا فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
فمن ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
قوله من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
ميتا فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
من الاستشفاء فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
في ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
العضة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
سئل عن ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
على اصح القولين وان المقتضى حكمها انما يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
من غير ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
الى الحقيقة فهو نجس من ذمة من لا يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
منهم انما يتجسس وقعه في ذمة من لا يتجسس فذم طوفان اما احدها فذم طوفان  
الاستشفاء كغيره من الاذن المجزئ فذم طوفان اما احدها فذم طوفان

فيما يتجسس  
فيما يتجسس

فيما يتجسس  
فيما يتجسس

وبكم ما كان يحكمه الله فيكم وما كان يحكمه الله فيكم وما كان يحكمه الله فيكم... لا يجوز استعمال شعر الخنزير لغيره من اجزاء الاكل...

فاجعلها في فحاة ثم اؤدبها حتى يذهب سمها ثم اعمل به وهذا تمسك الفقهاء بالجموع الضيقة...

الحكم في استعمال شعر الخنزير

فاجعلها في فحاة ثم اؤدبها حتى يذهب سمها ثم اعمل به وهذا تمسك الفقهاء بالجموع الضيقة... لا يجوز استعمال شعر الخنزير لغيره من اجزاء الاكل... لا يجوز استعمال شعر الخنزير لغيره من اجزاء الاكل...

الحكم في استعمال شعر الخنزير





يكون كل ما باس في الحب الحاضر اذا كانا غير موقوفين كذا يكون اكل ما كان في الحب في الحاضر ان سبق الدواي في السكران ويكره ٢٣  
الاستلاق في الصور ان كان غير موقوفين في شغل شر قبل ان يذهب في الشا اذا كان مسلما او قتل لا يجوز مطر ولا لول الشبه ويكره الاستشفاء بما  
الحبال الحارة وغير اللواحق في النظر في حال الاضطرار وكل ما كان في الحب في الشا او في الحب في الشا مع الضرر في الشا او في القول في الضرر  
غير ذلك ولا حاد فلا اثم عليه قوله من اضطر في محضه غير متجاف لاثم وقوله وفاد فضل كما حذر عليه الا ما اضطررتم اليه فليكن النظر في النظر

فكتبنا بآل باس قولهم بكن للمرابكونه ما غير ما مؤمن الشيخ من النجاسة عند القول بكل من لا يخطئ منها اذا لم يعلم عليه يقينا ولا يحكم  
بنجاسته ما باس لقولنا على النظر بنجاسته على اصح القولين هو قوله وان استقر في رايه بغير الصانع قال سئل عن الجهم والبقرة وفيما  
سئل في نعيم ما لا يحل اليسيل كله وشتر امكن ذلك قال نعم بكونه ذلك لرواية غياث عن ابي عبد الله ان اهل الجهم منكر ان يكونوا في الجنة  
ولا يجوز لعدم نكاحها فلا يعلو القوم ولا يصلاحها حيث لم ينشربها طارفا الصانع ولا يلحقها الاطفال وان شاذوا في عمد التكليف بل يحرم  
سقيهم السكر وقد ثبت ان من قتلوا ما منكر اسفاه الله من الجحيم قوله وكذا هكذا اطلق الشيخ في بعض وعلا والله لا يقر من ان يطالب  
صاحبه يكون قد تغير الحال النحر بل ينبغي ان يتبعه بالبيان ان كان كوض ذلك لم ينكر محظوظ او افتد بن زدين في ذلك قال السلف لا يكون  
الزاد الذي لا يكون في الغبن فاذا كانت الذمة لم يسلهم في ذمة من الغصب اي موضع كان سواء غنم في غنم او حال النحر لا يتغير الزاد  
لكن اختلفوا في ما كان ان يزيد بالتلف بيع غير مشيئة لتمام البيع ومنه في اطلاقه عليه التلف فجادا كما وروى التلف في مسو الغنم مع  
المشاهدة او يحل على الحقيقة فيغدر عليه فيحصل الغصب عند الاجل لا غلابة كان ولا يخفى في هذا الجواب من التكلف في قوله ابن ابي ريد  
قوله ولان يستل من القول بعد الجحيم الشيخ في رواية ابن ابي ريد من قوله ولان غلابة ولان غلابة معاوية بن عمار قال سئل بالمتد لله  
عن الرجل من اهل القرية بالحق بائني بالحق على الثلث انا العرف انه بشر على النصف في قول لا شتر قلت رجل من اهل القرية من لا  
يعرف بشر على الثلث لا يستحل على النصف فحينئذ ان عندنا نخرج على الثلث بشر منه فونم والماد بقوله على الثلث انه قد بقي منه الثلث  
ثلثاها العليان والله اخذوا الكراهة لان هذا اليد قوله مقبول في طهارة ما تحب وتنجاسته عليه كرهنا كما في ممكن الطعن في الرواية بضعف  
فان في طهارة ابن من بشره فوال الصلوات بين بائني والكنية انه فعل وان كان النصح قد مضى فلا منافاة بين لا يمر في صلح ولا الكراهة  
لا التحريم قوله وروى السنن وابنه مسعود بن مسعود عن ابي عبد الله قال اني سئل عن الاستشفاء بالحنان وهي بعون الحارة البق  
يكون في الجبال التي يوجد بها راحة الكبريت فما يخرج من حتم قوله وكلما اخذوا في ان اضطروا له بعد الحلال بان لا يحل الحرة  
من المبتدأ والدم والحل غير روافي مخالفا على ما قال ثم اضطروا له ولا حاشا له ان يسم عليه غير ان لا بان المراد بالتحريم قوله ثم من اضطرق  
مخضفة الحارة قوله ثم انما انفلا ثم اي غير مخزنا اليه هو قوله ثم من اضطروا له ولا حاشا له ان يسم عليه غير ان لا بان المراد بالتحريم قوله ثم من اضطرق

وكيفية الاستعانة بالاعضاء  
هو الذي يحتاج اليه  
لأنه ينشأ من ذلك  
خاف المرض بالتركيب  
لنفسه الضعيف الذي  
الى التخليع والضعف  
ظهور المادّة الضعيفة  
الركن المؤيد الى خوف  
النفس في مثل هذه  
تأثير تلك الضربة ولا  
يقتصر ذلك نوعاً من  
الاعضاء المذكورة  
الاضربة السابق وهو الخارج  
الاعضاء قبل الذي  
انفسه الى العاقل هو  
في جميع الطرق قبل الذكر  
ويشعر بالاعضاء  
الاعضاء

[illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰



قالوا من غير حفظ الترتيب على كل شيء من الشا والحقف قبل غيره وهو الحق فلو اوردوا الشرا والحقف الخوف للتلطف لم يخبروا ولا اضطروا الى انما العجز  
وليس له الترتيب على كل شيء بل كان في الامتناع اعانة على فعل الخير بل لم يلزمه الترتيب بل كان يتركه لان بدله واجب على بلزوم العجز ان كان الترتيب  
وجلبه فمما يجب في الترتيب لا يجوز على صاحب الطعام بدله لوضع غيره من العجز لان الضرر المتيقن لا يمتنع به انما اذا التمكن من التبدل وان جاز  
على الترتيب لا يجوز لا سيما في زيادة لوقته فيجب كسر سدا لارتفاع الضرر بالتمكن ولو امتنع حتى ان الطعام والحال هذه جاز له فعله فضا لضرورة الخطر  
نفسه بعدم بدله ما فلا يجوز له بدله لما فيه من الغلظة الى اهلكة شيئا ويخرج منع كون ذلك الغلظة في الهلكة ككتاباتها الى الهلكة  
مع ظهور اثاره الغلظة في الترتيب على هذا الوجه لغيرها بل لا يتركها لو كان المضطر نعتا او غير ذلك من اثاره وان كان عجزا وان لم يكن كذلك  
مضطر الى فعله الطعام المضطر من كان له نعتا ام متناثرا وكذا لو كان يحتاج الى الترتيب في الحال ولو لمضطر عليه ان يأخذ ويترك  
عليه فان فعل ذلك المضطر فله عليه الفضل من الطعام فان جازا في حاله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله  
ان الضرر في الترتيب في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن ولو امتنع حتى ان الطعام والحال هذه جاز له فعله فضا لضرورة الخطر  
يجوز له التبدل ويحل عليه المضطر لا يمتنع به انما اذا التمكن من التبدل وان جاز على الترتيب لا سيما في زيادة لوقته فيجب كسر سدا لارتفاع الضرر بالتمكن ولو امتنع حتى ان الطعام والحال هذه جاز له فعله فضا لضرورة الخطر  
ولو كان الترتيب على كل شيء بل كان في الامتناع اعانة على فعل الخير بل لم يلزمه الترتيب بل كان يتركه لان بدله واجب على بلزوم العجز ان كان الترتيب  
مع اظهار الامتناع ولو حل العلة المؤجلة في الترتيب ان كان المضطر مداعلة على دفع ثمنه على المالك بدله لعله انما اضطر لان ضرورة الحاجة  
بدله الترتيب لانه عليه ان كان عليه ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله  
ومن الغلظة والشا على اخذ العجز لوجوب بدله لعله انما اضطر لانه لا عرض على فعله لو امكن له ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله  
لا يجوز عليه لوجوب الترتيب على الكمية كما يجب على الطعام في الغلظة الى الهلكة شيئا ويخرج منع كون ذلك الغلظة في الهلكة ككتاباتها الى الهلكة  
بدل المال من كونه عجزا او بعضه فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله  
مال لا يجوز له الترتيب في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن ولو امتنع حتى ان الطعام والحال هذه جاز له فعله فضا لضرورة الخطر  
على ارجح من غيرها او يعاملها فلا يلزمه تخلصه من جمل الاجرة كالمضطر كما انما لو لم يعمل في الحال سدا ومضطر عليه بدله ولا يلزمه العجز  
يجوز له انما الترتيب ان يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن ولو امتنع حتى ان الطعام والحال هذه جاز له فعله فضا لضرورة الخطر  
المبدول وان بدله العجز من غير ان يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن ولو امتنع حتى ان الطعام والحال هذه جاز له فعله فضا لضرورة الخطر  
وان غلظ العجز وان لم يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن ولو امتنع حتى ان الطعام والحال هذه جاز له فعله فضا لضرورة الخطر  
اليجب وان اطعم المالك لم يصح له الا يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله فله ان يأخذ من اكله  
اختلاف في الطعام المضطر من جاز له المضطر لا عرض في حق المضطر لا يعرف كيفية بدله او المضطر لا يضطر له في حق المضطر ولو  
امتنع المضطر في وجوب الطعام في وجوب المالك هو مغي على عجزه العجز في استخفاف العجز الوجها وولي لا يستحقها او هذا لا يخلقه  
عن الهلاك فكان كالعجز في نقصان المالك من الترتيب على ذلك المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
المالك تتركها والاولى الاول وكما يجب على المالك لا يملكها الا في حق المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
والكل العجز ولو كان لا يملكها الا في حق المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
اكان يمتنع ومثله اكان مثلها سواء في المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
الطعام من بدله لا يلزمه من غير مثله فان كان المضطر قد اضطر في المالك وان فعل المضطر كان مظلوما مضطرا وان فعل المالك كان مظلوما  
وان لم يكن مظلوما في المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
لم يبق الا على المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
الى بدله وان كان كالمضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
على المالك بدله لان المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
الحكم ومن الامتناع من كل كلام الشيخ على ان مراده مع عدم الغلظة في الترتيب العاجل والاجل مع فلا يتحقق خلافه في حق المضطر  
لان الشيخ ايجل على الوجوب بما يقتضيه العجز بل قوله لا مضطر الى بدله انما مرادها او ما هو اعلم منه فلا يناسبه في حق المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
بالقدرة وعدمها فهو حق له ولو وجدنا وجبا المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
اما ان يتركها من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
غلبة اضطراره وجوبها وهو الذي لفت انتباهه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
ولان باطلية المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
يتعلق بها الحقايق واستغال ذلك في الثاني باكل الطعام لانه قادر على طعام حلال الغير فاشبهه اذا كان المالك خافرا ودين له الضرر في مال  
الغير يفتقر ثبوت عوضه الذي الثالث انه يفتقر لغيره من العجز والمم بعد ان حكم بقديم البنية على تقدير غيبه مضطرا في الفصل  
على تقدير المحضو بنسبة في الحكم وقد ظهر جرحه في وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
عقرب المثل في وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
قد يجرى على البنية مع قدره عليه ارجح احدها انه لا يلزمه الترتيب في حق المضطر من وجوبه لعل ان المضطر لا يتركها في الامتناع من مضطرا في مقدار ما يجب على المالك بدله من سدا لارتفاع الضرر بالتمكن  
فيها لعل المضطر ان كان يخاف من المقاتلة على نفسه وكان يخاف ان يهلك المالك في المقاتلة بل بعدد الى البنية وان كان لا يخاف من المقاتلة

لو اطلت فاشترى ما زيد  
من الترتيب لانه لا يتركها  
الذلة قال الشيخ لا يلزم  
الاثر للقول لان الزيادة  
لم يتركها خضارا وبنيه  
اشكال

المراد ان  
المعنى

معنى

فيما يتعلق  
بالترتيب





خاتمة في الاداب يجب غسل اليد قبل الطعام وبعد ومنع اليد بالتمديد والشمع عند التفرغ والحمد عند الفرج وان يقول على كل شيء على  
انقرده لو قال بسم الله على اوله وآخره او سبحان الله في كل الايام وان يتصدق بالطعام وان يكون اخر من يجمع وان يتصدق بالندوة  
من على منتهى ثوبه وعليه من الاخير وان يجمع غشاء الابد عن اناه واحده وان يستلقي الاكل بعد الاكل ويجعل يمينه اليمنى على رجله اليسرى  
بكره الاكل متكاه

عبدالله بن محمد بن عبد الله

[illegible]

الملك فيصل





















































[illegible][illegible]

وَأَمَّا صَبْرٌ وَلَا يَافِيَا

کتاب الشفاء

مجلس العلماء















البايع والخاصة برأيه واحد ان هذه الصفقة كان لمدن باخذ منها ومن جدها وانواع اشان من غير ان يكون ذلك غير ان حقيقة او بغيره للشفيع ان باخذ الكل وان يعطوا ان باخذ  
 السبع او النصف فثلاثة ارباع وليس لبعضهم مع الشفع شفعه لان انتقال الملك اليهم وضعفنا في الاختلاف الموقوف متفقون معا فبذلك ان باخذ الكل وان يعطوا ان  
 باخذ من البعض فان خذ من الاول لم يشارك الثاني والثالث لو عوقب لا يجوز فخذ من الثاني لانه الاول وكذا لو اخذ من الثاني  
 تشارك الاول والثاني الاستفرا ولم يكن با العفوا لتسع ارباع احد الحاضرين لما شارك من كان غائبا فالحاضر هو الشفع الحال في غير هذا القول فمدن لمدن الغائب شارك ايضا  
 احد الحاضرين لتسعة ارباع  
 فمدن الاخر شارك ايضا

البايع  
 البينة  
 البينة

البايع  
 البينة  
 البينة

متعددة ايضا بعدد الشري وان اخذ البايع فللمشرك الاخذ من الجميع العفوا وكذا لو اشترى ان يباع اشان من الشري كما لو اشترى من ١٠  
 فللثلاث اشان باخذ من الشري الجميع حصصا احد البايعين خاصة ان تعدل البايع بوجوبه بعد ما تعدل كعددا لشري فصار كالملك بغيره والمدة لم يضر هذا  
 ولكن انما يقولون ان الشان لا يكون ذلك غير ان حقيقة اربعة ارباع اشان من شركه الدار بينهما بغيره احد من حبلين فالشفقة نازلة من اربعة ارباع  
 سابع على ان هذا البايع كعددا لشري للشفيع المحب ان باخذ الجميع من ان باخذ ثلاثة ارباع البايع هو نصيب احد الشريكين بضعف نصيب الاخرين  
 ان باخذ نصفه باخذ نصيب احد ما وشركه الاخر او باخذ نصف نصيب كل واحد منهما او بين ان باخذ نصف باخذ نصف نصيب احد ما والاخر غير هذا بغيره  
 الم يرى في الصفقة بعد البايع ايضا وان اخذ الشري فقول لم وليس لان شرطنا الصفقة لاحد الشريكين على الاخر فمدن ملك المشتري على ملك  
 المشتري عليه هو نصفه في الشريين بعد واحد قول لم ولو بايع وجب اشتقافه الاخذ من الجميع من البعض نصفه الصفقة كونه شري يكتسب كل واحد  
 فان اخذ من الاول خاصة فيشارك الثاني والثالث فيكون باخذ من البايع في وقت شرا الاول فلا شفقة لها وان اخذ من الاول والثاني يشارك الثالث  
 لان لم يكن شريك عند شراهما وان اخذ من الثاني بغيره الاول يشاركه لا سفير ملكه بالعفوا كونه شريك عند شرا الثاني فيستحق الشفعين عوقب الاول  
 واخذ من الثالث شاركه كونهما شريكين حال شراهما وقد استفر ملكهما قبل الاخذ والمسئلة على تقدير الاخذ من الثاني خاصة من دفع شريكه لا تشارك  
 التدريس يخرج الرتب ان ههنا الشفع على التمسك ان نصيب الثاني يقيم بين الشفع والاول باع الاول ربعه لثمن سمس من الشفع ثلاثة ارباع  
 لان سمس نصفه هو ثلاثة ارباع اسدس نصيب با بغيره محرج الكسب اصل الفرضية هو سمس وعلى القول ببقية على الرتب من اربعة عشر نكاحا والتدريس  
 في محرج الشفع على تقدير اخذ من الثالث الفرضية من ثلثين لان سدس الثالث يقيم اخاء الشفع ثلاثة ارباع لثمن واحد من الاولين  
 فتمت با على التمسك وان فتمت با على التمسك من ثمانية عشر لا يقيم اثلا فافرض خمسة ارباع اصل الفرضية الاول وثلاثة ارباع الثاني فلو اخذ الجميع  
 وشارك احد منهم سوا اخذ الجميع فمدن على التمسك حيث لا يشك الفرضية اوله بغيره الحزب جميعهم كونيهم شركاء قبل ان يستحقوا الاخذ هذا هو الذي  
 اخذوا والمدة في حكم المسئلة وفيما لو اخذوا احد ما على مشاركة السابق في شفقة الاول فمدن عوقبه لان ملكه حال غلبة الثاني ان كان خاسرا قبل شرا  
 الاول فمدن سفير عند الاخذ الا انه ملكه حال شرا الاول كان شفعه لا يوجب خفا لا يوجب خفا فلا يكون سببا في اشتقافها باها وبضعف على ذلك لا  
 محرجين كونه ملكا وشريكا ودر شوت الشفعه على التمسك حال الشري لا يوجب اشتقافا للملك كالوكان ملك الشريك مشتملا على غبا لغيره فلا يوجب  
 يمنع من اشتقافه الشفعه على غير قبل ان يبيع والتمسك الثاني انه على تقدير الاخذ من الجميع يشارك الشفع في شفقة الثاني ويشارك الاول والثاني  
 في شفقة الثالث ان قال ملكهما قبل اخذها الا ان كان ملكا محرجا الاول حال شرا الثاني فلهما حال شرا الثالث فيستحقان ان قال هذا لا يصح في  
 عنه فكذا اذا لم يبيع فمدن استحق الشفع للملك لا بالعفوا مثله باو بايع الشفع حصته قبل علمه بالشفقة وهذا الاحتمال يوجب القول بان زوال ملك  
 الشفع لا يبطل حقه من الشفعه كما يقول الشفع اما على القول بالتمسك بالملك فلا لان الملك لم يجرى التمسك تمامه بقاء الملك الى حين الاخذ فاذا زال ملك  
 حكم التمسك ما ما قبل محرجا ببيان الاستحقاق وان كان للملك الا ان الفرضية عند اخذ الشفع من باع بالشفقة فمدن واكد سبب حقه بالعفوا  
 ازال سبب فلا ينبغي ان يفرجه الى ان يبقا للملك شرط في تمام التمسك بالشفقة وهو لعد القول في المسئلة والفا فلذلك لا يوجب عليه  
 انما بناء على القول للمقابل او من ثم شبهه بما لو بايع الشفع حصته قبل علمه بالشفقة فمدن على القول بالاول والمسئلة وانما ينبغي التمسك  
 في الاصل للمحرج عليه تحقيق امره شيئا انتم اذا نظرت ذلك فقل هذا الاحتمال لو كان للشفع نصف العقار الشفع لشريكه الاخر الذي يباع فثلاثة  
 نصفه فباع من كل واحد منهم سمس فلما بان ان الشفعه من سمس على حسب التمسك بالشفقة تمام نصيب الاول وهو التدريس ثلثه ارباع نصيب الباقي  
 وللاول ربعه لان سمس الشفع نصفه الاصل هو ثلاثة ارباع سمس وشريكه في نصيب الثاني هو الاول ربعه سمس فخرج سمسها الى اربعة ارباع الاول  
 منها ثلاثة ارباع والثاني واحد فلما وزع الشفع الشفع على التمسك كان نصيب الشفع ثلاثة ارباع الاول ربعه كذا الشفع ثلاثة ارباع سمس الثالث  
 لان سمس من شركه الاول والثاني وسمس كل واحد منهما سمس فمدن ثلثه فالتقسيم لهما سمس ففرض نصيبه بالونين ثلاثة ارباع سمس وللثاني ربع سمس والثاني  
 خمس سمس الثالث والثاني خمس سمس الثالث سمس المسئلة من ثمانية وعشرين لان اصل الفرضية سمس فمدن التدريس ثمانية وعشرين ارباع  
 محرج الحس وهاهنا بيان فخصر باخذ المحرجين في الاربع المرفوع وهو عشرين وفي اصل الفرضية باع ثمانية وعشرين من الشفع منها سمسها لشريكه في سمس  
 سدس الاول خمس ثلثة ارباع سدس الثاني اثني عشر ثلثة ارباع سدس الثالث ذلك ثمانية وسبعة ارباع اول خمسة من الثاني واربعة من الثالث  
 وللثاني اربعة من الثالث الشفع على التمسك تمام الفرضية على القول بان الشفعه على عا اربعة ارباع سمس من سمس الشفع سدس الاول ونصف سدس  
 الثاني ثلث سدس الثالث ارباع نصف سدس الثاني ثلث سدس الثالث ثلث سدس الثالث فيكون التدريس ثمانية وعشرين ارباع ونصف اربعة  
 الثلث هاهنا بيان فخصر الشفع في الثلاثة ثم المرفوع وهو الشفع اصل الفرضية باع سمس وثلثين من الشفع منها ثمانية عشر ارباع سمس  
 الاول وثلثه من نصيب الثاني واثني عشر من نصيب الثالث وللثاني ثلثة ارباع الشفع فمدن ثلثه من الباقي كما ذكرنا على افاق فلما عا ركة  
 الاول والثاني واحد في الشفع في فرض من الفرضية فمدن الشفع على القول ببقية هاهنا مع كثرة الشفعه وان كان فلما عا ركة مشاركة باخذ من  
 الجميع او من الاول خاصة او من الثاني قبل باخذ من الثالث باخذ من الاول الشريك الشريك الشفع فمدن ثلثه من الباقي كما ذكرنا على افاق فلما عا ركة  
 لو اخذ من الجميع بشكل القول بان ان تصح صفة فمدن ان لشركاء حتى كانوا ثلاثة ارباع سمس سمسها شمس فلما كان كل واحد من الشركاء  
 مستحقا للشفقة وعاد هو محرج هاهنا قبل الاخذ بالشفقة اذ سمس في كون كل من الشريين من الشريك وشريكا وان لم يكن ملكه مستفرا فلان ذلك

الاول

بهم

الشفقة

والثاني اشان





























المفصل الثاني عشر في التنازع وفيه مسائل الأولى إذا خلفا في المهر ولا يقبضه القول قول المشرى مع يمينه لأنه الذي يخرج البقي من

بهم وإن اتفاد احد من المبيته قضي له ولا يقبل شهاده البائع لعدم ما لو اقام كل منهما بيقينه حكم بينه المشتري فيه اذ ختم المضا بينه الشفع لانه  
الحاجه ولو كان لا اختلاف بين المتبايعين

الخارج واوكان لاخلاف بين المتابعين من

إذا اختلفا لامة الذي يترفع البقي من بدء وان اقام احدهما بينه وبين الآخر فليقبل شهادة البايع لاحدهما ولو اقام كل منهما ما بينه وبينه المشتري وفيه احتمال للمعضاة بيمينه الشفع لانه الخارج اذا اتفق الشفع المشتري على وقوع الشرط ولكن لاختلاف في قدر الثمن بان قال المشتري شريفت بالف فحق الشفع بل بيمينه ثم لم اتم ان يقول قول المشتري وعلق باننا علم بيمينه وابتدع البقي من بدء فلا يترفع بدء عنه الا بما بدعيه بان المشتري لا يدعى له على الشفع اذا لا بدعيه ذم منه متبا ولا يفت بدعيه واما الشفع بدعي مستحقا فملكه بالشفعة بالقد الذي يترفع بها الشفع والمشتري مبتدع ولا يلزم من قوله شريفت بالاكتفاء يمكن مدعيها عليه ان كان خلاف الاصل لانه لا بدعي مستحقا فله اياه عليه لا يطلب بغيره اياه ولانه الذي لو تركه المخصون له هو الشفع اذا لا يطلب المشتري الاخذ بالشفعة ما بدعيه في الكل نظرا ما الاول فلا يترفع البقي في العقد لانها مقامها على وقوعه صحيحا واستحقاقا في الشفعة بدعيها متبا في العقد والواجب على الشفع دفعه الى المشتري من الثمن فالمشتري باءة عما بدعيه الشفع الشفع يمكن يكون المشتري هو المذعي الشفع هو المتكلم به دخل في عموم من اولى من انكر لا يبق العقد لما يتخص بدون الثمن المعتبر يكون الاختلاف من قوة الاختلاف في العقد لان المخص منه بالافعه غير المتخصص بحياة منه وخرج الاصل الى الاستلان في العقد والمشتري عليه لانه من قبله دون الشفع لانا نقول لقد من العقد الواقع على الشفع مع كون الشفعة لادنه امر منفوق عليه بينهما واما النزاع فيما زاد على ذلك وهو يرجع الى دعوى المشتري انكار الشفع على ان هذا الوتر لم نعلم قول من يدعي بارة الغوص في كل

والله اعلم

وبالجملة هو

المفرد

بقلم

شېنن  
ورک

۲۰۹۰ جناب

مفتی محمد رفیع













لا ينبغي ما يشهد به الظاهر من ضرورة حرمان البشر المعطون من التمتع بالارض والتمتع في الصلابة كما ذكرنا  
وهذا يدل على ان لا يضر الثاني بالاول والاول اشهر من الثاني في الجواب في المقام بعد مطرح ثمانية نظر الى ان صاحب الحاجة لو استعمل المال

### كتاب الحياء الموان

المالك الى عمارته لما فيه من الصلابة لا يجمع وكذا الشئ وحرم العبد من مشابهة ذلك من مسبل ماله العام ومطرح فامنه ومعلق  
ترابه والانه وكلما يغلق بمصالح هذا لما لا خلاف فيه وانما الخلاف في ان مالك العام هل يملك الحرمة المذكورة تبعاً للعام ام يكون ارض  
واقرب من غيره وليس يملك حقيقة فالاشهر ان يملك كما يملك العام لانه يمكن استحقاق الاحتياضات كالحج ولان معنى الملائكة موجود  
لانها تملك مع المعنوي في سبعة ليس لغيره احب اليه ولا النص فيه بغيره ان الحج ولا ان تشغله ببيت بالشركة في طريق الشراء وهو يدل على الملك  
وقال بعضهم انه غير مملوك وانما هو حق من حقوقه لان الملك يحل بالاحتياض او يوجبها احتياض احب من المقتضين بالاشارة شرط وبحقوق  
الاحتياض ما يشترط كل جزء من الحكم باحتياضه لا يرى ان عرضه الذي يملك بينا الدار وان لم يوجد في نفس العرضه احباء وانما الاحتياض اذ  
يكون بجعله معوزاً وادارة بجعله تبعاً للمعوز ويظهر فائدة القولين في بيع الحر من غير احتياض الاول يجوز ان لا يشترط له وحدته من  
قوله حد الطريق ان يتكون ما يحتاج اليه ان هذا الحد طريق خاص وهي طريق الاملاك وقد قبل العادة ان هذا الطريق الثاني لمن ابتكر شيئاً  
بحاجة الى طريقه ارض مباحة مقدار خمس اذرع او سبع بمعنى انه على الطريق يعني ان يبنوا هذا المقدار وبعضهم جعله حد الطريق وهو  
اولى من الاشارة حد الطريق ابتكر خمس اذرع فجعل الاحتياض نصفه للطريق لا يثبت بحاجة الى الطريق وليس يحتاج ايضاً الى الاشارة في الطريق  
ان يكون مبتكراً بل لو كان هناك الطريق في ارض منسقة ضل من يدا احتياضه من الاول والثاني استثناء ذلك للمقدار ومنسقة  
رواية ابي العباس البغلي عن ابي عبد الله قال اذا شاع قوم في طريق فقال بعضهم سبع اذرع وقال بعضهم اربع اذرع فقال ابو عبد الله  
بل خمس اذرع ولا صلا للبرائة من الزائد القول بالتبع للشيخ في رواية سمع من عند الملك عن ابي عبد الله قال الطريق اذا شاع  
عليه اربعة اذرع ومثله رواية التوفي ورواه العامة عن النجاشي انه قال اذا اختلفت في الطريق فخذوا سبع اذرع واخذوا العدة  
في الخلق والفتنة من واستضعف لاول هذا اول من يمكن حمل الخلاف لروايات على اختلاف الطريق فان منها ما يكون منها خمسة اذرع والاول  
والثاني لا يملكها العواقل البالية ومنها ما يحتاج الى التسبع قد فرض احتياض بعضها الى زبد من التسبع كالطريق الذي يمر عليها الحاج بالكتاب  
مخوها في غاية الحاجة والتسبع الزائد على المقدار واما التقصص عنه فلا وجه يقتصر به عن المقدار الزائد الجواب ثانياً فان كان هناك  
حائضه ونقطته والاربع على المكلفين كناية من باب الحسب ولو شاع الحي من الجائدين الزموا له ولو زادوها على التسبع واستطرفت صناد  
الجميع طريقاً لا يجوز احداث ما يقع المارة في الزائد ولا يترك حرية الطريق استنجامها وانقطع المرفوع عليها لانه ما يوضع عوداً ولو استغرق  
التاسع غيرها وادى ذلك الى الاعراض عن الاول واسا لكون الثانية اسهل واخصر فالحق حاكم الموان للاولى مع شهادة الفرائض على ستم  
الاولى على الجيران **قولهم** حرمان البشر من التمتع بالارض والتمتع في الصلابة فانه حرمان مقدار ما يخرج منه ترابه اذا احتياض  
الى اوجه منه من حيث ان كل على احتياضه لا يتفاد به ولا ضل احداً من فوق الزايد المرفوع او بدونه على قدر ما يحتاج اليه الحال عادة **قولهم**  
ولو كان منشاء الزود ما ذكر من شهادة الظاهر لصاحب التمتع الحر من ان هذا العبد على ملكه الذي من جملته وضع الحر وهو مانع من ثباته  
ومن ثم لم يثبت الحر سلا ملائكة التجاورة كما سئل الغرض من الحق على هذا فيجعل فيهم صاحب التمتع لثباته والظن بخلافه على اثنائه وصاحب الملك  
بهيته لانه الداخل وسماها في الدعوى فيقال ان يشترك بينهما في مقداره وقد تم صاحب الارض لا يخرج من فوه **قولهم** حرمان المعطون كبر  
الطاة واحداً المعطون وهو ما لا ابل عند الماء ليشرب فانه الجوهري المراد ان لا يتسبى منها لشرب الا بل يكون حرمانا اربعين ذراعاً من كل  
جانب مجموع عدل جوار احتياضه بحفر بشر اخرى لا غير ولا شائع في البشر الى سبب في عليه للزوع وغيره مستنداً للنقد في هذين روايتي عبد الله  
ابن معقل ان النبي قال من احفر بئراً فله اربعون ذراعاً حولها المعطون ما شئت روايتهم من عند الملك عن الصادق قال قال رسول الله  
ما بين بئر المعطون الى بئر المعطون اربعون ذراعاً وما بين بئر الناضح الى بئر الناضح ستون ذراعاً ومثله رواية التوفي عن الصادق  
عن رسول الله وليس في الباب خبر صحيح لكن العمل بما ذكره مشهور بين اصحاب الرواية في جميع اديان عثمان قال سمعت الصادق يقول  
البئر العادية اربعون ذراعاً حولها وفي رواية خمسة اذرعاً الا ان تكون في المعطون والى الطريق فيكون اقل من خمسة وعشرين ذراعاً ونسبة  
البئر الى العادية اشارة الى احداث الموان لان ما كان من ضمن عاد وما شابه فهو موان غالباً وخضر عاد بالذكرا لها في الروايات  
كان لها اثار في الارض فليسبب اليها كل فاديم بسبب الخرافات عند تجهن احصل بعضهم حرمان البئر ما يحتاج اليها التمتع منها وموضع  
وفوه الناضح الذي لا يترك سترود البهائم ومصبات الماء والموضع الذي يجمع فيه التسبيح لاثباته الزرع من حوض غيره والموضع الذي يجمع  
فيه ما يخرج منه بجل العادة وقال ابن الحبيب حرمان الناضح قد عطفها من الناضح حل الرواية بالاستين على ان عوف البئر لك **قولهم**  
والعبد فائدة هذا الحر من منع الغير من احداث عين اخرى في ذلك المقدار لانه لا يملك ماء العين الا في الثاني ومن ثم اختلف في احتياض  
الارض في الزايد والاضا لانه بخلاف حرمان البشر المتقدم فانه فائدة منع الغير من احداث ذلك المقدار معطون الزرع في الشجر لان الفرض منه  
الاستغناء بالبرق في اعدله وما يحتاج اليه عادة كما مر وبقي الكلام في اجابا ما استثنى للغير من بحر غيره في اخرى لا يمنع منه لكن يستثنى  
مقدار ما يحتاج اليه لانه لا يمنع من غير فائدة مستنداً لحدود المذكرة العبد رواية سمع من عند الملك عن الصادق  
قال قال رسول الله ما بين العين الى العين خمسة اذرع ورواية التوفي عن عثمان ان رسول الله قال ما بين بئر المعطون الى بئر المعطون اربعون  
ذراعاً وما بين بئر الناضح الى بئر الناضح ستون ذراعاً وما بين العين الى العين خمسة اذرع ورواية التوفي عن عثمان ان رسول الله قال ما بين بئر المعطون الى بئر المعطون اربعون

الاحتياض

دعوهام

الاحتياض

فانه

بعض الفوائد

الاحتياض









ولو فارق كذا فهل هو اول عند العرفه من دونه ولعل الامر بغير سقوط الاولوية الطرف الى اربع في المعادن الظاهر وهي التي لا تصنف الى اقسام كالحجر والنقش والنفط والنفط لا يملك بالاحياء ولا يختص بها الحجر في جوار اطلاقه كسقط المعادن والمعادن بغيره وكذلك في اخضاص القطع بها ومن يمتثل لها فلا يملكها عند جنده ولو سبق اثنان في السابق والى من هو موافقنا و  
امكن ان يحدد كل واحد منها بما يبينه فلا ينفذ الا افرع بينهما مع العلم وميل فيهم هو حسن ومن فقهنا ثامن بغير المعادن بالادام فهو عندنا من الاثقال وعلى هذا لا يملك  
ظاهر منها ولا ما يجرى ولو فتح فملكها بالاختار لمن قبله بشرط ان لا يلام وكل ذلك لم يثبت لو كان الى جانب الحجر ارض موات واذا حفر بها لم يستعملها الا في المصلحة

کتاب احیاء الموات

بينهما بان كان معطلة لها فان لم يكن فيهما وصفان لم نجد في الفقه معتبرة السابقة فقولنا ما لا يذارس بالاشتراك في معنى التخي  
 لها بان يكون طالبا للعلم بها بالخط الواحد او فاما ان كان مختصا لها بعلم خاص او فند هذا من غير ان الساجد من سبوا في سبب منها او الى الافة  
 بطلانها فحق به وكان الزا باطنا الموقوفة على الزوال والغزاة واستبها هم يربدها ان لا يطل جفرا بالخروج لحاجة كثر له ما يكون ومشرب  
 وثوب ضياء حاجة قطعها ولا يترنم تخلف احد مكانه ولا ان يترك رحله منه ولا يفرق هذا بين طول الدعة وضربا ما شرط الواقف لها كلفه  
 ايام منزله الخروج بعد بل الفضل والى ان يفرق منه كذا لو شرط الواقف انضاضه بوضف كطلب العلم فانه مخرج في الاختصاص بينه وبينه خاصة الى شرط  
 الواقف فلو كان البيت الواقف عند الحاجة لم يخرج من حيزه الا ان يبلغ الغدا والتغاب فلم يمتنع الزائد لو كان العادة او الشرط يقتضي  
 انقلدوا الوالد له منع الزائد من ولوفاد والمكان لغزير من رجل حده سوا بقى رحله ام لا وسوا ما كانت مدة المغارفة لم قصر لفضل المغارفة السقطه  
 لا لولوبه وان كانت لغزير منطوقه ان بعد استنفرا المصنعا سقوط اولوبه من قبل الزا لا يقتضي الاختصاص ومنه وجب احراز البقاء مكالمة  
 باستبدال من جرح بجري للمالك بخلاف المخذول بوضع الامانة الطويلة وانما الفرق بين الطويلة والغزيرة بطلان الاول دون الثاني واخاذا  
 كره وهو حسن بقاء رحله او عند خروجه من الامانة عرفا واستغفر من ثوب في فويض الامر الى ما وراء الشاظر صلا وبشكل بان الشاظر ليس له اخراج  
 المستحق فمرا حافا انه فزع الاستخفاف وعقد قولنا في اثنان المعدان هي البطار التي اودعها الله نعم شيئا من كجواهر الطولوبه وهي مقسم الى  
 ظاهرة وباطنة فالظاهرة هي التي يربد وجواهرها من غير عمل وانما السعي والعمل المخصلة ثم مخصلة فند قبل فند تعجب في ذلك كالمفط والحجار  
 والبر متوال كبريت التفتظ والغار واستبها منها وهذا لا يملك بالاحباب والمارة وان اذادها التهل لا يخصها بالحق من الفجر شروع في الاحباب  
 الامرين

حاج

نہایت

ياخذ في

فيوقف الامالة

وَبَشِّرِ الصَّالِحِينَ

المعرفه:

الفجر

ورجواها ارضا وظهرها بمكة ملكة تجالها لانه من ارضها واما الماء فمن حوضه ملكة او ملكا بملكها فاضد خضرها كالبحر فاذا بلغ الماء ضد ملك البئر الماء لم يخرج من الخضر  
التي ولو اخذ منه احاد وبيع بغير مكر او وزنا ولا ينجى بغيره جميع لغته من سلبته لا خلاطها من سلبته لو خضرها الا لملكها بل لا تنفع من هو لحيها فادعها معادها وبل ينجى عليه  
في بدل الفاضل من ظاهر اجنه وكذا قبل في الماء العذب في النهر ولو قبل لا ينجى كان حسنا واذا عذب من سبق اليها فهو لوق بالاشغالها واما ما في العذب والابار والعقود والناظر  
منها سواء ومن خضر منها اشتباها واما في حوضه ومضقه ضد ملكه ومنها مسالك الارض فانها بغيره الفهم الملوكة من الماء المبيع قال الشيخ لا يملك الخاضع اذا جرى الشبل  
الى ارضه ولو كان من الخاضع

الفاصل في هذا المعنى حد الاشياء فدلنا انه يبعد الخضر من غيرنا لعل فان استعمل في ذلك وان اهل لم ينقطع ضد ملكه فخره ولا م بين الاكل  
ورفع بدعته فان طلب منه الاكل اكله بحسب ما يفتقره من الزمان لا من حيا قوله لو احيا الزمان لم يعد الظاهر هنا هو الباطن بمعية كاشرة  
التيه الغليل يكون من اجلها فملك بلحاظها كما يملك جميع اجزائها ولو توفقه على الاشياء كالارض لا فرق بين ان يملك به من اجزائها او من اجزائها  
بحال ولو احيا ارضا فبها ملكها كذا فينا ملكه بلحاظ الارض لعل الظاهر لانه موضع فيها ولا يوفقه على الاشياء لكن ان كان ركازا لا اثر لانه لا م عليه  
خاضع ملكه كما يملك الخاضع في الظاهر بالحق بعد خروج حوضه الا كان افقه قوله واما الماء الملوكة اصله لا باخر لكن يجرى في الملك فيبقى بغير منفع  
عليه على غيره العوض ومختلف فيه كذا في الاول ما احرز المبيع في ارضه او منعه نحوها وهذا مختص بجزءه اجماعا وليس بعد الضرر منه الا ابادنه  
ويجوز له الضرر بافواع التصرفات من حبس وبيع وغيرها كذا في الاملاك والثاني انما احدها ما يخرج من غير ملكه خلاف في الثاني انما  
يسنن بغيره ويجوز من ارض من شرب من بئر ملكه من فاسد الاشياء فملكه بذكر كما يملك الشايف على العوض لكن الشيخ في ذلك اوجب على  
مالكه بدل الفاضل من اجنه لشرب من بئر ملكه من فاسد الاشياء فملكه بذكر كما يملك الشايف على العوض لكن الشيخ في ذلك اوجب على  
والشيخ مستند الى ما رواه ابن عباس ان النبي قال لئن شربوا من شرباء في ثلث النار والماء والكلاء وروى البخاري عنه انه خرج في فضل الله وفضله  
من منع فضل الماء لم ينج به الكلاء منعه الله فضل من يوزن القدر والمردان الماشية انما سرى بالماء فاذا منع من الماء فقد منع من الكلاء وحاده  
لنفسه الفرق بين سبي الجواهر والزرع حيث منع من بئره الاول والثاني ان الجواهر من غير حلال في الزرع وهذه الاخبار كلها عامية وهي في  
ذلك عام من المتدعي مدلولها من النوع المبيع فكله مط لا يقول بل لا يجرى من فقه هذه الاحاد في حق ما هو في ارضه الماء المبيع الذي  
يجوز له وبه ملك كباها الا انها العامة والقبول الخارجية في الموات والشايف الى احيا الارض الموات من عيبا العوض والابار المباحة فان التفر  
في هذه شرع حتى لو دخل منه شئ في املاله الناس لم يملكوه الا بئره الحيازة كما لو نزل مطرا وجميع في ملكهم لكن ليس لاحد ان يملك الملك لا يملك  
من حيث النص في الملك لا من حيث الماء ولو فرض دخوله الله استملك ما اخذ من الماء في الملك واشبهه بقدر كباها وان خرج من اصل الماء  
فيحكم ملكه بحال انظر اليه فيمكن من الخضر في هذه الاشياء فاما الماء الملوكة على الكراهة كما هو اولي بدلالة انه وحده الملوكة لغيره فقبوله  
لملكها انما هو حفرها في بعض النازل لينفع بها او لغيره لا لانتفاع بها المادة او في الخواص القصد مطقانه لا يملكها بذلك لكن في الاول بغيرها  
لها الى ان يجرى لغيره من منع ما فضل عندهما اجماعا الذي عند الشيخ لغيره الاخبار وبهم من منع بذلك الاشياء التي يملكه وفي المباح تجلده  
عليها وهو يتم في المباح واما الملوكة فالظاهر ان ما يخرج منه من الماء ملوك تعالها كملك القمرة الخارجية من غير ما قبل عليهم ملكها وان كان  
به مثله القول في الكلاء الثاني بغيره فمضد انظر ذلك فالحكم بملكه من الماء يجوز به كباها وروى في الفاضلها وكذا في الجواهر اذ كان  
محسوبا واما بيع ماء البئر والعين اجمع فالاشهر منه لكونه مجزوا وكونه زبديا شامشيا ومجناط المبيع بغير المبيع فينفعه التسليم وفي من جوزه على  
الدوام سواء كان منفردا ام نائبا للارض من بني جواز الصلح عليه كذا لان ذاب الصلح اوسع من ذاب التبع قوله ما يفيض هذا موقوف  
الماء الذي اخلعت بملكه وهو اذا خضره او صلح به التملك بالباخره في الماء ولا خلاف في اوقية الخاضع والماء المذكور وان لم يجرى احد من اجنه فيه  
للسوق لا غير ولا يملكه بغير التملك في الارض المحفورة فيجوز جوا بغيره المعاضة عليه بترتيب ولو قبل الماء الداخل فيه وانما الخلاف في ملكه الماء  
الذي يدخل منه فانه بين الاصحاب خصوصا الشايف ان يملك ايضا كما يملك الخارج بحجر البئر والعين لا يملك في الفاضل وهو الخارج الكلفة  
عليه كخراج المعدن وذهب الشيخ في ذلك الى ملكه الماء بذلك لانه متبعا دخله ملكه فيبقى على اصله لا باخره ولا اخبارا السابقة وانما يكون الحان  
بما واول لان بداهة عليه كما اذا جرى الفاضل الى ملكه قبل لغيره فانه لا يملكه ووقع عليه ما اذا كان الخاضع له فاعده ولم يبع منهم دفنه ولا مخرجا  
على الهما ياد فانه يبيعهم عليهم علوا وارضاهم لا على قدر علمهم ولا نقدا لهم على التملك في ارضه لان لا يملكه لاجل الملك موقوف الحق في المقتضى  
فلو كان بغيره ما اخرج من الارض ولا غيره القدر بجزء الاول جزء من احد عشر المليون عشرة اجزاء وفي كل واحد من المليون المليون على منع خط و  
الظاهر ان الماء يملك على سببه لعل لان الاشياء تابع له لا الارض في المشقة قول ثالث لا يجرى الجند وهو ان خاضع لغيره ملك ما هاد اعلم له ما يصلح  
لسته ونحوه من المباح وكان جعل الحياض الملك الذي في فضل الكلفة لا يمان يكون مقدرا عليها كما يقدر على تركها وانما يخفى بذلك الاشهر انه  
يملك الماء لانه صان الفاضل الماء المباح كما يملكه الضيق قوله اذا اختلف في ملكية التملك بالخبر كذا في ما سبق اذا بلغ الخاضع لاجلها في  
الاشياء بوصول الخضر في الماء بحيث يكثر من اجنه على قدر علمهم ونفعهم لانه انما يملك بالعمارة والعمارة بالفقه هذا اذا كان العمل على سببه الفقه  
الا ما عبر العمل في المراتب بوضوئه الى شرع الماء ووضوئه الى الجبل بحيث يسيل في التملك الجبل او يجرى من فاضل على سببه لا يملكه بعادة ويتحقق في  
عرق ولو لم ينفذ ذلك كان الفعل الجبل اجنه الاول بغيره كذا في قوله اذا لم ينفذ ذلك كان العمل على سببه لا يملكه بعادة ويتحقق في  
لم ينفذ عن سببه يبيعهم عليهم على قدر انصباهم به ما يفيض من الماء او بالها ياد عليه ان كان منها حاد او يفيض في موضع في المقتضى والاشياء  
تتبع به بالاول من الملاك وهو الذي على فوهة التملك بغيره ماء وشهد بالاول وهو اصله بغيره فاذ منفع من فاضلها جده ارسله الى الشايف  
وهو الذي يملكه سواء استضر الثاني بغير الاول ام لا حتى لو لم يفيض عن الارض شئ وعمل الثاني في رعيه فانه لا يملكه لغيره في المقتضى فاما فاضل منه  
والاصل في هذه المسئلة قبل الاطلاع ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم في سبيل ان لا على النسيق قبل الاضطرار في سبيله الى الاضطرار من طريق الاضطرار

ان يرضى الملوكة من الخاضع  
بئره من غير ان يملك عليه  
وان كان من جافة فان يتم  
او تر اصواته فلا ينجى  
ان نفاست وافر من عظم  
سعة الضياع ولو قيل  
فيهم على قدر انصباهم  
من التملك كان حسنا للثا  
اذا استخرجها من ارضها  
يصير من اولي به فاذا اكلوا  
منه المملوك وكان  
بينهم صلح لم يفتقر  
مده لعل الاشياء اذا  
لم يجرى التملك المباح او قبل  
الوادى بغيره عليه

فيما يفيض من الماء  
الماء

فيما يفيض من الماء  
منه

منه

ملكه





















وهو القاطن عليه من غير مرقبة منه ثم ينفق منه اذا شئ به وبمنه غيره كشأن في الواجب حتى اخذ الصلوات لكل ما قبل بالغ اما الصلوات فليحفظها بالحوادث  
لا كتاب ينفق في ذلك الوالي في حق المرفق عنها من ثبات مالها فان كان الغنط في غلبتها باقلا والا باقلا امانة في العبد فزاد اشبه الحوادث  
له اهلية الحفظ وهل يشترط الاسر لا شئ واو من بعد انظر الى العدة لثالث لا حكم وهو مسائل لا يولى اذ المرحل الاخذ سلطانا ينفق على الصلوات انفق من نفسه

كتاب المظنة

الحق ان يصح اخذها مع حافظة على كماله لان المظن من قوله هو كذا ولا حرك ولا زب لها في غير العتوان ويصح قوله الصلوات لا تأخذها  
الا الصلوات في قوله لا تسلمها ولا يبرحها وحيث باخذها في موضع النفي يوجبها لها الى المالك امن والا فالى الحاكم لانه وليه ويجب ان ينفق  
عليها حفظا لرضيها الحزن عن التلف لا يبرحها بالمظنة كانه عادي لا يملكه يكون من غير ان لا يملك المالك لا يحل له ان يملكه فذا حكم المظن به ينفق ويبرح  
وكذلك انه يتعدا التوصل الى المالك صانعا موامرا للشاعر بالانفاق اذا زال الشئ مع بنية الرجوع للاذن في شئ او لا شئ محسوس من ثلث المظنة  
مثل الوصول الى الحاكم والمالك فانه ماؤها ايضا شرعا وجانب لعدا من سلس ويظهر في شراها الوضوح في المحسوس والنوطة في عدا الرجوع منها  
لانه منبه الى الشئ ولو كان الما حاشا لعتب ما عدا ثلاثة ايام من حين لو خذ ان وبسبب من هذا كذا ان وجد منها اليه ولا يلعبها ونصبت منها  
عنه وراية ان ينفق المصادق انه قال جاني رجل من اهل المدينة فشتلى رجل صابغة قال فامرته ان يحجبها عدا ثلاثة ايام وبسبب من  
صاحبها فان جاء صاحبها او باعها وتصدق بغيرها وهو ان كان سابع من الوجوه الفسار ان يماححو لعلها احبوا ولو ظهر المالك لم يرض بالصلوات  
الضمان له وله ابقاها بغير بيع او ابقاها بثمنها الى ان يظهر المالك او يباين من غير النشاة بحيث اخذ كك تفرغ من كبر من الاموال على العتوان  
يحفظه لما كرها او يبدعه الى الحاكم من غير تعريف قولي ويجوز بنا على انه مال كذا ومن ثم جازيها لزمها المظنة او بدته فليحس حكم ساو الاموال  
ويجوز على جواز المظنة ان كان ما لا يملكه من نفسه الا ان ينفق على غيره كذا في حكمه باقي الكلاب لا ينفق على الاذن وانما خصه بالذكر لان الصلوات  
انفقوا على خير اجمع الدال على كونه ما لا ينفق غيره فندخله في ما ينفق عليه كذا في قوله ويصح من هذا خلاصة هذه المسئلة وانما على اصل  
هوان اللفظة فيها معنى الامانة والولاية في الاصل فان سبيل المظنة سبيل الامانة وهذا التعريف لا يقين الما لا ينفق في الشئ فوض اليه  
كالولي يحفظ ما لا يقوى اما الاكساب في الامانة حيث انه له التملك بعد التعريف اما المظن فيها وفيها احداهما معنى الامانة والولاية لا  
فاجران والتملك منظر في اتم الحكم بالحاضر وبغيره الاخر على الاول والثاني المعنى الاكساب في مال لا امر مقصود بالنظر اليه اولى لان المظن مستقل  
بالانفاق واذا الناس لا ينفقون بالامانة الا بائنا المالك من ينقلون بالاكساب في التملك في التملك في صفات الاسلام والحرية والتكليف  
والعدالة فله ان ينفق ويملك لعلها لانه اهل الامانة والولاية والاكساب ان تختلف بعضها في معنى عتبا ما ذابوا فيه الوجها اذا انقر ذلك  
فالتصديق بالحق اهل الاكساب ليس من اهل الولاية وقد حكم الشيخ فيها ما يجوز معللا من انه اكساب في احتساب الرجوع هذا الوجه هو الوجه الا  
بالعقوب كما يصح منها الاحتياط الاحتشاش والاصطحاب لكن حق الوالي التعريف حيث هو ففلا امر عليه لان التعريف امانة ولا ينفق وليسا من اهلها  
وكذا يلزم اخذها من يدها لان اليد من بوايع الامانة فان تركها في يدها من الوالي لا يجزى عليه حفظا يعلق بها من المال وحقوقه وهذا حق  
فاذا عرفها انتم المصلحة لها فان راها في التملك املكها ورضيتها اباها كما يجوز ان يفرض عليها الا انها في معنى الاقراض وان رابقتها امانة بعد  
وحيث جاز التملك لا يبرحها الاحتياج الى الاقراض بل هو من المرفق وان كانا عتبت بناء على انها اكساب واقصا المص على نقل الخلاف الى  
عن الشيخ مؤذن بالتوقف منه وجهه لثبات كونه اكسابا كذا في قوله لا ينفق على الاكساب بل ينفق على خلافا قولي وفي العبد هذا  
الخلاف مني على الاصل السابق من العبد له اهلية الامانة دون الولاية في اهلية الاكساب من مني على قوله للتملك عند وفاد خلفت جواز النفا  
لذلك فلهب جماعة منهم الله الى الحق معللا بان له اهلية الحفظ كالوديعه زاد بعضهم ان له اهلية الاكساب الاحتشاش واللفظة  
في معناها وان كان الملك للمواري هذا يمتنع اذ لا بد من من سخر من ومنهم ابن الحنفية في المنع لان الغلب فيها الاكساب هو موقوف  
بالنسبة الى من يملكه في جواز النفاق والملك للمواري واللفظة والمواري لا يملك من منتهى شئنا فمرفضها للمواري والاشهر الجواز سواء اذن للمواري  
ام لا وسببنا الجواز قولي وهل يشترط هذا ايضا ما يتجوز على الاصل المذكور فان الكافر والفاقر ليس لها اهلية الامانة والولاية وفيها اهلية  
الاكساب لا يظهر الجواز فيها للمواري ليعقل الاحتشاش خارا حق قولي اذ المرحل اذا وجب بقاء الصلوات في المظن فوضها لغيرها والاحتشاش  
النفقة فان وجب لها كذا في قوله المظنة النفقة من ينفق الما او بامر بالا اتفاق الرجوع ولا اشكال فان هذا الامر وجب عليه الاتفاق عليها  
حفظا لنفسها المحسوس في جواز النفقة على كمالها على تقدير الظهور في الرجوع قولنا انتم هذا ذلك للاذن فيها شرعا وهو يقتضو الرجوع و  
لا بد عدمه الى الاضراب بالانفاق لان انفق ولم يبرح كان الاضراب بالمظن وهو يودي الى السبا عدا هذا للفظه واذها با على كمالها وهو صواب  
باللفظ او بما كمالها وذهب لبراد بسبب ان الرجوع محققا بوجوب الحفظ عليه المستلزم لوجوب الاتفاق وما كان واجبا لا يجوز اخذ العوض عليه بانه انفا  
على مال الغير بغير اذنه ويضعف من استلزام الوجوه من عدم العوض فقد تقدم له نظاير اذن الشاعر قائم مقام اذن المالك قولي اذ كان كذا كذا  
الشيخ وعنه جواز الاتفاق بالظن واللين سواء قلنا بكونه راءا النفقة قلنا بالاتفاق ما الخاذه للمظن من ثلث الاخر من حجابا من الحق من جرد  
الفضل بصلها له اذ لا دليل على سقوطه بغيره من الرهن وبه ينعقد بان الظاهر مركب الدشيب وعلى الذي يركب بشر بالنفقة وكل واحد من الاض  
والدلالة والفرع من قولي لا يضمن للعدوان كالوفاء بالوديعه كذا لو نوى التملك بعدا للغير في الغنط لا يملكه على وجه الضمان بنا  
عليه ولا يبرر الى المالك كذا لو تعطل بالوديعه ثم نوى الحفظ واما الثاني فان ملكه لا يبرر من العجز بل لا يضمنه ضمان العوض قولي فالتشيع  
تفصيل الشيخ بالفرق بين الكبير والصغير انما يحس اذا لم ينفق على الكبير الذهاب على كذا بالابق والا فحقا اخذ وان لم يوجه لانه وانما انما  
في نفسه لكنه غير متخط على كذا وكان كالمال اصاب الذي يخاف لنفقته اما الصغير فكان غير متخط بافع المؤدبات عن نفسه فلا اشكال  
جواز النفاط بل وجب وان كان متميزا بعد على الدفع عن نفسه فالظاهر الجواز الكبير فدا طلق المظن كاشي حقا اخذ من غير ان يبرح جواز المظنة وقد

يخرج به قبل الرجوع الى المظن  
الحفظ وهو لا يتم الا بالانفاق  
والوجوب الرجوع ومما لا ينفق  
الصلوات بالانفاق الثاني  
اذا كان للمظنة نفع داخليا  
المظن للحال قال في بكان  
ذلك بازاء ما انفق ومنه  
ينظر في النفقة وفيه المظنة  
وهي صانعة وهو يشبه  
الثالث لا ينفق الصلوات  
بعد الحول الا في قصد  
التملك ولو قصد حفظها  
لم يضمن الا مع القرض او  
العدوى لو قصد ان يملك  
ثم نوى الاحتفاظ لم يبرر  
الضمان ولو قصد الاحتفظ  
ثم نوى التملك لم يبرر  
يؤخر ان اعتبر في الشئ

كتاب المظنة

كتاب المظنة

كتاب المظنة

كتاب المظنة

كتاب المظنة

از استاد و بچه بهر با حق  
 قان خا صا جها و لا بشد  
 ها او ای بیضا امانه  
 امیر لیمه که او بوبصدق  
 ه ایضا چون فک لالک  
 منبر فوال ایجه امانه  
 لایها امانه و ذریه امانه  
 مشرعه  
 منزه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بشهادتها ان امكن فان تقذرا حصارا الى بلد الحكة وفتا الحكة الى بلاد الشوك وفتحها  
والا لولا ان

- نمائندہ:

کتابخانه

الماء

مطابقاً:







والقوى في ذلك لا يصح ان لا يقصد التملك ولو قبل عليها بعد التعريف خوفاً وان لم يقصد وهو بعيد الخامسة قال الشيخ الملقب  
بغيره في كتابه المالك لا يثبت التملك هو بعيد لان المطالبة تهتبط على الاستحقاق السادسة الملقب وهو من اهل البيت لا كتابه  
الحفظ فلو الملقب الصريح ان لا يثبت التملك هو بعيد لان المطالبة تهتبط على الاستحقاق السادسة الملقب وهو من اهل البيت لا كتابه  
لكن لا يثبت في مال الغير بغير اذنه ولو وقف المالك عليه دار وهذا هو الاشهر ثابته انه يوقف على الملقب بان يقول اخبرت بملكها وعني ان  
الملك انما حصل بالعوض هو المثل والتمتع فاقترأ احبائه واللفظ الذي عليه كالباع اخذ الشئ هذه الاقوال الثلاثة للشيخ او لها في و  
والتمتع ابن ابي عمير في الاماكن والتمتع في قوله وطا والاشهر في قوله اخبرته وقالها انه لا يملك الا بالتمتع بمعنى تمام البيع  
وجوز الاول التعريف الثاني في التملك واللفظ الذي عليه لان ما لم يوقف عليه بانه كان حقها ولو ملك للملقب قبله كان يرجع الى  
المثل والتمتع لا الى الغير وهذا كما فرض عند الشيخ والاصل في الخلاف ان يملكها اهل هو على سبيل المعاوضة لا على الاول اهل هو على سبيل  
الامراض لا على الاول اهل هو على سبيل المعاوضة لا على الاول اهل هو على سبيل المعاوضة لا على الاول اهل هو على سبيل المعاوضة  
او منع ظهور الملك ما كونه على وجه المعاوضة كونه على وجه الفرض لا دليل عليه اما ان الرضا للعائل يوقف الملك على الفرض بل ان الذي وجب  
يوقف على الفرض على الملك الموقوف على الفرض فغير لازم منع توقف جواز النضر على الملك بل على الاذن فيه من المالك والشارع وهو هنا محقق  
ومثله ملك المشتري فاعطاه بالتمتع المرتب جواز على اذن المالك ما يثبت من ان النضر ما يكون نافذ الملك فكيف يحصل منه بغيره المالك  
كعق العبد عن امره **قول** قال الشيخ لا يثبت التملك في ثمن الفدان على المدة في المالك في الجمل ولكن الشك في صحة تمام سببه ما لا يثبتون ومنهم من  
على انه يحصل منه التملك ان يظهر المالك فيكون ذنباً في ثمنه لعمى قوله على المدة في المالك في الجمل ولكن الشك في صحة تمام سببه ما لا يثبتون ومنهم من  
بوجوب ضمان اما الاول فليثبت الملك للمالك قبل التملك قطعاً والاصل في المقام يكون التملك كالمعاوضة اما الثاني فليقولوا ما ذنبها طلبة رثاثة  
وهو يدل على ضمان والاصل في ضمان المالك ثبات المدة عليه والنضر فيه نحو ذنبه في ضمانه فمما عرفت ان المدة في ثمنه في الجمل على ما ذهب اليه  
لا يثبت لعمى قوله فان جاء صاحبها فليبرها والامانة ما لا يثبت من ثمنه **قول** لباقر من حديثنا هو له فليضع به حتى ياتي به طلبة فليبرها اليه فمما  
الصادق في ضمانه فان جاء صاحبها فليبرها والامانة ما لا يثبت من ثمنه **قول** لباقر من حديثنا هو له فليضع به حتى ياتي به طلبة فليبرها اليه فمما  
اكتلموا ولو كانت مضمونة عليه بالتملك لما كانت كالتك ولما كان النضر فيه في ضمانه وان جاء صاحبها فليبرها والامانة ما لا يثبت من ثمنه  
يكون غير مضمون عليه بغيره فليبرها وان جاء صاحبها فليبرها والامانة ما لا يثبت من ثمنه **قول** لباقر من حديثنا هو له فليضع به حتى ياتي به طلبة فليبرها اليه فمما  
عن قوله في الاول ان النضر في مال الغير يجب للضمان لمنع كونه خصوصاً في جوامع يقوم بها فمما اذن المالك هو اذن الشارع وكل منع عموم على ان  
اخذت حتى يرضى ما ياتي من جواز المطالبة بغيره في ثمنه في ضمانه على الاستحقاق ولو لو وقف الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
للمطالبة لان الفرض في ضمانه على غيره مضمون في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
الضمان حاصل لان المانع انما اذا لم يملك المالك استحقاق ان يطلبه اذا طال جبر الضمان ويمنع كون الاذن غير موجب لضمانه فمما اذن المالك هو اذن الشارع وكل منع عموم على ان  
هذا الوجه يعني انه لم يرضى بغيره في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
ويظهر في ان الخلاف في ثمنه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
المعنى على ما ياتي في غير ذلك من احكام الدين وينبغي ان كله على الثاني قبل ظهوره في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
في الاصل بالنسبة الى حفظها وقررها ومعنى الاكتساب الاشياء بالنسبة الى تملكها وان منهم من غلب على معنى الاكتساب منع من المقادير في ضمانه  
الاكتساب ان يصلح الامانة ومنهم من عكس ذلك واعتبر منها احد الايمان اهلها لاكتساب الحفظ يجوز المقادير في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
لها اهلها الحفظ والتعريف في قوله الوفاء في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
من يقول التملك لان اهلها لاكتساب وان امانته ايضا وكذا القولة الفاسق وهل يجردها معاملة الى ان يتم الحول ام يجردها الحاكمين بها الى ان  
يستحقها تملكها من اهلها في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
بينها وبين اللفظ كالعقد وفيه نظر لان الاذن في الوفاء بغيره من قبل المالك بخلاف اللفظ فان اذنه من الشارع ولغيره استنباطه العقد على ان  
الغير في كونه او غير مع على الحاكمين في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
**قول** في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
منها اهلها الاستنباط فان اهلها في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
وجواز استنباطه وان لم يملك والافوى الاول حيث لا يجوز تملكها وكذا القول في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
فمما اذن المالك هو اذن الشارع وكل منع عموم على ان يتم الحول ام يجردها الحاكمين بها الى ان يستحقها تملكها من اهلها في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
صحيح **قول** في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
اما الاول فواضح لانه اهل الوفاء وانما هو على الايمان والامانة ما لا يثبت من ثمنه **قول** لباقر من حديثنا هو له فليضع به حتى ياتي به طلبة فليبرها اليه فمما  
له وجوب المانع في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
خارج من ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
كما لو اذن لغيره في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه  
على ان يملك شيئا او على ان يملك في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه

من الملقب  
لان اهلها طلبة الاشياء  
والاكتساب كذا المدة  
وام الايمان فليبرها  
في طرف الكتاب فليبرها  
اهلها الملك من

في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه

فلا يجوز

في ضمانه في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه على الاستحقاق في ضمانه

















[illegible]



تکالیف مضایب

جلوا من اثار من لاوارث له لثب مال المسلمين كما اطلق الله **قول** ولو مثل لان الفري الموجب لارث مخفى والمانع مبني وجو  
في الاصل للمانع في غير الاصل ولا يرد وارثه وادخرى **قول** ولو كان الوجوب للمانع في كل منها الاول القتل والثاني الكفر فلو انق  
لكافر قريب للقتل ورثه ولم يمنع من اثاره فجاء المانع في الواصلة كما لا يمنع في الوارثة **قول** ولو اسلم هذا مبيعه على الخراف السابق  
ثبت يكون الوارثا لا ماله من يكون كالوارث الواحد نظر الى النظر او كالمعد قبل الفسخ على الرأفة ابتداء بالتفصيل قبل التركة الى الامام وعدمه  
نظرا الاول لا يثبت التسليم بعد من ورثه وعلى الشافعي وهو الذي اخذنا الله في الوضعية فالمراث له وهو الاجود **قول** اقام يكن هذا هو الشبه  
بين الاستحباب وذهب اليه الشيخ واباحه المصنف واكثر المناظر من الاستدلال على الصداقة في رجل يعقل بليل في الامام انه ليس للامام  
ان يعقوله ولان يقتل بالخذلية وهو يقتل بالعدو الخطا وذهب ابن ابي حنيفة الى جواز عقوق غلامه من الفاضل والدينه كغيره من الاولاد بل هو اولي  
بالعقوله وتبرجته الا ان صحة الرأفة وذهاب معظم الاحكام الى العمل بمفهومها مع عدم المعارض بغير العمل بها **قول** الدينه الدينه في  
حكم مال المقتول وان كان نفوذها من اخر الحق الى هي شرط الملك المنقوض لاهل عوق القصر فترها في مصلحتها او لما هو عوق المال والحق  
ومن اهم مصالحها اقله الدين بامان بل بانه لا ضرر فيها في الدين شيئا لان اشرنا اليه من اثار استحقاقها من الحق والدينه كان منعها بالذم فخال  
الحقوق وباللغة الجاهل والمبطل بعد خاتمة وهو شاذ ونسبه بالتقوية بين الواجبة بقتل الخطا وبالعدا اثار ايضا على الدينه على خلاف بعضهم حيث  
فرق بين الدينين فان الفداء بما يوجب الفاضل هو حق الوارث فاذا رضى الدينه كانت عوصا عنه فكانت ابعده عن استحقاق اللب من رتبة الخطا على  
المتم من فعله الدين بالدينه مطر لو كان القتل عدما فاذا الوارث الامتناع من فعل الدين منه من ان اخذ الدينه ليقضي منها دينه فلو كان اشرنا العدم  
لان الفاضل حقه ولعوله ثم وعرضه مطلقا فقد جعلنا لوليه سلطانا نافذا في القتل فمال الشيخ هو منعه حتى يضمن لهم الدين فلهذا يبيع حقه  
استنادا الى ما بناه بصريحه عن عبد الله ولا يظهر الاول **قول** يثبت اختلاف الاحكام في اثار الدين على افعال اهلها وانها تميزت عن غيرها  
من اموالهم بغير الدين في موضع من غير ان يادرب من احد قوله لعامة اولوا الارض من اجمع فصا والشيخ يها من هذا المقرب بالامور  
التي للشيخ في غير اثاره ودينه في القول الاخر لشيخ عبد الله بن سنان عن ابي عبد الله ان امة المؤمنين فخر ان الكفر بها القوم في علي كذا  
الله سبحانه وانما يمكن على المقتول دين الا الاخرة من الامور الاخرى فلا مانع من الاخرى من الدين شيئا ومثلها راد بانه محمد بن قيس عن ابي ابي حمزة و  
رواه عبد بن رافع عن الصادقة وهذه الروايات دللت على حرمان الاخوة للامر المطلق المقترب بها وكانهم عتوا الحكم منهم لثبوتهم به بطريق  
لان الاخوة اقرب من الاخوال باكد منهم غيرهم يستلزم من ماله وهذا القول الجواب عن بعض ما يثاره وكونه خاصة والاخر عامه ولو قيل بقصر الحكم  
بها على موضع التصرف كما في الثالث لا يمنع المقترب بالامر والمقترب بالاربع حد لا غير وهو قول الشيخ في موضع اخر من **قول** ولا يبرأ  
هذا موضع وثق وعلل بان الفاضل يثبت للولي للشيء لا للشيء الزوجية من حيث هي وجبة وجبها واما مع الرضا على الدينه فهو مال وليه في حكم  
غيره من اموال المقتول غير ان يثبتها منها **قول** ولو اخرج الرق والوارث بمعنى ان الرق لا يبرأ مما تركه من ماله من حيث هو فليس من امواله الا ما  
وعلل مع التصرف بانه لو ورث لكان الملك لستين استبدال اجنب من الميت فلا يمكن تورثه منه لا يمكن القول بانه يبرأ المولود من ماله الفداء التسليم على الملك  
لان المولود لا يملك الملك ولو قبله لما ازال عنه بغير سبب شرعي واما مع الرق فبجانب الموت فواضح على القول بانه لا يملك شيئا ولكن لا يظلم المانع على  
هذا التقدير ضرورة كان عليه ان الميت مالا أصلا لا بعد ما فعلوا انما يظهر على القول بانه يملك والى طرح انه ملك غير منعه من اثار التسديد اذا نال  
الملك عز رقبته كما اذا ما في دعوى في ذلك الفرض بالمكاتب لشرط والذم لمرئوقه شيئا والدية ورام الوديعا لشرط ولا يورثون في الفسخ ذلك  
بعضهم من ماله ان المكاتب اذا مات عرقا لم يفضل عن الحق ولو رثه وعرقا وادى فقدم الفسخ **قول** ولو كان الوجوب للمقتول لارثه  
اولد وهو الفريه وانفاد المانع اذ ليس الامنع اية هو غير صالح لا ان يملك المانع هو الرق في الوارث وهو منصف كما من الكفر والقتل ويدل  
على هذا بتصريحه في غير موضع عن ابي عبد الله في عبد مسلم له امة فخير بينه وبين العبد ابن من قبله رايت ان مات امة العبد تركت لاقال له فيها ابنها  
الحديث **قول** ولو كان البني منها كالنبي في اسلامه لفرج في ذلك على هذا الحكم خصوصا في عبد مسلم عن ابي حمزة ومما من اعتق على امره  
مما ان يقيم الميراث فهو له وذر عقوق بعد ما قسم فلا ميراث له وقريب منها راد بانه ابن من سكان عن ابي عبد الله **قول** واذا امة ابن هذا ماله  
الاحكام راد بانه ماله من ماله من ماله على اهل بيته ورواه العامة عن علي واصفا عن ابن مسعود قال بلغوا به ولا فرق في المولود بين المملوك والمملوك  
والدينه واما الولد لا يشرع له في فاضل الرق وان ثبت بعضهم بالحرية والتمتع عن امة الولد محضون بغير رافة فيجعل فيها لانه ذمادة في  
مصلحتها التي نشأ منها اللع من ابي ففتح هذا الطريق ولو كان المكاتب المطلق فلا تى شيئا وعقوبت بحيثانك الى ابي وان كان يبرأ من الميراث  
لان ما قاله جبريل الرق من الارث غير له لا وارث له وبنيو الميراث والعقوبت كما ذكره فان تعدد وجب على غير كفاية وهل يوجب على الاحتياط بعد الشرا  
ام يوجب ثمن امة عن الاحتياط والجماع فلو كرهوا لعقوبته هو الثاني لا يبرأ اولى وحيث يمنع المالك من بيعه يبيع الله يقيده لتوقفه لا اذ هو وان  
بالبيع بالان يده وهو ذلك مقام الميراث فيمضي **قول** ولو فرض موضع الوفاق على الشرا في الجاهل اذ كانت التركة في يده لزمه في مقتدر كان  
ام متعده اما لو قطن عن يمينه او نصبه كل واحد في المقتضى فكان ما امكن منه فلو كان احدهما هو المثل العدم والحق الله والاخر لان الفاضل على  
خلادنا لاصل من وجوب كبره فيقتصر فيه على موضع اليقين ولا يصح العدم الوجوب يخرج منه فاذا وفنا التركة بالقيمة فيبقى الباقي والقول الثاني انه  
يملك منه بحسب لعموم الامر كما يراه من رادوا عنها ما استطاعوا ولا يقطع المصنف بهذا القول فلهذا الشيخ عن بعض اصحابنا وكذا افضل من جند

ولم يزل يردد هذه الأبيات  
 ولما حضرته الوفاة قال  
 بكن هذا والى الصبا  
 المبرور

بجانب  
للطائف وارث  
منعاجبها وارثان  
البراث لادنام  
لواسم الكاف  
والطائف

الميراث امر والله  
اليه وفي قول اخي  
وهما مناسا لى  
الاولى اذا لم يكن  
للمفقول وارث  
سوى الانام فله  
المطالبه بالعقود  
او الدية مع الزم  
وليس له العقول  
فدبره فحكم حال مقتول  
او دبره

[illegible]

وہیستہ عداوت  
بالام فان فیہم خلافت  
ولا یستأخذون  
الفضا من لودع  
انرا فی البندوز  
نفسہا منہا واما

نصيبها  
 الرق يبيع انوث  
 وفي المودع من  
 قلعة وارثه ولو  
 مملوك فالبلد الحرة  
 ولو عبيد دون الرق  
 اشترى  
 في

وَأَن فَرَّبَ لَوْ كَانَ  
الْوَارِثُ نَذِيرًا وَلَهُ  
عِلْمُ مِمَّا يَخْتَارُونَ  
أَسَدُ لَوْ كَانَ الْوَارِثُ

فك  
البا ونبيل  
بما جدد ونحو  
ممن قبله  
يعد ولو قصر  
وبفق الما الذي  
اعطى رقيق  
من التكاثر  
اشتهى الملوك  
سوارث شعوى  
انما يكن لب  
بعض نصيب  
لم الحقد  
الحقد  
غيب كذا  
الضمة  
الضمة  
سكون مساو  
الضمة  
شقى الملو  
الضمة































































كتاب الفرائض

بسم الله الرحمن الرحيم في بيان ما يترتب على الموت من الفرائض...

السند رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوفاة ما لا يشك في الوفاة... خبر الفريضة هو مع ضعف سند ما لا يشك في الوفاة... معونها حتى لم يثبت هذا الجار على جميع الاولاد...

الاولاد من الفريضة... من الاخوة والاولاد... والاولاد من الفريضة...

في بيان ما يترتب على الموت من الفرائض... في بيان ما يترتب على الموت من الفرائض...







هو الاول ان كان خادع البهيمع ماشاء وقد وافته من لدن الصادق قال فان دخل على هذا من المؤمنين لم يكن له وارث فذبح ابنه  
المؤمنين ثم اهل هذا من بعد هو مع ضعفها وارثها لها البديل على ان ذلك على وجه الزور بل اذا كان يكون ذلك بغير علمه واما مع ضعفه فقد اخذ  
من كلام الاصحاب مذهب جماعة منهم ابو جوب حفظه له بالوصاية والد في حق من لم يولد له من الحقوق وذهب جماعة منهم المالك في حق  
والمساكين سواء في ذلك هذا بلده وغيره وهذا هو الصحيح في حق من لم يولد له من الحقوق وذهب جماعة منهم المالك في حق  
صوفى في الفقر والمساكين ان لا يدل على ما واهم من ذلك على كل حال لا يصح فيه الجأر مع الامكان بخلافه لا سيما على كل يد مع عدم  
الايمان فان كان على من اخذ منه قولا فله ان يثبت له ما كان له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
والروايات فاطمة به وما باخذته سيرة ونحوها فيكون الامام مكوون للامام هو الذي يثبت له ما كان له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
وهو رواية من سيرة بطل اسنادها على عجل اهل عن ابي عبد الله قال اذا تزوجت امرأة لامام فله ان يثبت له ما كان له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
الرواية مقطوعة وليس بطلانها على ما يثبت لابي القاسم الوفاق واما ما على من لم يولد له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
عبد الله ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سمعته يقول اني والا فقال ما كان في رجلي من قبلها فقدم الى قال لعبد الله ولرسوله فان كان الله فهو  
لرسوله بغيره حيث شاء وهو الامام فبذلك استدلوا ما لا يثبت له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
مصلحة المسلمين وعبد الله في ذلك لا يثبت له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
والذين منهم الله في كتابه وليس لهم من الجحيم شيء فقولهم ما يؤخذ من الحديث في الاصل من اخذ منه شيئا من غير ان يكون له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
وقد علم من لم يولد له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
بالحكام ما يدل بكونه قولهم من مات لان الامام واثم من لا وارث له كما سبق وما كان من اهل الخرباء غيرهم فقولهم يورث قد علم ان اللسان  
ينطق والافواه لا تتكلم والولد من اللسان والامام من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
ينبغي من اهل البيت ومن ينقر بها من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
ذكرها من امة فلهما السند من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
والقر هذا هو الله ومقتضى الاصول ومعدلو اكثر من الروايات كرواية زرارة عن ابي جعفر ان ابي عبد الله قال لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
وقد سئل من يورثه فقال انه ورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
ذرية وابو عبد الله في الصحيحين يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
عنه جعابا من اصحابنا مع ان هذه اصح سند من ذلك لان العلم الاول اشهر فقولهم في كل امة من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
السواء كما سرق قولهم وهل يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
وطا من اكثر روايات ابو بصير ومحمد بن مسلم وابو الصبا الكوفي في هذا الخبر عن ابي عبد الله وفيها انه يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
ان يورث به الا بالشيخ في اصحنا اسناد الى حسنة الحلبي عن ابي عبد الله في حديث طويل عن جده وطه عليه السلام في الحديث عن ابي عبد الله  
من يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
فان لم يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
فالفضل فيها ما يقيد مع ان الروايات الاولى اشهر واكثر فاعلموا ان قولهم في كل امة من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
استقامت فانها ما يقيد مع ان الروايات الاولى اشهر واكثر فاعلموا ان قولهم في كل امة من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
بها لولده من النصف لثالث فاقدم بعضها ولا ان افرا القدر ما يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
الثاني هذا الخلاف بينه واما الخلاف في دارث الوالد الا بكتاب الله والسنن النبوية  
الاكثر منهم الله على الاخير على الاستصحاب والافراد على القدر على تقدير كونه شهادة فهو لا يتم من الواحد من هاتين الصلح والافراد في غير  
الى الاول نظر الى ان الاول كرامة الهيئة لثبوت النسب فضل العلامة في بعض كتبها فقال انهم ان صدقوا الا بكتاب الله والسنن النبوية  
برؤيته وان كذبهم وورثه وورثه والاشهر ما اخاره الله قولهم لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
النظر الى كونه ابوه ابتداء قبل نفسه باللان والاشهر من اخاره الله قولهم لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
في خلاف احادنا الا بكتاب الله والاشهر من اخاره الله قولهم لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
مع الاجادها قولهم اذا مات هذا الحكم واضح لبقاء النسب بينه وبين من يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
غير المرافعة قولهم لو انكر لاسناده بينهما معا بالنسبة الى الاب كما انقوسب الواحد مثله ولو انكر ولد من اخاه في اللان وفي من كتب  
الحكم بنوار التوابين بالامومة الى قول الاصحاب في رواية فيمنه ومنه كونه الاب احد في من كان يحكم به كونه من ذوات  
استقاء الا بكتاب الله والاشهر من اخاره الله قولهم لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
بان اعياهم الامكان في تقدير الابان في التوابين ايضا لا يلزم من نفي الولد عن الزمان احاد الا بكتاب الله والاشهر من اخاره الله قولهم لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية

هذا هو الصحيح في حق من لم يولد له من الحقوق وذهب جماعة منهم المالك في حق

هو الاول ان كان خادع البهيمع ماشاء وقد وافته من لدن الصادق قال فان دخل على هذا من المؤمنين لم يكن له وارث فذبح ابنه  
المؤمنين ثم اهل هذا من بعد هو مع ضعفها وارثها لها البديل على ان ذلك على وجه الزور بل اذا كان يكون ذلك بغير علمه واما مع ضعفه فقد اخذ  
من كلام الاصحاب مذهب جماعة منهم ابو جوب حفظه له بالوصاية والد في حق من لم يولد له من الحقوق وذهب جماعة منهم المالك في حق  
والمساكين سواء في ذلك هذا بلده وغيره وهذا هو الصحيح في حق من لم يولد له من الحقوق وذهب جماعة منهم المالك في حق  
صوفى في الفقر والمساكين ان لا يدل على ما واهم من ذلك على كل حال لا يصح فيه الجأر مع الامكان بخلافه لا سيما على كل يد مع عدم  
الايمان فان كان على من اخذ منه قولا فله ان يثبت له ما كان له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
والروايات فاطمة به وما باخذته سيرة ونحوها فيكون الامام مكوون للامام هو الذي يثبت له ما كان له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
وهو رواية من سيرة بطل اسنادها على عجل اهل عن ابي عبد الله قال اذا تزوجت امرأة لامام فله ان يثبت له ما كان له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
الرواية مقطوعة وليس بطلانها على ما يثبت لابي القاسم الوفاق واما ما على من لم يولد له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
عبد الله ومحمد بن مسلم عن ابي جعفر قال سمعته يقول اني والا فقال ما كان في رجلي من قبلها فقدم الى قال لعبد الله ولرسوله فان كان الله فهو  
لرسوله بغيره حيث شاء وهو الامام فبذلك استدلوا ما لا يثبت له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
مصلحة المسلمين وعبد الله في ذلك لا يثبت له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
والذين منهم الله في كتابه وليس لهم من الجحيم شيء فقولهم ما يؤخذ من الحديث في الاصل من اخذ منه شيئا من غير ان يكون له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
وقد علم من لم يولد له من الحقوق على كل حال لا سيما على كل يد مع عدم  
بالحكام ما يدل بكونه قولهم من مات لان الامام واثم من لا وارث له كما سبق وما كان من اهل الخرباء غيرهم فقولهم يورث قد علم ان اللسان  
ينطق والافواه لا تتكلم والولد من اللسان والامام من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
ينبغي من اهل البيت ومن ينقر بها من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
ذكرها من امة فلهما السند من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
والقر هذا هو الله ومقتضى الاصول ومعدلو اكثر من الروايات كرواية زرارة عن ابي جعفر ان ابي عبد الله قال لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
وقد سئل من يورثه فقال انه ورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
ذرية وابو عبد الله في الصحيحين يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
عنه جعابا من اصحابنا مع ان هذه اصح سند من ذلك لان العلم الاول اشهر فقولهم في كل امة من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
السواء كما سرق قولهم وهل يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
وطا من اكثر روايات ابو بصير ومحمد بن مسلم وابو الصبا الكوفي في هذا الخبر عن ابي عبد الله وفيها انه يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
ان يورث به الا بالشيخ في اصحنا اسناد الى حسنة الحلبي عن ابي عبد الله في حديث طويل عن جده وطه عليه السلام في الحديث عن ابي عبد الله  
من يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
فان لم يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
فالفضل فيها ما يقيد مع ان الروايات الاولى اشهر واكثر فاعلموا ان قولهم في كل امة من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
استقامت فانها ما يقيد مع ان الروايات الاولى اشهر واكثر فاعلموا ان قولهم في كل امة من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
بها لولده من النصف لثالث فاقدم بعضها ولا ان افرا القدر ما يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
الثاني هذا الخلاف بينه واما الخلاف في دارث الوالد الا بكتاب الله والسنن النبوية  
الاكثر منهم الله على الاخير على الاستصحاب والافراد على القدر على تقدير كونه شهادة فهو لا يتم من الواحد من هاتين الصلح والافراد في غير  
الى الاول نظر الى ان الاول كرامة الهيئة لثبوت النسب فضل العلامة في بعض كتبها فقال انهم ان صدقوا الا بكتاب الله والسنن النبوية  
برؤيته وان كذبهم وورثه وورثه والاشهر ما اخاره الله قولهم لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
النظر الى كونه ابوه ابتداء قبل نفسه باللان والاشهر من اخاره الله قولهم لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
في خلاف احادنا الا بكتاب الله والاشهر من اخاره الله قولهم لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
مع الاجادها قولهم اذا مات هذا الحكم واضح لبقاء النسب بينه وبين من يورثه من اهل البيت والولد من افواه من لا يورثه من اهل الخرباء ولا احد من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
غير المرافعة قولهم لو انكر لاسناده بينهما معا بالنسبة الى الاب كما انقوسب الواحد مثله ولو انكر ولد من اخاه في اللان وفي من كتب  
الحكم بنوار التوابين بالامومة الى قول الاصحاب في رواية فيمنه ومنه كونه الاب احد في من كان يحكم به كونه من ذوات  
استقاء الا بكتاب الله والاشهر من اخاره الله قولهم لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية  
بان اعياهم الامكان في تقدير الابان في التوابين ايضا لا يلزم من نفي الولد عن الزمان احاد الا بكتاب الله والاشهر من اخاره الله قولهم لا يورث من اهل البيت الا بكتاب الله والسنن النبوية









[illegible][illegible]









[illegible]

















كتاب الفرائض

في الميراث... (Marginal note at top left)

هذا الطريق شامل لجميع أصناف التركة... (Main text body)

في الميراث... (Marginal note on left)

في الميراث... (Marginal note on left)

في الميراث... (Marginal note on left)

في الميراث... (Marginal note on left)

في الميراث... (Marginal note on left)







وامتناع من امتنع منه مع كونه لم يجر على غير ظاهر في كونها غير ممكنة بالبطلان في الشريعة على وجهه في ذلك القول ولا يدل على كونه متعطل  
او يحل على من يكره في حقه القضاء ويجوز له ان يذبح ما كان نصبه لفاوض واجبا على الكفاية بالنسبة الى الامام كاذن فانه وان كان للامام  
فلا يطلق الاستصحاب انما في الفرض بان ينصب كل قطرة وضيا بحيث لا يسير على من يكره من قوله الرجوع الى العادة وفي البلدان الكبيرة يجب ان ينصب لكل  
بلد قضيا فاذا علم ان بلادا خال من فاضلهم ان يثبت النيابة فاما من جهة اوبان بامر رجل من اهل البلد بما لشرطه ببناء القضاة فانه لا يثبت احد افراد  
الواجب لا ينعين وجوب تعيينهم واحدا للقضاة على اهل البلد الذين يثبتون النيابة في كل بلد فانه لا ينعين من الزعم اليه او من  
يمكنه من ان يثبتوا الى ان يثبتوا الى ان يثبتوا ولو وجدوا اجتهاد في تعيينهم فلا يثبت ان يكون هناك اشخاص متعلقون صانعون له او واحد  
قاصر ولا يكون هناك صانع ظاهري لكونه موجودا في الواقع ولا يثبت له الامام وعلى نفسه ان يثبتوا لاهل الامام اذ ان بين القضاء واحدا مخصوصا او  
يطلق فخاصا لا لا ان يكون هناك واحد خاصه وبعبارة الامام فلا اشكال في تعيينه لان الواجب الكفاية لا يقتضي تعيينه في كل بلد بل في كل بلد  
والاخر عليه بالجموع انما يثبت لاجل واحد لا لاجل اربعة وهو الخطيب على القبة كره في المعين فاذا انتم اليه الامام فاكدا لوجوب تعيينه لاهل الامام  
فان امتنع وجعلنا كبره او اضربه من غير علة في حق القضاة فان امتنع ذلك لا يقطع عنه الوجوب لانه قادر على تحصيل الشرط  
بالنوبة كما لا يقطع الصلوة عن الحدث بان امتنع من الخطبة فاذا تاب بولي الشئ ان يكون هناك صانع له فطلب الامام منهم واحدا لاهل القبة  
فيجب عليهم الاجابة كفاية فيجوز لكل واحد منهم الامتناع منه على وجه لا يوجب في الحقيقة العامة بل طلبا لاجابة غير مبررة ومن لا يثبتون لاجابة  
فان اجاب واحد منهم سقط عن الباقي وان امتنع الجميع انما وكان حكمهم بالفتوى وجوبا لرجوعه عنه بالنوبة كما سبق في المعين الثالث الصق  
فيها وطلب الامام منهم واحدا بخصوصه فيسقط الوجوب عن الباقي مع اجابته لاهل القبة لا ينعين الامتناع في وجهان من امر الامام به وجوب  
الاجابة وان لم يكن واجبا معينا بولاية وهو الذي اخذنا من الشريعة ومن ان الوجوب في نفسه كفاية لطلب الامام من واحد معين لكونه احدا لا افراد  
الذي يتامى به الواجب لوجوب تعيينه ولا يثبت الواجب الكفاية في غرضه من امتناع من اصل الزام الامام في هذا الحالة لانه لا يثبت في الروم مرة  
مرة فهو متعين في كل الزمان والافوض الامام امر الواجب لوجبه مقتضاه ان يامر واحدا منهم لا ينعينه فالتفريع لاهل القبة لا يثبت  
ان الامام اذا ازم واحدا بعبارة تعيينه وانما يجرى في حق الامام عدم الزام لان الامام لا يثبت واحدا بعبارة تعيينه لانه لا يثبت واجبا عليه وعلى  
غيره كفاية الرابع ان يكون هناك واحد صانع خاصه ولا ينعينه الامام فيجب عليه القيام بعبارة ما يفر من ان الواجب الكفاية في الامام بعبارة  
وعليه على القضاة عليه الواجب لافريقين تعيين الامام له وعبارة لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو متوقف على شرط قادر عليه فيجب عليه  
وهذا هو الدليل الذي اشار اليه الله وهو اختلاف ما ذكرناه الخاص لان الامام لا يثبت الامام بواحد صانع القضاء كونه موجودا في نفس الامر  
فيجب على المنتصف اعلام الامام بعبارة توفيق الواجب اعلامه فيكون واجبا من باب المقتضى كسادس لتوضيح حالها وهناك جماعة  
صالحون لم يوجب عليهم اعلام الامام بعبارة تعيينه بل يوجب عليهم اعلام الامام بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة  
للباطن اعلامه بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة  
ويؤيد ما تقدم ما في ابينا الشرح من خطر ابداء على ائمة وهو عدم المعونة عليهم من الله تعالى لتولي القضاة لاهل الامارة  
فانك ان اعطيتهم على مسئلة وكلتها اليها وان اعطيتهم على مسئلة اعطيت عليها في كل واحد من القضاة من القضاة من القضاة من القضاة  
بذل ما اذا ابدل ما لا يثبت القضاة في جوان صيغتها ان احدها العمل لانه لا يثبت على ذلك في حرة الشئ الجواز لا يفر من رجائه فاذا اؤوض  
مختص بفضله على المال بما ذكره لذلك كما انما اذا اؤوض الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يثبت على ذلك في حرة الشئ الجواز لا يفر من رجائه فاذا اؤوض  
لا يجرى عندنا بالنسبة الى الامام العادل وربما احتل جوان اذ ابدل المال لئلا يثبت على ذلك في حرة الشئ الجواز لا يفر من رجائه فاذا اؤوض  
وكان القضاء حقيقة اجمالا فلا اشكال في جوان بل وجوبه لو كان تولى القضاء لاجبا متوقفا عليه ولكن الاختلاف في الاخذ وكذا يجوز له بدل المال  
عندما ولي لا يفر من الاختلاف في الاخذ ايضا واما بدل المال لغير من هو ملازم للقضاة فان لم يكن نصيبا للقضاة فهو متعلق بغير القضاة  
منه لكن اخذ حرم على الاخذ ما كان هذا هو الحق في كل واحد من القضاة انما اشبه صانع القضاء لانه احدهما اعلام الامام بعبارة  
فلا اشكال في رجاء تقديم الاعمال لكن هل يجوز ذلك العام بغير تولية المقتضى فيه قولان مرتبان على ان يثبت على تعيينه بعبارة تعيينه بعبارة  
ام تجوز في تقديمه من غير قولان للصوتيتين والفقهاء اجمعون لا يثبت الاشارة الى الجعية الاصلية ولما اشهر من ان القضاة كانوا  
يعتقون مع اشهرهم بالاختلاف في الاصلية مع تكرار الامام بعبارة تعيينه من احد من القضاة فيكون اجماعهم على جوان تقديم المقتضى  
مع وجوب الاصل لان تعيينه لا يوجب للمقتضى بوقف على ترجيح القاضي العادل يمكنه الرجوع لقضوه وهذا هو الذي اخذنا من الله في هذه  
المسئلة فحاجا ان نفسه بغير نظر الامام المولى له وهذا معوق على اصل التعليل في هذه المسئلة والثاني هو الاشهر من الاجماع في  
لان النظر بقول الاعمال اقوى منه بقول المقتضى واما في الاول والثاني القضاة بالنسبة الى القضاة كالدلالة فكما يجب القضاة بالدليل  
الراجح يجب تقديم الاصل في دفعه من غير ظاهري الصانعة السابقة من غير هذا فانه قال بعدة بقلته منها وامره بالرجوع الى العالم  
بالاحكام فلت فان كل واحد منها العناد رجلا وكلها اختلفت حديثا قال الحكم بالحكم به اعد لها وادعها في الحديث وادعها ولا  
الامام كما لا يخفى وهذه الامة مستندة الى ما تقدم من الاصل في المسئلة فاصحابنا من القضاة في كل واحد من

وامتناع من امتنع منه مع كونه لم يجر على غير ظاهر في كونها غير ممكنة بالبطلان في الشريعة على وجهه في ذلك القول ولا يدل على كونه متعطل  
او يحل على من يكره في حقه القضاء ويجوز له ان يذبح ما كان نصبه لفاوض واجبا على الكفاية بالنسبة الى الامام كاذن فانه وان كان للامام  
فلا يطلق الاستصحاب انما في الفرض بان ينصب كل قطرة وضيا بحيث لا يسير على من يكره من قوله الرجوع الى العادة وفي البلدان الكبيرة يجب ان ينصب لكل  
بلد قضيا فاذا علم ان بلادا خال من فاضلهم ان يثبت النيابة فاما من جهة اوبان بامر رجل من اهل البلد بما لشرطه ببناء القضاة فانه لا يثبت احد افراد  
الواجب لا ينعين وجوب تعيينهم واحدا للقضاة على اهل البلد الذين يثبتون النيابة في كل بلد فانه لا ينعين من الزعم اليه او من  
يمكنه من ان يثبتوا الى ان يثبتوا الى ان يثبتوا ولو وجدوا اجتهاد في تعيينهم فلا يثبت ان يكون هناك اشخاص متعلقون صانعون له او واحد  
قاصر ولا يكون هناك صانع ظاهري لكونه موجودا في الواقع ولا يثبت له الامام وعلى نفسه ان يثبتوا لاهل الامام اذ ان بين القضاء واحدا مخصوصا او  
يطلق فخاصا لا لا ان يكون هناك واحد خاصه وبعبارة الامام فلا اشكال في تعيينه لان الواجب الكفاية لا يقتضي تعيينه في كل بلد بل في كل بلد  
والاخر عليه بالجموع انما يثبت لاجل واحد لا لاجل اربعة وهو الخطيب على القبة كره في المعين فاذا انتم اليه الامام فاكدا لوجوب تعيينه لاهل الامام  
فان امتنع وجعلنا كبره او اضربه من غير علة في حق القضاة فان امتنع ذلك لا يقطع عنه الوجوب لانه قادر على تحصيل الشرط  
بالنوبة كما لا يقطع الصلوة عن الحدث بان امتنع من الخطبة فاذا تاب بولي الشئ ان يكون هناك صانع له فطلب الامام منهم واحدا لاهل القبة  
فيجب عليهم الاجابة كفاية فيجوز لكل واحد منهم الامتناع منه على وجه لا يوجب في الحقيقة العامة بل طلبا لاجابة غير مبررة ومن لا يثبتون لاجابة  
فان اجاب واحد منهم سقط عن الباقي وان امتنع الجميع انما وكان حكمهم بالفتوى وجوبا لرجوعه عنه بالنوبة كما سبق في المعين الثالث الصق  
فيها وطلب الامام منهم واحدا بخصوصه فيسقط الوجوب عن الباقي مع اجابته لاهل القبة لا ينعين الامتناع في وجهان من امر الامام به وجوب  
الاجابة وان لم يكن واجبا معينا بولاية وهو الذي اخذنا من الشريعة ومن ان الوجوب في نفسه كفاية لطلب الامام من واحد معين لكونه احدا لا افراد  
الذي يتامى به الواجب لوجوب تعيينه ولا يثبت الواجب الكفاية في غرضه من امتناع من اصل الزام الامام في هذا الحالة لانه لا يثبت في الروم مرة  
مرة فهو متعين في كل الزمان والافوض الامام امر الواجب لوجبه مقتضاه ان يامر واحدا منهم لا ينعينه فالتفريع لاهل القبة لا يثبت  
ان الامام اذا ازم واحدا بعبارة تعيينه وانما يجرى في حق الامام عدم الزام لان الامام لا يثبت واحدا بعبارة تعيينه لانه لا يثبت واجبا عليه وعلى  
غيره كفاية الرابع ان يكون هناك واحد صانع خاصه ولا ينعينه الامام فيجب عليه القيام بعبارة ما يفر من ان الواجب الكفاية في الامام بعبارة  
وعليه على القضاة عليه الواجب لافريقين تعيين الامام له وعبارة لان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر هو متوقف على شرط قادر عليه فيجب عليه  
وهذا هو الدليل الذي اشار اليه الله وهو اختلاف ما ذكرناه الخاص لان الامام لا يثبت الامام بواحد صانع القضاء كونه موجودا في نفس الامر  
فيجب على المنتصف اعلام الامام بعبارة توفيق الواجب اعلامه فيكون واجبا من باب المقتضى كسادس لتوضيح حالها وهناك جماعة  
صالحون لم يوجب عليهم اعلام الامام بعبارة تعيينه بل يوجب عليهم اعلام الامام بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة  
للباطن اعلامه بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة تعيينه في وجه الامام بعبارة  
ويؤيد ما تقدم ما في ابينا الشرح من خطر ابداء على ائمة وهو عدم المعونة عليهم من الله تعالى لتولي القضاة لاهل الامارة  
فانك ان اعطيتهم على مسئلة وكلتها اليها وان اعطيتهم على مسئلة اعطيت عليها في كل واحد من القضاة من القضاة من القضاة من القضاة  
بذل ما اذا ابدل ما لا يثبت القضاة في جوان صيغتها ان احدها العمل لانه لا يثبت على ذلك في حرة الشئ الجواز لا يفر من رجائه فاذا اؤوض  
مختص بفضله على المال بما ذكره لذلك كما انما اذا اؤوض الامر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يثبت على ذلك في حرة الشئ الجواز لا يفر من رجائه فاذا اؤوض  
لا يجرى عندنا بالنسبة الى الامام العادل وربما احتل جوان اذ ابدل المال لئلا يثبت على ذلك في حرة الشئ الجواز لا يفر من رجائه فاذا اؤوض  
وكان القضاء حقيقة اجمالا فلا اشكال في جوان بل وجوبه لو كان تولى القضاء لاجبا متوقفا عليه ولكن الاختلاف في الاخذ وكذا يجوز له بدل المال  
عندما ولي لا يفر من الاختلاف في الاخذ ايضا واما بدل المال لغير من هو ملازم للقضاة فان لم يكن نصيبا للقضاة فهو متعلق بغير القضاة  
منه لكن اخذ حرم على الاخذ ما كان هذا هو الحق في كل واحد من القضاة انما اشبه صانع القضاء لانه احدهما اعلام الامام بعبارة  
فلا اشكال في رجاء تقديم الاعمال لكن هل يجوز ذلك العام بغير تولية المقتضى فيه قولان مرتبان على ان يثبت على تعيينه بعبارة تعيينه بعبارة  
ام تجوز في تقديمه من غير قولان للصوتيتين والفقهاء اجمعون لا يثبت الاشارة الى الجعية الاصلية ولما اشهر من ان القضاة كانوا  
يعتقون مع اشهرهم بالاختلاف في الاصلية مع تكرار الامام بعبارة تعيينه من احد من القضاة فيكون اجماعهم على جوان تقديم المقتضى  
مع وجوب الاصل لان تعيينه لا يوجب للمقتضى بوقف على ترجيح القاضي العادل يمكنه الرجوع لقضوه وهذا هو الذي اخذنا من الله في هذه  
المسئلة فحاجا ان نفسه بغير نظر الامام المولى له وهذا معوق على اصل التعليل في هذه المسئلة والثاني هو الاشهر من الاجماع في  
لان النظر بقول الاعمال اقوى منه بقول المقتضى واما في الاول والثاني القضاة بالنسبة الى القضاة كالدلالة فكما يجب القضاة بالدليل  
الراجح يجب تقديم الاصل في دفعه من غير ظاهري الصانعة السابقة من غير هذا فانه قال بعدة بقلته منها وامره بالرجوع الى العالم  
بالاحكام فلت فان كل واحد منها العناد رجلا وكلها اختلفت حديثا قال الحكم بالحكم به اعد لها وادعها في الحديث وادعها ولا  
الامام كما لا يخفى وهذه الامة مستندة الى ما تقدم من الاصل في المسئلة فاصحابنا من القضاة في كل واحد من

كتاب القضاء

الاول من الجائزين نظرا لما اول فليخ كون شريك في الاداء كالمثلية بالنظر الى انفسهم يقتضي تماثلهم بالنظر الى غير ذلك لا يعتبر  
 للشانع واستثناء القضاة مع تفاوتهم في الفضيلة لا يجري على اصول الاحكام كالاجتهاد في العالم عيكة مقرر من الاصل بالاشارة كما يمكن  
 معرفة التماثل لاصل القضي غير واذكر انهم من اجبار نفس الفضول بنظر الامام انما يتم مع قرينة من اطلاقه على احكامه لا في العبد عنه  
 على وجه مما لا يعلم شيئا من قاعده في جميع الاوقات وفي اوقات متفاوتة والمسئلة اهم من كون قريبا بعيدا واما الثاني فنفس كون النظر بقوله  
 الاعلم اقوى مما فان مدارك النظر لا ينضب خصوصاً في المسائل الشرعية فكثيرا ما ظهر بخلاف ان المقضول على ظن القاضيه كغيره من المسائل  
 الاجتهادية وقرئ بين احوال المفسرين وادلة المسند لان استند يمكن ترجيح بعض الادلة بخلاف في العالم بالنسبة الى احوال والروايات  
 في الحكم لكن قد عرفت في طريقها فانما الاستدلال لا يجازيها الا بخيار بعضها بالثبوت من العدة والاملا وعلى القول بترجيح الاصل لا يفرق فيه بين  
 كون الاخر اعدل وعديم اشتركا في اصل القضا لان ما عند القاضيه منها لا يمتنع عن الاجتهاد على ما روي عنه في بعض النسخ المعارض  
 مع سوادها على ما هو عليه الاعلم بالنظر الى ثبوتها في اجازة القاضي لغيره المروج عليه فيحصل من ذلك انه يترجح اعلم اوسع وادع العاظم  
 ومثل هذا يجري في القضاة بالنسبة الى الاستدلال والمنازعة والى وجوب الاعلم هنا لروايات نظر الامام الحارثي في قضائه المقضول  
**قول** اذا اذن اذولى الامام رجلا قضاء فاما ان ياذن لمن لا يستحقه على ما هو عليه او يطلع التولية فان اذن له  
 منه فلا اشكال في جواز من مطاوعى الوجه لما اذن منه من سوا الحاج اليه لا يمنع الام لا كما لو اذن للوكيل للوكيل ان يهاه عن  
 الاستخلاف لم يجز له وان كان نافذة اليه اكثر مما يمكنه القيام لان القضاء موقوف على اذن الامام وقد منع على ظن القاضيه بعد اذ اطلق  
 التولية نظر لان نافذة اليه مما يمكنه القيام به كقضاء بلدة صغيرة فوجها ان صحتها عند الاحكام فان لم يذبح في غير ذلك  
 غير وان لم يمكنه القيام به بما هو عليه كقضاء بلدة من مضاعف او بلدة كبيرة فله ان يستخلف لان قرينة الى ان مشورة بالاذن كما اذاعه مكانا  
 الى ان ان يبيعها هو كما لا يمتنع من اشارة البيع فانه يكون ذنا في فقهه في مذهبهم بذلك بدلا لانه القرينة وكما لو وكله في عمل يجزى مباشرة بنفسه  
 ثم يمتنع في القدر الزائد على ما يمكنه القيام به لم في الكل بينهما اصحهما الاول لان ذلك انما هو المصلحة من القرينة ويحتمل مع الاطلاق  
 حوازا لاختلاف مطاوعى نظر لان نافذة في المصالح العامة فممكن من الاختلاف كادام ولا ينفذ وتوقف نظره الذي من جملة ان يستخلف فيصنف  
 الاول بانه فاسد مع وجود الفارق وانما يصح بنظره في القضاء بغيره لا مطاوعى وجب مجوزا لاختلاف شرطه في الحقيقة ما بشرط في القاضيه لا انقل  
 من عدم جواز من مطاوعى لا يستلزم اشتراطه في غير ذلك فانما يكون مجتهدا لان هو من اية امر خاص لا ينفذ على الاجتهاد كمنع التولية فمقتضاها  
 اليه اذ في الحقيقة فبذل ان يبيع الحاكم اليه دون الحكم فكيف العلم بشرائط ذلك من صحتها يظهر ان المجتهد في حال القضاء لا يمكنه تولية احد الحكماء  
 الناس مطاوعى لان التائب ان كان مجتهدا كان ضارا المستنبط كان المستنبط علمه فلا يترجح حيث لا بشرط الاضيق او قد راي الوصور  
 الى الاضطرار ان كان مقلدا لم يمتنع حكمه مطاوعى وانما يتصور ذلك في القاضي المقتضى من قبل الامام اذا استناب مجتهدا في خصوصه لا في التاب  
 ان هو اوافق اجتهاده الاجتهاد المستنبط عدم بل لو شرط عليه ان لا يحكم الا بمذهب القاضي لم يصح الاختلاف لو استخلف الحكم اعيافة باطل  
 نعم وشرع اليه خصمان ووصفها بحكمه كان كالحكم **قول** اذولى بيت لما جعله مصالح المستنبط التي من عملها القاضي لها من نظام النوع واخذ  
 الحق من الظالم للظالم ولا امر بالعرف يجوز له اخذ الرزق منه عليه مطاوعى انما يكون مقتضا عليه سواء كان له كتابا ام لا لكن بكرة له اخذ مع  
 الكفاية بغير له على غيره من المصالح التي لا كما في لها وان تعذر عليه بغيره الامام او عدم وجود غيره ففي جواز اخذ منه قولان اشهرهما المنع لانه  
 ح وجوده اجبا فلا يجوز له اخذ العوض عنه كغيره من الواجبات والثاني الجواز لعدم وجوده بالوجوب كون من المصالح بل انها ومنع كون فعل الواجب  
 يمنع من اخذ الرزق عليه ولهذا اخذ المجاهدون وهم فائزون باهم الواجبات وعلى كل حال فمع وجوب الكفاية من بيت المال لا يجوز له اخذ من التهمة  
 مقطوع عنها ووجوب الحاجة اليه ففي جواز اخذ منها او من احدتها قولان اشهرهما المنع لانه بمنزلة الرزق المنوع عنها ولا من واجبة فبذل ان لم يكن  
 متبنا ولو اصيل يجوز اخذ الاجرة عليه مطاوعى والمخاض الجواز مع عدم التقبيل خصوص الضرورة وان كان تدبير الرزق والى لما في تركه مع  
 من يتصل هذه الوظيفة الدينية فانما انما له ذلك القضاء بالانكسار بطلت الوظيفة وانما امر به في الرزق والضرر والحق  
 المتبنا شرعا وعقلا بل تكلفه لا لطاق وهذا الدليل انهم يرد مع تعينه ايضا لان وجوبه لا يدفع الضرر الناشئ من الرزق على ضرر الرزق  
 والفسر على الجوع والجهد ثم على تعدد جواربه بوجوه في جواز تخصيص احد هاهنا وبخلافه على المذهب المشترك بينهما او جاز في انا تابع  
 للعمل والمنفعة الحاصلة على الاول هو علمه والثاني محم على الحكم لاداعى المدعى ينبغي ان يكون قابلا بشرطه بل الشرع في سماع الدعوى  
 لا ينعون عن علمه فيمنع شرطه **قول** فاما الشاهد التامقين لاقامة على الشاهد تفهيم لخصا الشهادة منه وكيفية قبول الشهادة  
 ما وجودها يتم بها العدم المعبر به ثبوت الحق لا از يدخلوا ذات الشهادة والقبول على القضاة ليعبر كان الوجوب على العدم منهم كما انما لا اعتبارا  
 الاصحاب عدم جواز اخذ الاجرة عليها مطاوعى لوجوبها في الجملة خصوصاً في التقبيل هذا بالنسبة الى من قبله الشهادة اما الواجب السعي على قائلها  
 الى مؤن في سفره جاز اخذها لان الواجب لا فانه كادك عليه لانه لا السعي فلو كان في كل ان السعي مفقود للوجوب المطلق فيكون واجب  
 ابعنا كاصله **قول** ويجوز للوكون هذه العدة وان كليا من جملة مصالح الاسلام في محل الرزق فربما المال وهو غير محض كونه كماله  
 حناقه كل صلح فمعه نذير من العلوم الشرعية واثمة الصلوات والعدل المراد الشهادة وبعده ذلك المراد يصلح له بول من يده الشار

الاول من الجائزين نظرا لما اول فليخ كون شريك في الاداء كالمثلية بالنظر الى انفسهم يقتضي تماثلهم بالنظر الى غير ذلك لا يعتبر  
 للشانع واستثناء القضاة مع تفاوتهم في الفضيلة لا يجري على اصول الاحكام كالاجتهاد في العالم عيكة مقرر من الاصل بالاشارة كما يمكن  
 معرفة التماثل لاصل القضي غير واذكر انهم من اجبار نفس الفضول بنظر الامام انما يتم مع قرينة من اطلاقه على احكامه لا في العبد عنه  
 على وجه مما لا يعلم شيئا من قاعده في جميع الاوقات وفي اوقات متفاوتة والمسئلة اهم من كون قريبا بعيدا واما الثاني فنفس كون النظر بقوله  
 الاعلم اقوى مما فان مدارك النظر لا ينضب خصوصاً في المسائل الشرعية فكثيرا ما ظهر بخلاف ان المقضول على ظن القاضيه كغيره من المسائل  
 الاجتهادية وقرئ بين احوال المفسرين وادلة المسند لان استند يمكن ترجيح بعض الادلة بخلاف في العالم بالنسبة الى احوال والروايات  
 في الحكم لكن قد عرفت في طريقها فانما الاستدلال لا يجازيها الا بخيار بعضها بالثبوت من العدة والاملا وعلى القول بترجيح الاصل لا يفرق فيه بين  
 كون الاخر اعدل وعديم اشتركا في اصل القضا لان ما عند القاضيه منها لا يمتنع عن الاجتهاد على ما روي عنه في بعض النسخ المعارض  
 مع سوادها على ما هو عليه الاعلم بالنظر الى ثبوتها في اجازة القاضي لغيره المروج عليه فيحصل من ذلك انه يترجح اعلم اوسع وادع العاظم  
 ومثل هذا يجري في القضاة بالنسبة الى الاستدلال والمنازعة والى وجوب الاعلم هنا لروايات نظر الامام الحارثي في قضائه المقضول  
**قول** اذا اذن اذولى الامام رجلا قضاء فاما ان ياذن لمن لا يستحقه على ما هو عليه او يطلع التولية فان اذن له  
 منه فلا اشكال في جواز من مطاوعى الوجه لما اذن منه من سوا الحاج اليه لا يمنع الام لا كما لو اذن للوكيل للوكيل ان يهاه عن  
 الاستخلاف لم يجز له وان كان نافذة اليه اكثر مما يمكنه القيام لان القضاء موقوف على اذن الامام وقد منع على ظن القاضيه بعد اذ اطلق  
 التولية نظر لان نافذة اليه مما يمكنه القيام به كقضاء بلدة صغيرة فوجها ان صحتها عند الاحكام فان لم يذبح في غير ذلك  
 غير وان لم يمكنه القيام به بما هو عليه كقضاء بلدة من مضاعف او بلدة كبيرة فله ان يستخلف لان قرينة الى ان مشورة بالاذن كما اذاعه مكانا  
 الى ان ان يبيعها هو كما لا يمتنع من اشارة البيع فانه يكون ذنا في فقهه في مذهبهم بذلك بدلا لانه القرينة وكما لو وكله في عمل يجزى مباشرة بنفسه  
 ثم يمتنع في القدر الزائد على ما يمكنه القيام به لم في الكل بينهما اصحهما الاول لان ذلك انما هو المصلحة من القرينة ويحتمل مع الاطلاق  
 حوازا لاختلاف مطاوعى نظر لان نافذة في المصالح العامة فممكن من الاختلاف كادام ولا ينفذ وتوقف نظره الذي من جملة ان يستخلف فيصنف  
 الاول بانه فاسد مع وجود الفارق وانما يصح بنظره في القضاء بغيره لا مطاوعى وجب مجوزا لاختلاف شرطه في الحقيقة ما بشرط في القاضيه لا انقل  
 من عدم جواز من مطاوعى لا يستلزم اشتراطه في غير ذلك فانما يكون مجتهدا لان هو من اية امر خاص لا ينفذ على الاجتهاد كمنع التولية فمقتضاها  
 اليه اذ في الحقيقة فبذل ان يبيع الحاكم اليه دون الحكم فكيف العلم بشرائط ذلك من صحتها يظهر ان المجتهد في حال القضاء لا يمكنه تولية احد الحكماء  
 الناس مطاوعى لان التائب ان كان مجتهدا كان ضارا المستنبط كان المستنبط علمه فلا يترجح حيث لا بشرط الاضيق او قد راي الوصور  
 الى الاضطرار ان كان مقلدا لم يمتنع حكمه مطاوعى وانما يتصور ذلك في القاضي المقتضى من قبل الامام اذا استناب مجتهدا في خصوصه لا في التاب  
 ان هو اوافق اجتهاده الاجتهاد المستنبط عدم بل لو شرط عليه ان لا يحكم الا بمذهب القاضي لم يصح الاختلاف لو استخلف الحكم اعيافة باطل  
 نعم وشرع اليه خصمان ووصفها بحكمه كان كالحكم **قول** اذولى بيت لما جعله مصالح المستنبط التي من عملها القاضي لها من نظام النوع واخذ  
 الحق من الظالم للظالم ولا امر بالعرف يجوز له اخذ الرزق منه عليه مطاوعى انما يكون مقتضا عليه سواء كان له كتابا ام لا لكن بكرة له اخذ مع  
 الكفاية بغير له على غيره من المصالح التي لا كما في لها وان تعذر عليه بغيره الامام او عدم وجود غيره ففي جواز اخذ منه قولان اشهرهما المنع لانه  
 ح وجوده اجبا فلا يجوز له اخذ العوض عنه كغيره من الواجبات والثاني الجواز لعدم وجوده بالوجوب كون من المصالح بل انها ومنع كون فعل الواجب  
 يمنع من اخذ الرزق عليه ولهذا اخذ المجاهدون وهم فائزون باهم الواجبات وعلى كل حال فمع وجوب الكفاية من بيت المال لا يجوز له اخذ من التهمة  
 مقطوع عنها ووجوب الحاجة اليه ففي جواز اخذ منها او من احدتها قولان اشهرهما المنع لانه بمنزلة الرزق المنوع عنها ولا من واجبة فبذل ان لم يكن  
 متبنا ولو اصيل يجوز اخذ الاجرة عليه مطاوعى والمخاض الجواز مع عدم التقبيل خصوص الضرورة وان كان تدبير الرزق والى لما في تركه مع  
 من يتصل هذه الوظيفة الدينية فانما انما له ذلك القضاء بالانكسار بطلت الوظيفة وانما امر به في الرزق والضرر والحق  
 المتبنا شرعا وعقلا بل تكلفه لا لطاق وهذا الدليل انهم يرد مع تعينه ايضا لان وجوبه لا يدفع الضرر الناشئ من الرزق على ضرر الرزق  
 والفسر على الجوع والجهد ثم على تعدد جواربه بوجوه في جواز تخصيص احد هاهنا وبخلافه على المذهب المشترك بينهما او جاز في انا تابع  
 للعمل والمنفعة الحاصلة على الاول هو علمه والثاني محم على الحكم لاداعى المدعى ينبغي ان يكون قابلا بشرطه بل الشرع في سماع الدعوى  
 لا ينعون عن علمه فيمنع شرطه **قول** فاما الشاهد التامقين لاقامة على الشاهد تفهيم لخصا الشهادة منه وكيفية قبول الشهادة  
 ما وجودها يتم بها العدم المعبر به ثبوت الحق لا از يدخلوا ذات الشهادة والقبول على القضاة ليعبر كان الوجوب على العدم منهم كما انما لا اعتبارا  
 الاصحاب عدم جواز اخذ الاجرة عليها مطاوعى لوجوبها في الجملة خصوصاً في التقبيل هذا بالنسبة الى من قبله الشهادة اما الواجب السعي على قائلها  
 الى مؤن في سفره جاز اخذها لان الواجب لا فانه كادك عليه لانه لا السعي فلو كان في كل ان السعي مفقود للوجوب المطلق فيكون واجب  
 ابعنا كاصله **قول** ويجوز للوكون هذه العدة وان كليا من جملة مصالح الاسلام في محل الرزق فربما المال وهو غير محض كونه كماله  
 حناقه كل صلح فمعه نذير من العلوم الشرعية واثمة الصلوات والعدل المراد الشهادة وبعده ذلك المراد يصلح له بول من يده الشار

من جاز في جواز اخذ الرزق منه عليه مطاوعى انما يكون مقتضا عليه سواء كان له كتابا ام لا لكن بكرة له اخذ مع الكفاية بغير له على غيره من المصالح التي لا كما في لها وان تعذر عليه بغيره الامام او عدم وجود غيره ففي جواز اخذ منه قولان اشهرهما المنع لانه ح وجوده اجبا فلا يجوز له اخذ العوض عنه كغيره من الواجبات والثاني الجواز لعدم وجوده بالوجوب كون من المصالح بل انها ومنع كون فعل الواجب يمنع من اخذ الرزق عليه ولهذا اخذ المجاهدون وهم فائزون باهم الواجبات وعلى كل حال فمع وجوب الكفاية من بيت المال لا يجوز له اخذ من التهمة مقطوع عنها ووجوب الحاجة اليه ففي جواز اخذ منها او من احدتها قولان اشهرهما المنع لانه بمنزلة الرزق المنوع عنها ولا من واجبة فبذل ان لم يكن متبنا ولو اصيل يجوز اخذ الاجرة عليه مطاوعى والمخاض الجواز مع عدم التقبيل خصوص الضرورة وان كان تدبير الرزق والى لما في تركه مع من يتصل هذه الوظيفة الدينية فانما انما له ذلك القضاء بالانكسار بطلت الوظيفة وانما امر به في الرزق والضرر والحق المتبنا شرعا وعقلا بل تكلفه لا لطاق وهذا الدليل انهم يرد مع تعينه ايضا لان وجوبه لا يدفع الضرر الناشئ من الرزق على ضرر الرزق والفسر على الجوع والجهد ثم على تعدد جواربه بوجوه في جواز تخصيص احد هاهنا وبخلافه على المذهب المشترك بينهما او جاز في انا تابع للعمل والمنفعة الحاصلة على الاول هو علمه والثاني محم على الحكم لاداعى المدعى ينبغي ان يكون قابلا بشرطه بل الشرع في سماع الدعوى لا ينعون عن علمه فيمنع شرطه **قول** فاما الشاهد التامقين لاقامة على الشاهد تفهيم لخصا الشهادة منه وكيفية قبول الشهادة ما وجودها يتم بها العدم المعبر به ثبوت الحق لا از يدخلوا ذات الشهادة والقبول على القضاة ليعبر كان الوجوب على العدم منهم كما انما لا اعتبارا الاصحاب عدم جواز اخذ الاجرة عليها مطاوعى لوجوبها في الجملة خصوصاً في التقبيل هذا بالنسبة الى من قبله الشهادة اما الواجب السعي على قائلها الى مؤن في سفره جاز اخذها لان الواجب لا فانه كادك عليه لانه لا السعي فلو كان في كل ان السعي مفقود للوجوب المطلق فيكون واجب ابعنا كاصله **قول** ويجوز للوكون هذه العدة وان كليا من جملة مصالح الاسلام في محل الرزق فربما المال وهو غير محض كونه كماله حناقه كل صلح فمعه نذير من العلوم الشرعية واثمة الصلوات والعدل المراد الشهادة وبعده ذلك المراد يصلح له بول من يده الشار





كتاب القضاء

وعودها بخلاف الى دليل وبعيد الفرق بين ما بين دل سماعا لا محذور كالجون فبقوا الاول في الاول والاول في الثاني لان الاصل في  
 كالتوا الذي هو دل سماعا ولا يملك منه غالبا والفرق واضح والثاني يجوز مع ظن لا يملك القضاء ويكونه غلبة الظن نظر الى المضطحة الكلية  
 وان لم يظهر خلل فان لم يكن ثم من يصلح للقضاء غيره لم يخرج عنه وان كان هناك صالح فان كان ام من جازع له به وان كان مثله وودنه فان كان  
 في غير المضطحة قبل لم يخرج عنه لعدم مقتضى له وقد ثبت ولا يثبت شرعا بالتولية فلا يبرأ من احوال شتى ولا من عروج خبره العيب فيه عرصة القمع  
 فمن ليس بعقد وح ومن يجوز غير مضطحة لان ذلك حق للامام فله اخذ متى شاء واعطاه غيره فيجب طاعته في ذلك كغيره وهذا البحث قبل الجدل  
 على اصول الاصحاب لان الامام لا يفعل الا ما هو المصلحة وبنا سبب المشرع وانما يفرغ هذا الامكان من يجوز ما منه من يتقرب خلاف المشرع وحسب  
 بعزله الامام على وجه يصح منه غير ان يخرج عنه بلوغه الخبر كالمكمل منه قوله ان اظهرها الثاني لعظم الضرر في رد افضله بعد العزل وقبل بلوغ  
 الخبر يكون الحكم منه اول من لو كمل هذا اذا عرله لفظا او كتب اليه في غير ذلك او انت معزول اما اذا كتب اليه اذا كان في مكان معزول لم ينزل  
 من قبله بل يملك الكتاب بحال وان كتب اليه اذا فوض كتابا من معزول لم ينزل قبل الفرائض ثم ان فوضه بنفسه فذاك وان فوضه لغيره فان احدا  
 لا ينزل نظر الى صوت اللفظ والثاني لانظر الى المعنى فان عارض الامام اغلامه صوت الحال لا فوضه بنفسه ولو كان متباغضا على  
 جواز ضرر عليه فالحكم بالاقتدار اظهر مع احتمال الغم نظر الى مدلول اللفظ ومثله في اختلاف اللفظ والمعنى اطلاق الكتاب على مجموع وعمل  
 القابضة المضطحة ونظيرها لثلاثة في اللفظ فبعض الكتابية بحيث تعدت قرائنه فانه لا يصدق فيه اية الكتاب ان جعلنا المقدم المضاف بعين  
 للعو كما هو في المحققين من الاصوليين فداشنا اليه سابقا وكذا القول في بلوغه هذا بحسب اللفظ واما بالنظر الى المعنى فالمعنى بلوغه فاصيد  
 الخبر وولاه ما يحضرك الغرض وان لم يتم القراءة مع امكانها فاضلا عن غير ما مضى فلهذا في بعض فرائضها اعادة اللفظ وان بقي  
 عندها كالبسطة والخبر ونظيرها في قولهم اذا مات اختلف كلام الشيخ وغيره من الفقهاء فيها لو كانت تام الاصل هل ينزل القضاء ام لا  
 فقبل ينزلون مط لا يبرأ من نوابه ولا يبرأ من نوابه فخرج على لانه فاذا زال الاصل بقدر الفرض وقبل لا ينزل لان ولا يبرأ من نوابه فخرج على لانه فثبت شرعا ان ينزل  
 على الاقتدار من الضر العام الاتي بالخلق ليجوز السداد غير الحكم الى ان يحدد دلالة الامام الاتي فباب فبعض المصالح والاطهر الاول عند بطلان هذا  
 في ولايته لعينه حال الغيبة وان الامام الذي جعله فاضلا وخامسا وقد مات فجزى في حكمه ذلك الخلف المذكور لان الاصحاب مطبقون على اعتبار  
 تلك التولية فانه لا يملك التولية الخاصة بل حكمه بمقتضى ذلك فاعلامه يكون من اهل الولاية على ذلك كاعلامه يكون له اعدل مقبولا التمهاده وروى  
 البند مقبول الخبر بعينه للعرفه بحيث **قوله** ولو مات القاضي اذا مات القاضي انزل بموته كل نائب في شغل كنج على منشا وغائب سماع  
 في حادثة معينة بغير خلاف وفي المصنفين في شغل عام كقوام الايام والوفوف جهات اشياء من الوجوه في نواب الامام من حيث البقية ومن توجب  
 الضم ولو كانتهم الى ان يحدد الولاية واما نوابه في القضاء فغير لهم وجها فاعلمها الله احدها من مط لان الاستنابة مشروطة باذن الامام فانه  
 عن القاضي كالتائب عن الامام فلا ينزل بموت القاضي فاضلا والواسطه كما لا ينزل وكمل الوكيل اذا كان قد اذن له في توكيله عن الموكل والثاني لانظر الى  
 لا نفعه وكما لو كمل عنه في غير موته ونوع من كون الاطلاق قبضه كونه نائب عن الامام وهذا هو الذي يخاره الله وفي كل القولين على الخلافهما  
 اشكال ما الاول فلان التائب بعد يكون مستند الى المرائن الاحوال كاشاع الولاية والتائب فيها ليس نائب عن الامام بل عن القاضي ولم يحصل من  
 الامام ما يقتضى الاذن لفظا حتى يوافق الاستنابة مشروطة باذن الامام ولو سلم ان التولية على هذا الوجه اذن في المعنى لم يدل على كونه اذنا في  
 استنابة عن الامام بوجه من الدلائل واما الثاني فلان من جملة الاسماء ان يكون الامام فاذن لغيره في الاستنابة اما مط او عن الامام فلا  
 يتحقق الحكم مط يكون التائب لاجل الاستنابة فيجوز على هذا وجهه ان هو ان القاضي لم يكن تادونا في الاستخلاف لفظا بل استخلاف بناء على جواز  
 مط اذ في شهادة الفرائض بغير خلفه بموته لان الاستخلاف في هذه الحالة ان يكون جوازه مشروطا باحاطة فكان ان اشككنا في العمل والاصل  
 فاذا اذنت لا يثبت بطلان المعاونة انما الحكم الحاجة لتمامها لان الخليفة كالموكل حيث جازها فاما مط فبطل بموت الموكل لانه كالغير بضاد وان لم يكن محام  
 وان كان تادونا في الاستخلاف نظر ان قال استخلاف عني استخلاف بغير خلفه لانه ما دون من جهة الامام فكان الاول صغيرا في التولية وان قال  
 استخلاف عن نفسك واطلاق انزل بغير عرض المعاونة وبطلانها بطلان ولا يثبت وهذا البحث قد مضى مثله في وكيل الوكيل عند موت الوكيل الوكيل  
 وموكله الامام بنفسه نائب عن القاضي فحق انزل بموت القاضي وجها واولى الله هنا لانه تادون من جهة الامام الا ان يكون اذن من جهة التائب  
 عن القاضي من بعده كالأول **قوله** اذا افضت اذا افضت المضطحة عند الامام تولية من سبب كل شرائط القضاء بان كان فاضلا في العلم والعلم والعدا  
 في جواز توليته عندنا ونجعل احدى الشرط المقتضى لفساد المشرط لقول النبي صلى الله عليه وسلم القضاء ثلاثة اشان في النار وواحد في الجنة ويصل  
 الذي في الجنة من علم الحق وقضى به وقد تقدم من يكون في اهل النار لا يبرأ من تولى ولا لا يجوز ذلك في الفتوى في القضاء اولى والثاني  
 الجواز نظر الى وجود المضطحة الكلية التي هي الاصل في شرع الاحكام ولو وقع مثله في زمن على عهد كان في شرعها القضاء مع طوعها فانه في  
 الاحكام الناجمة للعدالة التي احدا لشرائط واجب ان وقوعه منه لغيره وانما يكون محذور في موضع بلخياره والفران شاهدة بخلاف ذلك وانه  
 انما يبرأ على طريقة الشافعيين حيث كل متوليا من قبلهم فلم يمكنه المشاركة والمخالفة كاعلم من سيرة في مزر لا منه وشار الله الى جواز  
 وهو انه وان كان بحسب الصورة مفوضا اليه القضاء وراضيا بحكمه الا انه في العمل لا يكون بل كان يشاركه فيما يفتنه من يكون هو الحاكم  
 الواضحة لا المصححة وقد روي عن هذا الجواب هشام بن سالم في الحسن عن عبد الله بن عمار في اهل اليمن في شرعها القضاء اشترط عليه ان

من كمل في حقه من غير  
 ان يبرأ من نوابه  
 التبرع في  
 الاستنابة  
 الامام فانما الاستنابة  
 التي هي في حقه من غير  
 ان يبرأ من نوابه  
 انظر الى القضاء  
 وقال في المصنفين  
 لان ولا يبرأ من نوابه  
 فلا ينزل بموت  
 اشبه لوموا القاضي  
 الاصل لم ينزل  
 عند لان الاستنابة  
 مشروطة باذن الامام  
 فان اشبه بها لانا  
 صديق من الامام  
 فلا ينزل عنده  
 الواسطة والقول  
 بانظر الى المشروطة  
 اذا افضت المضطحة  
 فلو لم يكن له يستكمل  
 الشرط انقضت  
 ولا يبرأ من نوابه  
 فبطل الامام كما سبق  
 بعض الفرائض في  
 على طلب التسليم واما  
 منع من ذلك فانه  
 عليه السلام لم يكن  
 يفيض في استخلافه  
 ولا يبرأ من نوابه  
 ما يفتنه منكون  
 موكله الحاكم  
 الواقعة لا المستند  
 من

في حقه من غير  
 ان يبرأ من نوابه  
 التبرع في  
 الاستنابة  
 الامام فانما الاستنابة  
 التي هي في حقه من غير  
 ان يبرأ من نوابه  
 انظر الى القضاء  
 وقال في المصنفين  
 لان ولا يبرأ من نوابه  
 فلا ينزل بموت  
 اشبه لوموا القاضي  
 الاصل لم ينزل  
 عند لان الاستنابة  
 مشروطة باذن الامام  
 فان اشبه بها لانا  
 صديق من الامام  
 فلا ينزل عنده  
 الواسطة والقول  
 بانظر الى المشروطة  
 اذا افضت المضطحة  
 فلو لم يكن له يستكمل  
 الشرط انقضت  
 ولا يبرأ من نوابه  
 فبطل الامام كما سبق  
 بعض الفرائض في  
 على طلب التسليم واما  
 منع من ذلك فانه  
 عليه السلام لم يكن  
 يفيض في استخلافه  
 ولا يبرأ من نوابه  
 ما يفتنه منكون  
 موكله الحاكم  
 الواقعة لا المستند  
 من















كتاب القضاء

على وجوب العلم بوجودها لان الالباب المطلقة افقت قول المسلمين بانها تشمل باطلا من الفاسق وغيره واية الوصف بالعدالة لا تدل على انما زيد  
وهو اعتقاد ان لا يكون فاسقا اما اثبات وصف اخر ازيد على عدم العلم بالفسق فلا واية السماع وبالحجة فالحكم بدعي ان هذا المجهول  
ظاهر مع الجهل بحال المسلمين فتاولة الابن واما الولاية فتدفع قصود لانهما على مطلوبهم في طريقها جماعة منهم الحسن بن علي بن ابي طالب والظاهر ان المراد منها  
اثبات فضل الحسن وابوه على غايته ان يكون محققا لهما وهو كان في ضعف السند وقلة تواتر موثقي وهو مشترك بين جماعة منهم الضعيف  
هذا والفتنة ثم هو معارض بر ابي عبد الله بن ابي عوف وهذا ما يدل على خلاف ذلك وسببا واليه ذهب الشيخ في مدعي اجماع الفريقين وانما الجدل  
معهما والمصدق كتاب الاشراف طاهر اوفى المصدقين لم يصحوا في عباداتهم باحد الامر بل كل ابراهيم يحملها ويحرف هذا الفريق في الالباب  
اشرافا اليها وطول من روايته في حقه عن ابي عبد الله في اربعة شهادات على رجل يحسن بالقول فاحسن اثنان ولم يعد الاخوان قال فقال  
اذا كانوا اربعة من المسلمين ليس يعرفون بشهادة الروايات من شهادتهم جميعا وانهم اجمعوا على الذي شهدوا عليه انما علمهم ان يشهدوا انما انما  
به وعلموا وعلى الولى ان يجزئهم انهم الان يكونوا مفردين بالفسق وداه بوسع بعض رجاله عن ابي عبد الله قال سلمته عن البيهقي في الحديث  
على الحق ايجل الفاسق ان يقض يقول البيهقي من غير مسئلة اذا لم يعرفهم قال خمسة اشياء يجب على الناس الاخذ بها في الحكم الاول ان لا يسمعوا  
الموارث والذبايح والشهادات اذا كان ظاهره ظاهرا ما يؤمنوا بآثاره شهادته ولا يثبتوا على ما تروا به العلانية شيئا قال سئل باعدي  
عن شهادته من بلغه بالحكم قال لا بأس اذا كان لا يعرف يقض وداه عبد الله بن المغيرة عن الرضا قال كل من ولد على الفطرة وعرف بصلاح في نفسه  
جازت شهادته وصححه وبصير قال سئل باعدي الله عما يرد من الشك قال الطبري والنهم الحنفية قال قلت الفاسق والخائن قال كل هذا يجل  
في الظن وفي معتقنا هارون بن عبد الله بن عثمان وسليمان بن خالد عنه وقد اكلوا كل يوم باسناداه الى سلمة بن كهيل قال سمعت عليا بن يقطين يقول لشيخ في حديث  
طويل اعلم ان المسلمين عدول بعضهم على بعض الا محلول في حلالهم بيب منها ومرفق لشهادة زورا وظن في معنى هذه الاخبار وجها وطريق  
بعضها وان ضعف كذا يصح شاهد اجمع ما اعتبر اسناده وثوبه والاشيخ وفي الاسنيد المار في خبرنا انك يقضون السابق ثم ذكر خبر يونس بن الراسل  
الحافله قال لا تروا في الخبر الاول من وجهين احدهما انه لا يجب على الحاكم ان يقض عن موطن الناس وانما يجوز ان يقض بشهادتهم اذا كانوا على  
الاسلام والامانة وان لا يعرفهم بما يصدقهم ويوجب في شهادتهم مما يكلف النفس عن موطن الناس وانما يجوز ان يقض بشهادتهم اذا كانوا على  
جميع الصفات المذكورة في الخبر الاول من غير علمهم لان جميعها يوجب القبول لشهادة الاشياء ان يكون الثقة بالصفات المذكورة في الخبر الاول  
الاخبار عن كونها فادعى لشهادته وان لم يزلما النفس عنها والمسئلة والتجسس عن خصوصها وانتفاها وبكونها فادعى في ذكرها انه ينبغي قبول شهادتها  
ان كان ظاهر الاسلام لا يعرف منه شيء وهذا الاشياء انه عرف منها احدها فخرج ذلك في شهادته اسند على هذا في الخبرين السابقين وهو  
دل على احتياطه في الشهادة وكان مال الية في طوائف وكان في فقهنا على اعتبارنا فقهنا روايت ابي يعقوب الشافعي وقال في عقيدته ان يكون في الاسلام  
وانبغي عليه الاجماع والاخبار انما البحث عن عدالة الشهود كان في اهل العلم التي لا في اهل التصايف ولا اهل النابغة وانما هو شيء احدهم شريك بين  
الله الفاسق لو كان شرطا اجمع اهل الامم على كرهه وبآية هذه القول وان كان امنز وليلا واكثر روايته وخال السلف فيهم مذهبهم وبدونه  
لا يكاد يتصور الاحكام للحكام خصوصا في المدن الكبيرة والقضاة المتقدمين في اهلها الكمال لان بالذهاب لجملة فقهنا وفدقه غافر زناه ان لقولنا الشيخ  
روايات لا زوايه واحدة شاذة كما ذكر المصنف والطائفة اذ اربابنا شاذة من سلة يونس بن جابر انها هي الصريحة في المطاوعة ذكرها جماعة دليل على  
ذلك القول مقصود من علمها ولم يضرها خصوصها واية الصريح وهي احوالنا وسندا ولقد اخرجنا في الحديث استدل لا شرط اظهروا  
العدالة بعد ان اختاره يقول ان الظاهر انما يحصل بالخيار العدل دون الفاسق ومع امتلاء الظن لا يجوز الحكم بشهادة واية دليل على هذا المصروفان  
في كلام في شهادة المشكوك الفاسق وبعض استور الجيوش في يحصل الظن بعد فهم اذ بين بعض مظاهر العدالة فضلا عن حصول الظن في  
خبرهم وايضا فان الظن ليس بشرط واما الشرط شهادة من رضى الشارع دليلا سواء في الحكم صدقة ام لا وتفرج عنه ما اجاب الله عن قوله ان  
الاصل في السلم العدالة وان الاسلام يقضيها بمقتضى ان المسلم اذ ابرأ اليها لا انه يقضيها امضا بجمع من لا يقض ويقول الشهادة مبنية على اليقين لا الجور  
وانما جبر ان الاعتبار في العدالة عند بعض مظاهرها ايضا اليقين لا الجور الظن وان امكن خلافه في نفس الامر والاجماع والتمع من الغيب عن شرطها  
انما ان شرطها حجة الى هذه التكافؤ التي لا يطالبوا الدعوى في قولهم ولو كان بانها هذا الحكم جاز على القولين وجهه بفضه ظن في هذا الشرط العجيب  
الشهادة كمالها وان كان البناء على الظاهر لا يبرهن على بطلانها وهذا الشرط يقتضيه الشرط لان الفرض هو الفسوق وعدم شرط في قبولها سواء  
القول ان كتمانها من غير انما مذهبنا العدل في قولهم ولا يجوز بناء على اعتبار ظن في العدالة كاسلف من كفى الاسلام وجعله دالا على العدالة اكثر من  
في القول في العدالة لا يفتقر ان يكون مذهب الجور من غير ان يطلع على باطن امره بالمعاشرة والله خلاف ذلك كله وجب تفرق الى ان كفاية بنجر الجور عنها امر من  
غيره ان يطلع على باطن امره بالمعاشرة فيجعل الشاهد المسمى ليكون ابعد عن التهمة باستحقاق التهمة من مواساة الجور في اشياء لا يشاهدها جبر حال العدل  
وجه اعادة الظن بعد اليقين ان يكون للفاسق جماعة من لا يمكن احتسابهم الا يعرفون لا حيل ذلك في قولهم او يثبت مطلقا بغير التمكن ان يكون خبرا سائلا  
في من يغفل اما بصحة او جوار او معاطاة وقوة ودان شاهد شاهد عند بعض الحكم فقال للشاهد ان لا تعرفك ولا تعرفنا ولا تعرفنا انما يعرفناك  
في قولهم جازي قال الحاكم كيف عرفته قال بالاضلاع والامانة قال هل عاشرته عشرة طويلا حق عرفته فاطنه قال لا قال فلهذا ما عاشرنا في ذلك وهم والدينا  
في حق عرفته من باطله لا قال جازي عاشرته او عوضه بغيره حق عرفته فاطنه فقال لا قال فلهذا ما عاشرنا في ذلك وهم والدينا  
والحق بحسن الظن

روى عنه في كتابه  
منه في كتابه  
نفسه في كتابه  
في الشك في كتابه  
الظاهر في كتابه  
يكون في كتابه  
الفرق في كتابه  
من الله في كتابه  
مطالعة في كتابه  
المعنى في كتابه  
المفاد في كتابه  
المخرج في كتابه  
وفي الخلاف في كتابه  
مطالعة في كتابه  
بجميع في كتابه  
المعنى في كتابه  
بجميع في كتابه

اسباب الفتق فالبا فلا بد من معرفة ما طرأ على هذا كما ان الشهادة على الاكابر من غير التجربة الباطنة لا تلائم انما شعور باخفاء المال وفي الشهادة  
على الاكابر سواء اعتبر التجربة الباطنة لانه قد يفرج في الشرف وفي المحض ويخفى من قوله ولد وتزوج في الركن ايضا ان يعرف ذنبه لشاهد والى  
المدعيين لجواز ان يكون بينه وبين المدعي شك او بينه وبين المدعي عليه عداوة فلا يكون ايثابا اصل العدالة وبالجمل فصفة الركن فصفة الشاهد في  
هذا الامور مضافا الى معرفة شواهد الجرح والتعديل والتأخير في العدالة من الاصل والاحوال والاحوال ولغيره من المقتضى الباطنة القادحة لانه لا  
يمكن الاخبار بدونه فاعا الباطن بما كان حسن الظن منه وشدة الامعان في احواله فاما مقام القادح في مدة يتبرع وعلى هذا اعطيت القادح منوط على  
العالم لا يقتصر في الفتق بل يكون في الغالب او التمتع اما الغالبية فبان براه جعل فعله بغيره عن العدالة واما التمتع به فكان بغيره بعد مزاج  
يقرب على نفسه بمحضته بوجوب الفتق او بغيره على وجه يطلع هذا العلم بذلك او بما خفي وهذا قد يحصل في لحظة واحدة فلما لم يعتبر من القادح او انظر  
ذلك فانه ان التعديل يكون من غير ان يبين سببه لان العدالة تحصل بالتحريز عن اسباب الفتق وهي كثيرة ليس شرطها وعداها ما يخرج فلا يشترط  
بل لا بد من بيان سببه لان الجرح قد يبيح الجرح على طعن ظاهري في المذهبين بوجوب الفتق مختلف فلا بد من البيان ليعمل القاضي باجتهاده وبشكل بان  
الاختلاف في سبب الفتق يقتضي اختلاف في اسباب العدالة فان الاختلاف مثلا في علل الكبار كما هو جلي في بعضها توثيق الفتق على فاعلم في غير  
اخره قد صرح في العدالة بكونها لا يصدق عندنا وهو خارج عندنا كما هو من غير مثل بوجوب التعديل فيها  
وهو اختيارا من الجرح قد يبيح فعله ما سبق وقبل يكون الاطلاق منها الا ان العدل والجرح لا بد ان يكون في نظر الحاكم عالما بسببها والا لم يصح لها  
مع العلم لا معنى للسؤال وهذا الجرح علم الحاكم بما اقتضت به الركن لذهنية اسباب الجرح والتعديل بان يكون الركن مقلدا لما في جهته او موافقا  
منه والعدالة قول بوجوب التعديل دون الجرح عكس لما وقول اخر وهو ان الركن في الجرح ان كانا عالما باستحبابها كقوله اطلاقها او لا وجوب كمر  
التسبب فيها وقد تقدم ما يقتضي ضعف لقوله وعلى التمس لا كفاية بالاطلاق في التعديل في القدر العسير من العبارة عندنا وجه احد هاتين يقول  
معدل لقوله ثم واشهد وانوى عدل منكم ما فاضل على العدالة لفظ وهذا اختيار الشيخ وقطونا بها ان يصيب على ذلك على اولي لا يفتقر هذا  
لاعتبار العدالة في كل شيء بل اثبات الوصف في الجملة كقولنا صادق فانه لا يبعد الصدق في كل شيء فيفتقر الى اضافة بدل الاحتمال ويجعله مطلقا  
معنوا الشهادة في كل شيء وهو قول الجرحين فانه في كتابه الاحمد لا يفتقر الى الجرح التعديل حتى يقول على الجرح في وثاقتها اعني اربعة احد  
الامر بان يقول عدل وهو ما الى على او مقبول الشهادة فربما عدل لا يثبت شهادة وان وجب شفاعته كالقيد العقل هذا اخبار اكثر المتأخرين  
واعترض على الاختيار بان العدالة فضيلة عامة لا يوصف بها الا من اطلع على الفرصا واجنب الحركات فلا يقتصر بغيره بان يكون ارحم ولا  
في شيء دون شيء فقول له وعلى الاعتناء بالعدالة المطلقة كقول القائل فلان صادق على في فانه لا يقتضي صدق كل شيء بل ان الوصف بكونه  
مقبول الشهادة يفتقر الى الوصف بالعدالة لانه لا يخصص فوجوبه يستلزم وجود الاعتم في فتمه كما ان عدمه لا يفتقر من عدم والا فوجوب الاختيار بغيره  
ان مقتضى الشهادة واطراف العدالة الى ذلك أكد وربما عكس بعضهم اضافة الى على العدل بان القدر من ان يبين من غير ولد بدله على ان  
الولد على ان لا يغير مقبوله وهو تقليد ضعيف لا نه مدعيه من غير انه ليس له مدعي مع تسليم عدم قبول شهادة الولد على الله لا بد من قوله عدل  
على على ان لا يغير عدل على ان يغيره الا انه لا يثبت شهادة عليه بل هو خارج ويتقدم بان يادبه في النبوة فالصبر ان لا يكون في ذلك  
ذلك الوصف اما ان يفتقر الى بغيره لفظا لا كما ان الشاهد على غير ينبغي ان لا يكون كذلك ولا يجب ان يقولون ان من يفتقر بان يكون القدر بيان  
ان القدر بان فهذا القدر يحصل بقوله على فوق له ولو اختلفا في الشهادة شاهدان بعدد بل يخص من وخران بغيره ان يشكاذ بل  
شهادتهما بان عدلهم مطا او فضلا من غير شرط ومن معين بان فالأمة حافظ على الواجبات وتولية المحررات ومخالفة المرافات وشهادة الجرحان  
بانه ضل كثير في الوفا لعدلي فالأمة تقدم الجرح لان التعديل اذا شتم على الايمان لكنه في المعنى جامع الى الفتق بخلاف الجرح فانه يقتضي الانبأ  
الخصم الاثبات مقدم على الفتق لان مستند الجرح الى الاحساس المعدل يوجب على اصل القدم بالنسبة الى ترك المحررات في جميع الاوقات  
ان عمل الاستقاء في بعضها ومستند العدل عكس المعايير والاصل وهما اثنان فكان الاول ان لا يفتقر الى الجرح كما يصح بان يرا ما خارج في  
ذلك لو لم يفتقر المعينة المحررة عن العدالة ولا يرا العدل يمكن الجمع بين صدقهما مع الحكم بالجرح وليس فيه تقديم لبنة الجرح على سبب العدالة  
بل عمل بعض الجرح قال الشيخ في موضع الحكم المتعارض مع عدل الجرح وهو مع عدم امكان الجمع بان شهد العدل بانه كان في ذلك الوقت الذي  
شهد الجرح بفعل المعصية في غير ذلك المكان الذي عساه بالمعصية او مستغلا بفعل بصاد ما ادعاه الجرح اما طاعة او مباها او انما لم يفتقر  
اثام الاطلاق كالتقدم فلا وجه للوقوف لعدم التعارض في غير المعصية بان يمكن الجمع بينهما مع تقديم المعدل بان قال المعيار في معرفت  
التسبب الذي ذكره الجرح لكنه قد يادبه من حسن ظنه فيقدم بين التعديل لان مع العدل والحال هذا زيادة علم لذلك كما في الجرح بصورة  
العمل بقوله واكثر في هذه الصلوة مستغالا لشاهد الى بلد فشهد اثنان من بلده بالجرح اثنان من البلد الذي انتقل اليه بالعدالة فترجع  
العدالة لا يفتقر الى المعايير لا شتم في الطاعات فيفتقر هذا غاير عن الاولين وكذا لو كان في بلد واحد من اهل بيته كاه اهل بيته وجوه اصل  
بلده كانت الركنية الى قال واصلة النظر الى زيادة جعل عليها في كذا لا باسرا اذ انما للفاخرة بالتجوز او بغيره فاعلم في جدها  
منه في ان يفتقر وسبيل كل واحد منهم عن شخصان المعصية من وقت جعل الشهادة عاملا وشهدا وبنوا في اوعيشه وعرضه كانه وحده وكما  
ودله وصغره وحده لا يثبت انتم على حد ما وكان هذا العبرة وانما كثر شهادة تراه لا وانه كتب قبل ان يكتب ظلاله بعينه في اشبهه لك لا يثبت

روى خلف بن هذيل في الجرح  
التعديل على عدم الجرح لا يثبت  
بما يقتضي من غير الجرح  
البيان في الجرح  
التعديل في الجرح  
وافتتاح الجرح  
على الجرح كانه حسن  
انما سبب الجرح  
اشبهه وصغره  
روى خلف

كتاب القضاء

على صدقهم فانهم مخصصهم صرف كذبهم وكذلك فعله داود وروى من سبعة في هذا من المؤمنين خروا في صفه فقد  
لأحد منهم فإما مرة الى على وذكر ذلك له فاستدعاهم وسلمهم فانكروا فقرههم وانهم كل واحد منهم الى مناديه وكل من  
مخطف ثم استدعاهم واحد واستله فانكروا وقال على بن الله اكبر سمعنا الباؤون فظنوا انه قد اعترف فاستدعى واحد بعد واحد  
فاعترفوا وقبله فقتلهم على وبقي مع النفرين اذ استلهم من ان لا يدعهم يرجع الى الباقين حتى يستلهم كل واحد منهم بحج  
وبها اتفقوا في الجواب ليسوا باقرين من سبعة لانه من شئ الامكان ويمكن تفرقة اهل الفضل والعقل والوقر والدين لان من عفا  
منهم وبقيهم فبقيهم على البحث عنهم ان جعل حالهم وحل النفرين قبل الاستزكاة ان اخبر اليه في قوله لا يشهد قد تقدم ان المعتبر  
في التعديل الخبر الباطن للوجبة لقلبة الظن بالعدالة والبرهان فلا يكره فيه مطالبة الظن اخراجه بل لا بد منه من العلم بالسبب اما  
بالمشاهدة بان يراه واذ يثبت بالحر او يسمع بقدره ونظره على منتهى ما اذا سمع من غير فان يبلغ الخبر من  
حد التواتر لظن الجرح لم يحصوا العلم وان لم يبلغوا حد العلم لكنه استغاض وان شئ في قلوبهم من الجرح من انهم في الجرح  
وقد هي الله بهم عن اتباعه الا ما استثنى فمن ان ذلك مما كان اقوى من البينة المدعية للعدالة كما في نظائره وبظهر من العلم والاكثر  
اشراط بلوغ العلم فلا يصح بدونه وهو اولى ما يلحق بناء على خبر الواحد واثبته لا يبلغ ذلك الحد فلا يجوز لاجتماعه ان يشهد على  
شهادتهم بشرط الشهادة على الشهادة وقوله ولا يقول على الغيبة لعدم البقين بخبرهم معنى على عدم افادة خبرهم العلم كما يقنع به السامع والعل  
بناء على القالب الا ان احد العدلين الذي يحصل بخبرهم العلم قد يحصل بالضرورة اذا كانوا صالحا لا يبعد منهم الحادثة في الاخبار في قولهم ولو  
ثبت اذ اثبت عدالة انسان فاشترى من العمل بقضائهم ابد الى ان يظهر خلافها ولا يجب البحث لان الاصل استمرارها الى ان يبين خلافها  
وقيل يجب البحث كما مضى مدعى عن قبول حالها لان العيب يحدث في الانسان والامور يتغير ولم يجد وجد ونقل الشيخ في بعض  
تحديد المدة بسنة اشهر وجعل الرجوع في ذلك الى اثاره الحكم احوط وكثير من الاحكام لم يتعرض من الخلاف في هذه المسئلة في قوله ينبغي  
انما يفعل ذلك ليكون اسهل عليه وعلى من هذا الحكم استخرج الحكماء من انهم لا يثبتون في كل اسبوع جميع كل قضاء بالماضي  
كل يوم على نفسه بعد قضاءها باليوم ايضا ويكتب عليها اثر النهار فضاء باليوم كذا من اسبوع كذا والمراد بالوفاق ما يؤدع الناس للقاء  
من الحج ونحوها انك لا على ان تدوان الحكم احرظا وليكتب على كل واحد منها ايضا محضر فلان سجل فلان وثيقة فلان بكذا وكذا  
تسهل التحصيل عند طلبها في كل موضع لا يجب على القاضي ان يكتب في كل اسبوع من عند ولا يبدل ولا يغيرها والواجب عليه الحكم  
بما يقضيه وينبغي للامام ان يطلق من ذلك من يثبت لانه المصالح فلان وبعد كان اولى للمفسر في وجوب كتابة الحكم على الحاكم  
اشهرها الوجوه لان ذلك جزم فكان عليه اقامتها كالحكم وكما لو اقر له بالحق وسئلته الاشهاد على اقران ووجه الوجوه ان الحكم بالحق  
حكم به واشهاد عليه فلا يبره اكثر من شهادة اقران بانه لا يجره بحقه فلهذا كان عليه اقامتها له هكذا اعلن في كتابه العون ولا  
يرجع شيئا والفرق لا يجر من نظر والمروفيين لا يخاف من الوجوه واذ اكتب جوابا واستجابا فليكتب بخبر احدها بكونه بدلا للمفسر  
والاخر في تدوان الحكم لتوثيق على الاخرى على قدر هلاكها ويؤمن بها من غير تلك اذ خالف في قضاها وهذه هي التي يجبها في كل اسبوع  
وشهر من سنة مع غيرها من الوثائق والتجارات في ليركن عنان الشهود اذ لا للشهادة عليهم وتكليفهم بما يتلوا عليهم من المسائل العدة  
في شخصات القضية الخ شهد واهوا ونظرهم وعظمهم وقوله لم يشهدون وانما هذه الشهادة وتؤخذ ذلك وانما ينبغي فعله باهل الشهادة  
وصغلة البصائر لا تقدم في قوله لا يجوز للحاكم هذا لعله من اداب الحكماء كذا ما حرم على الحاكم الاول بحرم عليه ان يتبع الشاهد هو  
ان يداخله بالتلفظ في الشهادة بان يدخله اثناء نطقه بها كالا ما يجزله في دعوى الى ان ينطق به وتعديل عما كان به هذا له الى شيء  
ينفع او يفسد له فيضاير او يغيره عند خراجه بسلام ليجزله بعد شهادته ويستدعي اليه بحيث يصير الشهادة معتبرة او مفضوعة او  
مردودة سواء كان الشاهد باقيا في حاله به او تعقبه لولا ان لا بل الواجب ان يصير عليه حتى ينطق عند ثم ينظر منه ويحكم بمقتضاه  
من ينبغي ان يثبت اذا وجد فاصرفه ناديه المطا وغير مطابق للدعوى بخود ذلك بدو الشاهد ان شهد الشاهد في شهادته بغيره في  
الافهم انما يعرف من ما وجب له لزمه فيكون ترغيبه الاقامة لغيره بالشهادة بالباطل وكذا يحرم عليه اذ اراد ان يبرده ويبرده  
في الاقامة ان يغير من الاقامة على فبطل الحقائق لا يجوز له ان يفتا لغيره على الاقرار لو اراد ان يبره بالحق لما هو من الظن لغيره الاخر  
المقر له هذا من حقوق الاداة من افي حقوق الله من الحدود فانه يجوز له ان يفتا لغيره بغيره بغيره في انما ترغيبه بالتاويل يستحب له ذلك  
ناسبا بالجهة من قضية ما غرض مالك لما جله الى النبي وامر عندنا باننا وكان بعضه بالناويل ويقول له لعلك قبلها لعلك لمستها  
ايماننا للاسناد والرواية مشهورة في قوله بكرة ان يضيف لما فيه من رجحان على الاخر المتيقن وقد روى ان امير المؤمنين عليه السلام  
نزل به ضيف فكذلك عند انما ما تقدم اليه خصوصاً لم يذكرها لاهل المؤمنين غرض ان يضيف است قال نعم قال تحول عنان امير المؤمنين  
رسول الله صلى الله عليه وآله في ان يفتا لغيره الا في خصوصية كذا يمكن له ان يفتا لغيره في خصوصية كذا في قوله لو روى عن امير المؤمنين  
على القاضي في العالم الذي انما في قوله قال لعن هذا الراشع في الحكم وعنه عبد الله قال الرضا في الحكم هو الكفر بالشيء من ما في الشهادة لم يجز له  
في قوله لا يجوز له ان يفتا لغيره الا في خصوصية كذا يمكن له ان يفتا لغيره في خصوصية كذا في قوله لو روى عن امير المؤمنين

في قوله لا يجوز له ان يفتا لغيره الا في خصوصية كذا يمكن له ان يفتا لغيره في خصوصية كذا في قوله لو روى عن امير المؤمنين



الهدية فلا يلزم ان يتبدل بها ولا يقبلها لانها اصبحت غرة لله واما خيرة الحل والحرية فينظر ان كان للملك كحق في الحال حرم قبول  
هدية لانه يدعو الى المنيل وينكسره فليخبره وان لم يكن له خصوصية ان يهدى منه الهدية قبل قبوله القضا حرم قبول هديته  
في محل ولايته لان هديته سببها العمل ظاهر او قد روي انه قال هذا باالعمال غلول ورواية هديته العامل سبب روي  
ابو محمد الشافعي قال استعمل النبي رجل من الاسديين له ابوا اللبنة على الصدقة فلما قدم قال هذا لكر وهذا الهك الى فقال  
النبي على المنبر قال يا ابا ال عامل اني بعثت علي عينا يقول هذا لكر وهذا الهك الى فقال جلس في قبة بيته روي عنه في نظر الهك  
له ام لا والذي نفسي بيده لا يخذ احد منها شيئا الا جاءه يوم القبة يحمل على رقبته ان كان يعمل له رداء او فقرة له اخوار او شاء ففعل  
ثم دفع به حتى رآه عفو بطر ثم قال اللهم صل على النبي اني في ذلك قول النبي لو اهدك الى كراع لقبلته لانه معصوم  
عن تقبيل حكم هديته بخلاف غيره ولو كانت الهدية في غير العمل حكومت من حيث عادية بل كان قبل قبوله انما لم يرد ان يهدى  
فان احسن انه تقدمت الحكومة بين يديه فكان لا حيلة على كره هديته خلاصة فافعله الشيخ في طه ولم يفرز من ابيه كثر هو حسن وفي حكم  
غير المعناد فالو زادها المعناد مدنا وعنفه وعدته في غير محله ولا يهدى كهدية من عهد من الهدية وكذا لو ارسلها من غير اية لا يقصد  
حكومة وحش فاذا اخذها لا ولا ان يثبت عليها او يضعها في بيت المال واذا عرف ان قبول الرشوة حرم مطا ومول الهدية جاز على  
بعض الوجوه طلبها الفري منها فان لم يرد من خفا وقد فرق بعضهم بينهما بان الرشوة هي التي بشرط فيها اذ انها الحكم بغير حق الا انشا  
من الحكم بان حق الهدية هي العطية المطلقة وهذا الفرق يناسب المطلقة الممنوعة من اختصاص محرمها بطلب التوصل الى الحكم بالباطل  
دون الحق وقد ذكر جماعة محرمها على التقدير المصنوع في جانب الرشوة والحق انها محرمة على الرشوة مئة وعلى الرشوة كذا ان يكون  
الغرض منه الوعدا والتوصل لاجته من العمل وعونه في هديته وان كان التوصل الى القضاء والعمل فهو رشوة والفرق بينهما وبين اخذ الجمل  
من المتحابين او احدى اهما كاذبا في بعضهم بخلافه ونشأ ان الغرض من الرشوة ان يحكم لباذها على القبيح بخلافه في الجمل ان  
يشترط عليها او على الحكومة عليه الفرق واضح لا يخفى في مخالفة العمل معها وفصل الحكومة بينهما من يتبين اعتبار الحكم لا حكمه لا حكمه  
فيما كان شرط على الحكومة لفرق ان الحكم لا يتعلق بالرشوة باحد مما يخص بل هو في حق الحكم لونه على الوجه العنبري على الجمل  
وهذا ليس منه نظره ولا ظهوره في خلاف الرشوة للمنبذ له ابتداء من شخص معين ليكون الحكم بخصومه كيف كان فان هذا طر في مساند  
القصد وصريح في طريق الهدية واعلم ان العنبري قول للملك وان كان الحق له بانتهج الى الدافع والمرتضى فهو باق على عتو الخير للملك  
سابقا ويجب يقينه عدم الخير في الدافع بما اشترانا اليه سابقا من عدم امكان وصوله الى حقه بدونه والاحرم عليه ايضا لانه اعم على  
الامر والعدا ان المنه عنه وبه يقول ويجب على الرشوة اعادته الرشوة على صاحبها على خلاف بعض العامة حيث ذهب الى انه يمكن اذ  
صلح من الموجود القليل والقبول واخر حيث ذهب الى انه يضعها في بيت المال لا يظهر اذ كان الله من عدم ملكها مطا ووجوب  
ردها الى المالك وبضمنها الى ان تصل فقولهم اذا التمس الخبز من الخاضع مستعدا على خصمه ليخبره فخصمه اما ان يكون في البلد  
او خارجا فاما كان في البلد وكان ظاهره ان يمكن بالحضار وجب احتياطا عند عدا شوا واكثر العامة وقال ان كان من أهل المرات  
لم يحضره الا ان يعرف بينهما معاملة صالحة عن الاخذة وقال بعضهم يحضره ويؤامر المراءاة لا يجلس الحكم بل للذهب عدم الفرق بين  
الاحضار وقد يكون بخم يدفعه الى المدعي ليعرضه على الخصم ليكره عليه الفاضل فلا يوافقه يكون بمحض الاعو المرتضى على نائب  
الفاضل ويكون مؤننه على الطالب ان له زعمه من بيت المال وان بعث بالحكم فلا يجي بعث ابل العون واذا ثبت عند الفاضل امتنا  
من غير عدل او شوا باسئزاز على اخذها بلعوا السلطان فاذا حضره بما يراه وفي كون مؤننه المحضر والحال هذه على المطا  
لا مشاعه او على المدعي وجهان فان استحقى بعث من ينادى على باث اده انه لم يحضر الى ثلاث سموات ان او ختم عليه فان لم يحضر بعد الثالث  
وسئل المدعي للتصديق او الختم لاجابه اليه ومو كان للطلوب عند مانع من الخصوم يكلفه الخصوم بل بعث اليه من يحكم بينه وبين  
او بامره ونصبه كمال الجاهل عنه فان دعاه لاجابه لم يخلقه بقتاليه من حلقه القعد كالمريض وجب النظام والحق منه وكونه للمرة  
محنة وشبا او كان خارج البلد نظر ان كان خارجا عن محل ولا يهنا الفاضل لم يكن له ان يحضره وكان له ان يحكم عليه في شئ ففعل  
على الفاضل وشبا وان كان في محل ولا يهنا فان كان في ذلك الموضع نائب لم يحضر بل يبيع اليه ويكتب اليه ان لم يكن له في بيت  
انفقه لا خليفة يحكم بينهما وان لم يكن له هناك نائب فان كان هناك من يبيع للاستحقاق اذن له في الغضه بينهما ولا يطوب  
المدعي تجرير المدعي فعد يكون غير مهوغة فيلزم المشقة باحضار الغير في خلاف الحاضر البلد فانه لا يخرج في احضاره الى تقديم  
لان العير صافي محض ومؤننه ولا مشقة شديد فادعى المدعي كانت مهوغة انقد باحضار شوا كانت المسافة قريبة ام بعيدة كان  
العامة من قده يكونه في منشا العدى وهي التي يتكبر المتكبر اليها من الرجوع الى مسكنه ليل اقول له ولو ادعى ان قد حرم المدعي عليه  
ناكان رجلا ما اذا كان امره فان كانت برز في حق الرجل فحضر ولو من غير البلد حيث يحضر الرجل في شرط فيها اذ اذ كان ليطر قوامنا  
تظلم اليها ومعها من يؤتو به من محرم او سنة ثبات او غيرها والاولى للحاكم ان يبعث اليها محرمها وان كان محدة لم يكلف الحضور

الشيء  
تتفرع  
انما ينفذ ان الله  
الخصم انما ينفذ عليه  
الحاكم انما ينفذ اذا كان  
الحاضر سوا من ذلك  
دعواه او لم يصح  
اما لو كان غائب  
لم يعد الحكم حتى  
يظهر المدعي ومقتضى  
هذا انما كان في  
الزوم المشقة في انشا  
وعدم ما في الاول  
هذا اذا كان في بعض  
بمواضع لا ينفذ  
له هذا الخليفة  
وان كان في غير  
ان ثبت الحكم عليه  
لجدة وان كان غائبا  
ولو ادعى على امره  
فان كانت برز في حق  
فلا يخل وان كانت  
عنده مثل اربها  
من يوجهه الحاكم  
بينها وبين غيرها  
معتن







## کتاب الفضل

عدم شغلها بالمال الى ان يثبت الزيل عن حكم الاصل لم يثبت لك بالنكول وفي كل واحد من هذا الادلة نظر اما الاول فمع قطع النظر  
 عن سند من حيث انه عاين لا يدل على الظل لا في حكمه بل في احتمال بطلان في رد اليه عليه في تلك الواقعة وما ذكره بالتمسك المنكوبة  
 كما هو مقتضى القاعدة السابقة لا دلالة لها على رد عليه مطاوعا بل لا يصح اعادة هذا المعقول ان المنكر اذا ابدل العين لا يصح رد على ظاهر الحق  
 وبقايع الاحوال اذا نظر قبالها الاحتمال كما هاتوا بالاحمال وسقط بها الاستدلال ورواية عبد بن زادة في طريقها الضمير سليمان  
 ولم يصح الاحتجاج عليه بوثوق ولا غير مع ذلك فلو كان الرد هو المنكر فلا يدل على المدعى فيكون الحكم فيها السابقة في جعلها على ابداء  
 الامر بدونه النكول ووجهه ما يكون المراد هو المنكر ان خبير يختلف المستر بعوا الى المنكر وهو المدعى عليه الحق المدعى كورساقا والتمسك  
 في الفعل وهو قوله او يرد يرجع الى اقرب مد كور قبله وهو المضمرة فيختلف يكون بالاعلى كقر المنكر هو الرد وعمو المدعى المراد ود عليه  
 اليه في رد وانه شام من على كونا المفرد المحل بالامر الحسنة للصور وهو غير موقوف عند الاصولتين ولو سلم فلو في رد العين من المنكر  
 في غير رد عوى الشيخ الاجماع من غير الاحتجاج مع مخالفة الحكم في رد وقد سبقه التصديقان وشيخ المصنف وابو الصلاح وسائر فلو عكس  
 الدعوى كان اولي لان هؤلاء المذكورين هم عدة ضياء الطائفة في تلك الاوقات واما الحكم اكله بالعين لجوانكوله فهو فرع هذا الغرض بالنكول  
 والام يحل به فضلا عن رجوعه ورد اليه من الشائع فلا يحل دليل الاستدلال بالادلة الدالة على الخوف من رد العين بعيد جدا  
 مسبوبة بحكم الوضعية التي شهد عليها اهل الذمة واحلف الشاهدان استظمارا وخوفا من ان يرد شهادتهم واما بهم وليس فيها ما يشعروا  
 الزلع اصر وقوله يمين المداوى بالتفصيل في حق عمله لان اليه على المنكر وهو اولى من رد على المدعى لا يفرض له ان يسمع النكول لان  
 التفضل يحصل بدونه واصالة الزيادة الدائمة مقطوعة بالادلة الدالة على ثبوت الحق وعلى كل حال فلا ريب ان رد العين على المدعى اولى  
 ولو بدله المنكر لان الحق قد ثبت عليه بالنكول بناء على الغضابة فلا يسقط سبيله اليه في غير فقه كالمدينة فبعدم المدعى لو قلنا بتوقف  
 الثبوت عليه او كان قد رده عليه ولو لم يقض النكول فبعدم بعدد مع منه واحلف فقه ولو كان المدعى يقول بان الحاكم لا يقول الله  
 احضر بينك للشيخ فطوقا لا يقول الله احضر بينك بل يقول له ان شئت اقمنا لا نقول له اقمنا الا امره والحق له فلا يؤثر مستغفانه  
 بل اليه المشيئة بقدر الفاضلة المهمة وانزل دهر قال في محجوزان يقول له احضرها واخاذه الاكثر استحسنه له لان الامر هنا ليس بالحق  
 والالزام بل مجرد اذن واعلام خصوصا اذا لم يعرف ان المدعى يعلم ذلك فيكون رد شأده اليه مندوبا اليه فقه ومع حصولها لان الحق  
 للمدعى في جميع ذلك كله فلا يستوي منه الا بانه فقه لا يستلزم المدعى الاصل في المدعى ان لا يكلف اليه خصوصا اذا اقام البينة  
 للتفصيل الفاطح للاستدلال في الحدباء ولكن تخلف عنه الحكم بدليل من خارج وصح رد عليه اجماعا ورواية محمد بن مسلم قال سئل ابا  
 جعفر عن الرجل يقيم البينة على حقه هل عليه ان يستخلف قال لا ورواية ابي العباس عن علي بن عبد الله قال اذا اقام الرجل البينة على حقه فليس عليه  
 يمين ولكن ورد في الرواية المشهورة لو حلف على ليرج قوله ورد اليه على المدعى مع بينة فان ذلك اجل للعوى اثبت للفضا وقد تقدم ان الرضا  
 صفيقة السند فان راوى لها سلمة بن كليل وهو ضعيف من باحتملت على اذا ادعى الشهادة عليه الوفاء والاباء والتمسك من احلافه على بقاء  
 الاستحقاق فانه يجابا ليدل ان لا يملك المنكر من عياد هذا الحكم الاشكال في ان اطلاق الوضعية بعد عنه فان ظاهرها كون ذلك على التوقيف  
 الاستظهار وكيف كان فالانفاق على ترك العمل بها على الاطلاق وان كانت الدعوى على مثبتة بين الاحتجاج بغيره مخالف ان المدعى يستلزم  
 مع بينة على بقاء الحق فخذ من المنة الاصل فيه والتمسك من بن علي بن عبد الله قال قلت للشيخ خبر عن الرجل يدعى قبل الرجل الحق فلا يكون له البينة  
 بما له قال فحينئذ يدعى عليه فان حلف فلا حلف له وان لم يحلف عليه ان كان له الحق قد انما فانه عليه البينة فعلى المدعى اليه ما الله ثم الذي  
 انه الا هو لقائات فلان وان حقه عليه فان حلف الا فلا حلف له الا لا تدري عليه فدفاه بينة لا تعلم موضعها او بغير بينة قبل الموضع ثم  
 صادت عليه اليه مع البينة فان ادعى لا بينة فلا حلف له لان المدعى عليه ليس يحج ولو كان حبالا لان البينة والحق او يرد اليه عليه من ثم لم  
 يثبت الحق وهذه الرواية مع اشتها مضمونها بين الاحتجاج وتلقبها بالقبول معللة وكانت مختصة للرواية البينة والتعليل بقوى  
 جانبها مع ان طريقها غير صحيح السبيل وهو ضعيف على الاصح وباسين الضرر ولا ضرر على ثبوتها بل ولا على فخره على تقديره فيقبل العمل  
 لها تارة لا جبر عنها بالتمسك ولا اتفاق عليها حتى تعدى حكم الاعتناء فادلت عليه بما ساء في الحق كالدعوى على الغائب الطفل والجنون  
 قولان اشبه ما عندنا في العدة وقواها خالف الاصل على موضع التمسك والوافق وهذا اكثر الى تعد الحكم الى مائة كبر الشاكر ثم تلتى العلة  
 المولى اليه في النص وهو انه ليس للمدعى عليه لسان مجيب فيكون من باب منصوص العلة او من باب اتخاذ طرق المستقلين لا من باب البيناس  
 المنوع ولان الحكم في الاموال مبني على الاحتياط النافذ وهو يحل بانضمام اليه من ربه ذهب اكثر من خالفنا الى ذلك من خبر استناد الى  
 نص من كونا بابا بالنقل ولى بالحكم ومنه نظر لان العلة الظاهرة في الخبر على تقدير تسليمه كون المدعى عليه ليس يحج وهذه العلة منفية عن  
 المذكورين وايضا فان مورد النص هو الملتصق فوى من الملتصق به لان جوابه قد انقضى وليس في ذال الدنيا والصور والجنون والغائب لهم لسان  
 به رقب جوابهم باقون على جهنم واليمين حق للمدعى فلا يولاه غير ولو حملت الرواية على استحباب تخليف المدعى لا وجوبه ان لا يعقد الحكم  
 على خلافه مكن للشاهد دليل الاستحباب بخلاف الاجابة مع ما عرفت فانه لا يبا وبما لا يبا على عدم اليه على المدعى مع بينة واعلم  
 انه مع العا عظم الخبر يجب الاحتياط ما دل على من كونا الحلف على المدعى فمعه رواه اليه على المنة كابدل علة فلو ان حقه عليه انا

تفتيش

لا بد من علمه بقاء فلو كانت الدوى غيبا في يد بشارها وعصبه في اليد مع البينة من خبرين ولو لم يوجد في الزكاة وعكره في المال ملك  
في الجاهل بالدين نظر الى انتقالها الى الذمة او العبر نظر الى اصلها وجها لوجودها الثاني لو اقر له قبل الموت بمدة لا يمكن فيها الاستيفاء  
فالمات في يوم من يوم البينة وبها من اخذ في التمسك بالوضع التزم وقبيل الاحتمال وهو ان يقر في سنة قبضه من ماله ولو بعد الموت  
من البناء على الاصل والظاهر بقاء الحق وهو اقر في قوله وبه في الحاشية اقر بعد اقامته المدعى كماله الى المال الذي غلبه من مال الغائب طالما  
اعترف الكفيل لانه يوجب عليه البينة مع البينة فجعل الكفيل عوضا عنه لاعتقال البراءة الغائب من الحق على وجه لا يجعل البينة ومن واجب  
عليه البينة بغير الكفيل الا على تقدير قد رتب اليه كماله المدعى على الغائب في كل السقف فانه لا يجوز لاحد من غيبه في الكفيل ولا شك ان الكفيل  
والغير احبها واستطاع لان ثبوتها يحتاج الى دليل قوله ولولا ذلك لكان ما تجوز بين الاخرين فلان الحق في ان شاء عمل واحلف الغائب  
لعدم البينة وان شاء اخرجه واما المصنف من ملازمة مطالبته بالكفيل فلا يلزمه بقاءه في حقه ووجوبها لاصل البينة فلو ان ذلك وهو مدعى  
الشيء في وقت ما قبل الجحيم في ذلك الوقت في المصنف قوله اقر في يومه جواز اقامته بتكليفه حفظ الحق المدعى عن امان ذهاب الغائب ولا يجب له ان يحفظ  
**قوله** واما السكوت فاطالب كماله الجواب من المدعى عليه فمكت ما كان سكونه له مثل ارضاءه وتوصل الى ان يناسبه برهني وامهله  
الى ان يبرول دهنه ونظر في الحال وان كان لا من من ممد وخمس وتوصل الى معرفة جوابه بالاشارة المقتضية للفظ ولو بواسطه من يعرف اشارته  
يقترن الى اثنين كمالين لاها شهادته وان كان سكونه عند افضله اقول احدهما قول الشيخ في وقت وقبيل المقتضى سداد واخاره للغير الثاني  
ان يبرول الجواب عن احد من حجتين لان الجواب في حق عليه يجوز عصبه لا سبغاته منه والثاني نقله الله من انه يجزى حق يجب من غير جسد بل بغير  
وبالغ معنى في الامانة الى ان يجيب ثانيا اقول الشيخ في قول له ان كمالا ان اجبت ولا جعلت كمالا ورد في البينة على خملك واخاذه ابن  
ادبر وهو من على هذا لفظا بالثبوت الا في حق عليه باسناد بعد عوص الحق المدعى كماله بالثبوت كونه كمالا لا سبغاته بل كمالا  
الاول هو الاخرى وذكر الله انه روي ايضا ولم ينف على ذاته **قوله** مضمون علم غريب مذهب صاحبنا جواز الفضا على الغائب في الجحيم وهو  
مذهب اكثر العلماء كالشافعي ومالك والحنابلة من الفضا وخالفه ابو حنيفة لان يتعلق بمحض حاضر كمالا وكيل الجحيم على جواز فضا اليه  
وهو جرح قوله في الجحيم لا يفيض عنه انه قال لينة وجبة في غيبان وقد قالت ان باسفيان جعل الجحيم لا يعطى باي كينة ولدي خذلي لا يكف  
ولذلك بلقر في مكان ابو سفيان غايبا عن الجحيم في جرحه لنا عليه في وقت شراطينه بمائة الف درهم لاخرها لان باسفيان كان يومئذ حاضرا  
بمكة ورواه عن يونس الاسدي قال كان النبي اذا حضر عند خصمان يواصل للعدو في احدهم ويأخذ الاخر في الذي في الذي في المراء  
بمع البينة لا يستحق ذلك من جرحه ودعواه وهو اعم من خصوص من شريك وكل وعقد من طرق الخاصة وانه جرح من جرح عن خاصة من خاصة  
عنه قال الغائب في حق عليه اذا قامت عليه البينة وبها ملكه ويقوم عنه وبه هو غائب يكون الغائب على جرحه اذا لم يكن كمالا مع البينة ثم  
ان كان غايبا عن البلد فضا عليه بافقا احبنا سوا كان غيبا ام قريبا وكذا لو كان حاضرا في البلد وقد حضر في محله في الحكم لفضله او لعدوه  
ولو لم يقدر حضوره فانه الجواز ايضا فهو الاثر وقال الشيخ في قوله لا يحكم عليه لان الفضا على الغائب موضع ضروري في مضمون قوله على كماله  
وجبه مضمونا مضافا في الغائب لا شغل بطول انظاره والاشارة الاولى **قوله** مضمون علم غريب مذهب صاحبنا جواز الفضا على الغائب في الجحيم وهو  
سوا كانت مالا كالدون وعندها كماله كماله الملاقاة والنق الجاهات والفضا من دون قوله ثم المحض كمالا والالوا لاهامبينة على التخصيص  
من شدة من الحدوث والشهادات ولو اشتمل على الصحيح لقرينة فلا اشكال في ثبوت الادوية هو المال واما القطع فهو مدته ثم في هذا المصنف في حكمه  
من حيث انه حقا في مضمون ان لا يثبت من انما معلقا على واحدة فلا يثبت احداهما دون الاخر وباقي الاحكام قطعوا بالقرينة واستفاء القطع نظر الى  
وجوب المانع من الحكم فاحداهما دون الاخر وخالف احداهما لغير المانع واجب كثيرا ومنه هذا المثال ما لو اقر بالقرينة مائة الف درهم فانه يثبت عليه المال دون القطع  
ولو كان المانع في طلبة المال يثبت الحكم والقطع دون المال فليكن كمالا والاصل من ان هذه البينة على الفضا في انما هي معزولة للنظام  
**قوله** لو كان صاحب حق اقامته المدعى على غايبه او صاحب الجحيم او انا الحاضر كماله فقال المدعى عليه بقضاء المالك الوكيل البينة ابراهم  
موكل الغائب او قضت اليه المال واذا التاجر الى ان يحضر الموكل يخلص في كنهه من حيا اظهر ما هو الذي حثان المالك العبد بل عليه تسليم  
الحق ثم يثبت البراءة فعبد ذلك كان له جرح لان المطالبة بالحق بزيادة ظاهر الثبوت الوكاله لا يرفع بالاصل عدم ما يدعيه لانه لو ردت  
المطالبة جرح هذه الدوى لاى الى عدم واستنفاد الحقوق بالوكيل اذ كل غريم ربما ادعى الاجراء او التسليم فوضعت الحق والثاني لا يستلزم طاعة  
الوكالته ووجبه عدم الزام في جهل الاداء انما ذكر من الدوى على عمل ودعواه برسمه في جهل الزامه بالاداء اضار به هو من في موجب التوفيق  
حق يثبت الحكم بالاحد ومنه بضعه بضعه بان الجاحل لا يمارض القطوع بشرع او سماع دعواه او القبول لا يستلزم من غايبه على الوكيل فيثبت دعواه  
بذلك ويزج بمادفع اثناء وبه يرفع القدر الذي دفعه انما غير مسموع لان الضمان يربط على حكم الشرح لا يثبت له كمالا ولو في سنة الحق اقامته  
عليه الى جملته فير الاملاك خافون بومع باقي الشكيات فان الضمان لك بما كان اقر في هذا الحق المذكور وبها ان هذه المسئلة  
واضحة من مرفوض فيها الفقه ثم اية الفضا لا اثر في جرحه اذ ان المدة **قوله** المقتضى ان لا يرفع في كل سنة في كل سنة  
**قوله** ولا يثبت احد الاصل في البينة الشرعية ان لا يكون الا باهنة قال الله فيهم في ان الله واممو اباءهم بما هم وقال لا تحلفوا الا  
بالله ومن خلف الله فليس له ومن خلف الله فليس له ومن خلف الله فليس له ومن خلف الله فليس له ومن خلف الله فليس له ومن خلف الله فليس له

الشيخ في قوله لو كان سكونه له مثل ارضاءه وتوصل الى ان يناسبه برهني وامهله  
يقترن الى اثنين كمالين لاها شهادته وان كان سكونه عند افضله اقول احدهما قول الشيخ في وقت وقبيل المقتضى سداد واخاره للغير الثاني  
ان يبرول الجواب عن احد من حجتين لان الجواب في حق عليه يجوز عصبه لا سبغاته منه والثاني نقله الله من انه يجزى حق يجب من غير جسد بل بغير  
وبالغ معنى في الامانة الى ان يجيب ثانيا اقول الشيخ في قول له ان كمالا ان اجبت ولا جعلت كمالا ورد في البينة على خملك واخاذه ابن  
ادبر وهو من على هذا لفظا بالثبوت الا في حق عليه باسناد بعد عوص الحق المدعى كماله بالثبوت كونه كمالا لا سبغاته بل كمالا  
الاول هو الاخرى وذكر الله انه روي ايضا ولم ينف على ذاته **قوله** مضمون علم غريب مذهب صاحبنا جواز الفضا على الغائب في الجحيم وهو  
مذهب اكثر العلماء كالشافعي ومالك والحنابلة من الفضا وخالفه ابو حنيفة لان يتعلق بمحض حاضر كمالا وكيل الجحيم على جواز فضا اليه  
وهو جرح قوله في الجحيم لا يفيض عنه انه قال لينة وجبة في غيبان وقد قالت ان باسفيان جعل الجحيم لا يعطى باي كينة ولدي خذلي لا يكف  
ولذلك بلقر في مكان ابو سفيان غايبا عن الجحيم في جرحه لنا عليه في وقت شراطينه بمائة الف درهم لاخرها لان باسفيان كان يومئذ حاضرا  
بمكة ورواه عن يونس الاسدي قال كان النبي اذا حضر عند خصمان يواصل للعدو في احدهم ويأخذ الاخر في الذي في الذي في المراء  
بمع البينة لا يستحق ذلك من جرحه ودعواه وهو اعم من خصوص من شريك وكل وعقد من طرق الخاصة وانه جرح من جرح عن خاصة من خاصة  
عنه قال الغائب في حق عليه اذا قامت عليه البينة وبها ملكه ويقوم عنه وبه هو غائب يكون الغائب على جرحه اذا لم يكن كمالا مع البينة ثم  
ان كان غايبا عن البلد فضا عليه بافقا احبنا سوا كان غيبا ام قريبا وكذا لو كان حاضرا في البلد وقد حضر في محله في الحكم لفضله او لعدوه  
ولو لم يقدر حضوره فانه الجواز ايضا فهو الاثر وقال الشيخ في قوله لا يحكم عليه لان الفضا على الغائب موضع ضروري في مضمون قوله على كماله  
وجبه مضمونا مضافا في الغائب لا شغل بطول انظاره والاشارة الاولى **قوله** مضمون علم غريب مذهب صاحبنا جواز الفضا على الغائب في الجحيم وهو  
سوا كانت مالا كالدون وعندها كماله كماله الملاقاة والنق الجاهات والفضا من دون قوله ثم المحض كمالا والالوا لاهامبينة على التخصيص  
من شدة من الحدوث والشهادات ولو اشتمل على الصحيح لقرينة فلا اشكال في ثبوت الادوية هو المال واما القطع فهو مدته ثم في هذا المصنف في حكمه  
من حيث انه حقا في مضمون ان لا يثبت من انما معلقا على واحدة فلا يثبت احداهما دون الاخر وباقي الاحكام قطعوا بالقرينة واستفاء القطع نظر الى  
وجوب المانع من الحكم فاحداهما دون الاخر وخالف احداهما لغير المانع واجب كثيرا ومنه هذا المثال ما لو اقر بالقرينة مائة الف درهم فانه يثبت عليه المال دون القطع  
ولو كان المانع في طلبة المال يثبت الحكم والقطع دون المال فليكن كمالا والاصل من ان هذه البينة على الفضا في انما هي معزولة للنظام  
**قوله** لو كان صاحب حق اقامته المدعى على غايبه او صاحب الجحيم او انا الحاضر كماله فقال المدعى عليه بقضاء المالك الوكيل البينة ابراهم  
موكل الغائب او قضت اليه المال واذا التاجر الى ان يحضر الموكل يخلص في كنهه من حيا اظهر ما هو الذي حثان المالك العبد بل عليه تسليم  
الحق ثم يثبت البراءة فعبد ذلك كان له جرح لان المطالبة بالحق بزيادة ظاهر الثبوت الوكاله لا يرفع بالاصل عدم ما يدعيه لانه لو ردت  
المطالبة جرح هذه الدوى لاى الى عدم واستنفاد الحقوق بالوكيل اذ كل غريم ربما ادعى الاجراء او التسليم فوضعت الحق والثاني لا يستلزم طاعة  
الوكالته ووجبه عدم الزام في جهل الاداء انما ذكر من الدوى على عمل ودعواه برسمه في جهل الزامه بالاداء اضار به هو من في موجب التوفيق  
حق يثبت الحكم بالاحد ومنه بضعه بضعه بان الجاحل لا يمارض القطوع بشرع او سماع دعواه او القبول لا يستلزم من غايبه على الوكيل فيثبت دعواه  
بذلك ويزج بمادفع اثناء وبه يرفع القدر الذي دفعه انما غير مسموع لان الضمان يربط على حكم الشرح لا يثبت له كمالا ولو في سنة الحق اقامته  
عليه الى جملته فير الاملاك خافون بومع باقي الشكيات فان الضمان لك بما كان اقر في هذا الحق المذكور وبها ان هذه المسئلة  
واضحة من مرفوض فيها الفقه ثم اية الفضا لا اثر في جرحه اذ ان المدة **قوله** المقتضى ان لا يرفع في كل سنة في كل سنة  
**قوله** ولا يثبت احد الاصل في البينة الشرعية ان لا يكون الا باهنة قال الله فيهم في ان الله واممو اباءهم بما هم وقال لا تحلفوا الا  
بالله ومن خلف الله فليس له ومن خلف الله فليس له ومن خلف الله فليس له ومن خلف الله فليس له ومن خلف الله فليس له ومن خلف الله فليس له

في الجحيم

عرض

في الجحيم























في الجبلين  
التي كانا في  
البحر

وقفاً بجريشيهما الوصف هدام كالوثب بالشاهد في الزم حريقاً مستحقاً فلا ينظر المستحق عليه الى العين كالوكان للمدعي ملكاً ولا البطر  
الثاني وان كانوا باخذون عن الواصف منهم خلفاً للمستحقين ولا فلا يجنبون الى العين كما اذا ثبت الواصف ملكاً ليست بشاهد في الميث غريبه فان  
لهم باخذة بعضهم فاذا انتهى الاستحقاق الى البطر الثالث والرابع عادهما الخلاف وان قلنا بالثاني لم باخذة الا بالعين كالبطر الاول و  
عليه فلو كان الاستحقاق بعد الوثبة كالاولاد مثلاً للفقراء وكانوا محصورين كغفراء قريته وعلمه فالحكم كالاول وان لم يكونوا محصورين  
الوصف لعدم امكان اثباته بالعين وغاد غلدارا واهل بيته اليهم تغير عين وجهان ويجعل عودها الى اقربا الناس الى الواصف بناء على انه  
وقف تقديره كالموقف المنقطع فبجريشيهما الخلاف الذي تقدم في الوصف ولو كان واحداً لوقف من نصيبه الى الآخر فبان لبق الاول وحيد  
من الكل لانه لان استحقاق البطر الثاني اخر وطاً بافراض الاول لم يزل اخذ الآخر من نصيبه او يغيره من نصيبه على ان البطر الثاني في اهل الخدم بين  
ام لا فان قلنا بعد افتقاره الى العين فبنا اولي وان قلنا بالعين نصيبه هداً من انتقال الحق الى الباقي عن غيره فبغيره الحلف من كونه مخلص  
مرة وصار من اهل الوصف مستحقاً بغير شرط الوصف فان اهل وقارة اكرهنا حكمه ما اذا حلفوا جميعاً فلو وكلوا جميعاً عن العين فالذاكره يقض  
منها الدين والوصايا ويقسم الباقي على الورثة ويكون حصته المذبح وقفاً باقرهم وحصته باقي الورثة مطلقاً فاما ان الناكلون فغير من  
حصته الى اولادهم على سبيل الوصف بغير عين وجهان مبتدئان على نفي الوصف كما تقدم وهل الاولاد ان يجعلوا على ان جميع الذارف وقفاً بغيرها  
من كون الاولاد مبعوثاً بالهم فاذا لم يجعلوا لم يجعلوا من اهل بيتهم الوصف من الواصف فلا ينفذ في الباقي الخلف على ان الوصف المنقطع لا يندل اهل  
بغيرهم لان من مفعول الوصف لا يخلو الاولاد على الجميع لا نقطاه قبل طبقتهم وان جردناه جاء الوجهان والحق بينهما وان منعنا من الوصف المنقطع الاول  
لان حلف الاولاد فمضى عدم انقطاع الواصف وان انقطع بافراض حلفه لم يخلو الاولاد ان يخلو الاولاد لان الوصف مصادراً اليهم بغيره  
الاولى عن الواصف لان منع الثاني من الحلف يؤدي الى جواز افساد البطر الاول الوصف على الثاني وهذا لا سبيل ليه فالتقول بجواز علمه ان  
وهو خيرة الشيخ في حكمه وغيرها ولو حلف بعضهم دون بعض بان كانوا ثلاثة فحلف واحد وكل اثنان باخذة الخلف لثالث وقفاً والباقي تركه  
يفضيه منه الدين والوصايا وما مضى فيهم بين جميع الورثة على ان يقضيه كل العيان فانه حكم بان ما مضى يكون مبرراً ومقتضاه اشرار الجميع  
الورثة فيه والعلامة تبعه على هذه العبارة وصح بذلك بعضهم ووجهه ان الواصف الذي لم يبع الوصف وهم المستحقون لهذا الحصة يعرفون  
بالحاق بجميع الورثة وان كان بعضهم وهو معنى الوصف من اهل البيت ولا يحسنه من حيث اخذ من حصته من حيث لا ينافي لانه معين وهو  
لدار الميراث ومنه لا مشاع فتواخذون باقرهم ونقسم على الخلف بغيره وعلى هذا ما يخص الخلف يكون مفعولاً على الناكلين لان الخلف بغيرهم  
ذلك وقيل ان العاضل فيهم بين المتركين من الورثة والذين يكلونهم لغيره بغيره باخذة وان الباقي لا يجرى بها واخذنا هذا القول  
في لانه لا يخلو واحد منهم دون الآخر في نصيب من خلفه فحق عليه الباقي مبررات بين الآخر بغيره الورثة ثم حصته الناكلين يصرفها  
باقرهم واذا ما ان الناكلان والخالف حتى نصيبهما الخالف على ما شرطها الواصف باقرهم وفي حاجته الى العين ما سبق فيهم من الوجوه فلذا  
فان الخلف لا يستحق البطر الثاني في حلفه الخلاف الذي مر وان كان الخلف حلفاً عند ثبوت الناكلين فاذا اولادهم ان يجعلوا على القول بغيره  
في اولاد الجميع اذا نكلوا والاختصاص الحلف ما حكمه نصيب الخلف البتة فلهما مائة ثلاثة اربعة اعداداً ان تصرف الى الناكلين لانه نصبة الوصف اذ  
لا يمكن جعله للبطر الثاني لبطر الاول ولانه امر بالناس الى الواصف على هذا في حلفهم الخلاف السابق فان قلنا بالخلف سقط بالنكلين  
كالاول والثاني ان يصرف الى البطر الثاني لانه يتكول الناكل سقط حقه وصار كالمعدم واذا عدم البطر الاول كان الاستحقاق للثاني وهذا  
هو الذي خذاه الشيخ في طوالت الثالث وهو اضعفها انه وقف بغد مصر لانه لا يمكن معرفته الى الباقي من البطر الاول لكونه من البطر الثاني  
لان شرط استحقاقه ان يرضى البطر الاول فاذا انقضى من الوصف بطل كسقط الآخر ورجع الى اقربا الناس الى الواصف ويجعل علمه حرمه في  
وجه البر لان هذا الانقطاع لم يكن واقعاً وانما طر مكان كالواصف اسم المصلحة الموقوف عليها وعلى هذا فاذا زال الغدريان فان الناكل  
وانتقل الى البطر الثاني جاء خلفه فامر بك الحلف اقربا الناس اليه اذ كان هو الناكل فحق له اذ ادعى الوضعية الخلف القسم الاول من هذه  
المسئلة كما سبق وكان اعاده لغيره على الفرق بين وقف الترتيب لغيره حيث ان الثاني بغيره البطر الثاني الى الغير قطعاً بخلاف وقف  
الترتيب الفرق ما اشار اليه المدة من ان البطر الثاني على تقدير الترتيب بغيره البطر الاول في ان ينفذ الوصف بغيره البطر الثاني بواسطة الغير  
من الواصف بلا واسطة فلهذا في غير وجهين بخلاف الاول فانه يتلف الوصف بغيره البطر الاول فانه ينفذ الوصف بغيره البطر الثاني بواسطة الغير  
فهو قد كان في شق في ذكر هذه المسئلة فبسم الترتيب ويجعل فيما للسابعة وبين الفرق فحق لهم فلو ادعى اخوة ثلثة هذا فزع على القسم الثاني  
وهو ما لو كانت الدعوى كون الوصف تشرى كما فاذا ادعى ثلاثة اخوة من جملة الورثة ان الوصف عليهم وعلى اولادهم ما ناسلوا وقف تشرى ملك المملوك  
شاهدوا خلفوا معه تفر على ثبوت الوصف بذلك فانه يشبه الوصف بالنسبة اليهم فاذا وجد واحد منهم ولد فقد صار الوصف راجعاً بعد ان كان  
ان لا يضر لثلاث الترتيب الى حين بلوغه لا عرف الوصف عليهم قبل ذلك مع ثبوت بينهم وان كان الحق لم يثبت بعد لثبوتهم على منبه وفي سبيلهم الى بيتهم  
بوضع في بابهم وجهان منشاها ما واخذتهم باقرهم كالوكانت العين بعد ثلثة فاعرفوا ريعها الصلوة بغيرهم الاقرار وبيع الى وليهم من هذه  
ثبوت الحق لرجع الوضعية على الغير وهذا هو مذهب الاصح والفرق بينه وبين الاقرار انه محصور حتى انفسهم ولهذا لم يلزم فيه من بخلاف الوصف ان  
اعرفهم به في حق المتبطلون للاختصاص في حق انفسهم ومن ثم انتهى مع اعرفهم الى الغير مع الفاعل اذ ابلغ فلا يجزى امان بخلاف الوصف في كل  
من اعرفهم به في حق انفسهم

الحالين  
الثالث اذا ائتم  
الوقف عليه على  
بعد وحلف من شاهد  
بنينا الدعوى كذا  
الا بغيره البطر  
بمن سبيل الثاني  
الاول اعني في  
وكذا الوصف  
منا الى الفقهاء  
المصالح اما الواصف  
الشرع بغيره  
اولاده افسدوا  
الثاني الى البطر  
الكل الثاني بعد  
وجوه موكولة  
وفى الدعوى فافهم  
ادعى اخوة ثلثة  
الوقف عليهم على  
اولادهم مشركا  
فالموقع شاهد  
شاهد واحد منهم  
فقد صار الوصف  
ارباعاً ولا يشبه  
منا الاولاد  
مصلحة فيهم  
من الواصف فحق  
لو كان موقوفاً  
الدعوى بغيره  
الترتيب فان كان  
اخذوا من منع  
الشيخ يرجع ريعه  
على الاخوة لا ينفذ  
انثبوا الواصف  
عليهم ما لم يحصل  
المشاع ما منشاها  
بمن يجرى الخلف  
وبغيره البطر  
من اعرفهم به

















[illegible]

ففعلت  
 وفعله ففعلت  
 بكاتب بعد الشكر  
 بعد التمام والاول  
 الاقتصار على عمل الشكر  
 من المراسلة فانما يرد  
 كل من اعرف  
 صدقته كتب  
 دفع لكل اسم  
 يجعل المسألة خير  
 وتارة كذا الى الا  
 والتمت في بعض  
 ذلك الى المفاسد  
 اعني

ولوناسون  
 الفاسم ثم  
 فان نفق  
 النصف  
 ما يفي  
 عن صاحب  
 فلما

[illegible]





[illegible][illegible]

**ففي الأصل**

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ إِذَا سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُمْ قَالُوا حَتَّىٰ نَسْتَأْذِنَ ۚ وَلَوْلَا إِذْ سَأَلْتَهُمْ لَاقْتُلُوا الْمُشْرِكِينَ لَا يَدْرُونَ أَلَا مَلَكُوتُ اللَّهِ هِيَ ۚ فَلْيُفْسِدُوا فِيهَا إِنَّا كُنَّا ضَالِّينَ ۚ لِمَا يَكْفُرُونَ













منه وهو الذي نسيه الله الى بعد وحجته وواضح بان رجلين اخضعوا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذنبه او بعبروا فقام كل واحد منهما البينة امر بينهما  
فغضوا رسول الله الذي هو في ذنبه وواضح بان رجلين اخضعوا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذنبه او بعبروا فقام كل واحد منهما البينة امر بينهما  
غضوا بها الذي هو في ذنبه وواضح بان رجلين اخضعوا عند رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في ذنبه او بعبروا فقام كل واحد منهما البينة امر بينهما  
من المدعى له ولا على نفسه ذي البينة مع السجل لا مع الملك المطلق الثالث برجح الداهل ان شهدت تبينه والسبب هو ان الغرض من امر شهد  
بينة الخارج به ايضا وتقدم الخارج ان شهد بالملك المطلق وانفردت بنبته بالسبب هذا الذي اخذاه الله وقبلة الشيخ في تركه في الاختيار ولينه  
الغرض من جأه وقد وهم الشيخ في طبعه فقل من غير خلاف ذلك فقال من بعد ما يدل على خبرنا وهو ان ذكرناه في غير وهو ان شهد بالملك المطلق وبأحد  
عنها حكم الذي له وكذلك ان شهد بالملك المطلق لكل واحد واحد ما حكم الذي له فقل ان شهدنا بحكم للمدعى الخارج وجبه الثاني بين  
المقول والمقول عنه وكهجه هذا الفصل الحجج بين الاخبار التي دل بعضها على تقدم الداهل مع بيا السبب فله محض في نفسه على تقدم الخارج هو  
محمول على اذا اطلنا او اخضعت بينة الخارج بالسبب بطريقا ولو كان تقدمه بية الداهل مع انفرادها بالسبب لم يجرى في لورده الصريح فقل  
مع استزائها في السبب الرابع برجح العدل من البينين او الاكثر مدعى مع شأونها في العدل مع التبرع مع المناوئ الخارج بقضي هو هو الفيد  
وقرب قول الصدق فانه قدم العدل البينين ومع المناوئ الخارج قد تقدم والبرجها بين الصفتين عمل المناوئ على تقدم كون العدل  
بدن الشاهد وهذا في بعض الاخبار ركان مع ان في بعضها ما يدل على هذا القول في محله أي بعبروا سئلنا باعند الله عن الرجل ياتي القوم فبش  
داوا في يد يديهم فيهم الذي به الداهل مدعى به لا مدعى به كيف امرها فقال اكثرهم بينة يشكك في دفع اليه وذكر ان علمنا ان الله قوم يحققون  
في بينة فقامت لولا البينة انهم يتجوه على مدعى به لم يبيعوا ولا يبيعوا فقامت لولا البينة مثل ذلك فغضوا اكثرهم بينة واستحلهم قال  
وسئلهم فقال راسان كان الذي ادعى الداهل ان في هذا الذي هو فيها اخذها بغيره ولم يسمع الذي هو فيها بينة الا انه رها عن بينة قال اذا  
كان امرها هكذا في الذي ادعاها واثام البينة عليها فقل هذه الرواية على البرجها بالعدل مع ثبت احداهما وخرج الاخر على الود ذكر لجمعنا  
السبب هو وخرج سند من الروايات السابقة وروى عبد الرحمن بن عبد الله عن ابي عبد الله قال كان على اذا اناه رجلان يتبين شهود عدلهم  
سواء وعددهم سواء افرع بينهم على ابرهم بغير البينين فالوكان يقول اللهم رب السموات السبع اهدهم الى ما كان الحق له الذي يصير اليه الخير  
عليه اذا حلف هذه مشاولة باطلا من هذا القسم بقي المسئلة اولا لغير علمها ولبدا في بينة المدعى له سواء كان السبب مالا  
يتكرر كالنخل وساجدة التوب ويكرر كالبج الصباغة على خلاف من جزمه حيث فرق بين السبب المتكرر وغيره وعكم بتقدم ذي البينة في السبب المتكرر  
قول ولو كانت في بدنا لثا خصاص هذا القسم والبرجها بين الاخبار التي دل بعضها على تقدم الداهل مع المناوئ الخارج بقضي هو هو الفيد  
المناوئ منهم يتبع الشيخ فانه جعل ذلك بما عاين الاخبار التي دل بعضها على تقدم الداهل مع المناوئ الخارج بقضي هو هو الفيد  
على ترجيح ذي البينة فقلوا الاحكام كما سبق في حق البينة في ب منج يكون خبرا في بينة الذي حكاه سابقا لفتي للبرجها بالعدل محولا على كذا اذا  
كانت البينة في بدنا لثا هو عجيظا صرح في كون احدهما منبشاحين قال باقي القوم فبش داوا في يد يديهم ومن ثم خالف جماعة من المتقدمين ولصبروا  
البرجها في جميع الاقسام وهو ان يقال الروايات التي بعضها مطلق في البرجها واولها ما وصفتها مصروح بخلاف ادعاء للفصلين واما ما لا  
اليه الشيخ في ط من الحكم بالفرقة مع شهادتهما بالملك المطلق فقل عليه صرح في الخبر فقل سئل ابو عبد الله عن رجلين شهدا على امر رجلا  
وشهدا على غيره لك فاخلقوا قال فبرج بينهم فكم فرج خلية البينين هو اولى البينين في قولها على اذا اطلنا الدلالة على الشهادة عليه وبدل على  
فاذكره من ان يسمع شهادتهما بالملك المطلق بغيره وواضح بان برهم السابقة فقل على لولم يكن في بد جملتها بينهما ايضا في الحال فما شهدا  
بالسبب هو لتساج وبدل على ترجيح ذات السبب مع الاختلاف فيهما مضافا الى ما سبق من الاخبار والدلالة على تقدم ذات السبب بالجملة فالحكم في  
القسمين لا يبرهن عن اشكال الاختلاف في الاختيار على كسبه بصر الحجج بينهما وضعف ذكره من طريق الحجج ضعف سند اكثرها وقد عمل الاجتهاد بما احتسب  
استناده مقصور على لاجل ما ذكرناه اقتصار الشهادتين على محجة بغير الاول من ترجيح لاحدهما قولنا ويحقق الغرض من ما نحن فيه  
بين الشاهد والشاهد المرفوع فان كان كلاهما من جهة مستقلة بنبته او اما معارضا للشاهد البينين لهما فلا راسا شاهد لا ينفصل بالحجج البينين  
معدوان وكسبت ثبوت المال الا انه تجر ضعيف ومن ثم اختلفت بنبته واولها ما وصفتها مصروح بخلاف ادعاء للفصلين واما ما لا  
غيره هو اولى جانيا وتعد على لئله وهذا صرح الشيخ في ط في فصل الدعوى البينان وفي ف ايضا القول الثاني والذي سببه الله بالمعاوض  
بينهما والفرقة ذكره في فصل الرجوع عن الشهادة وجهان الشاهد البينين من جهة مستقلة في ثبات المال كالشاهد بغيره فادخلها كما بعد  
الشاهد والمرفوعان واما ما قال الشيخ لان كلامه ليس من جهة مستقلة في فهم عبارة فالشيخ في الخبر ذكره انه رد في ذلك ولم يبر  
احد القولين والشهادتين في من قال انه صرح بالمعاوض والفرقة وتنفصل عبارة الشيخ في ذلك ونظر فيها فان كلا القولين يحمل منها والظاهر منها هو  
الرد الذي فهمه الشيخ في الخبر وهذا عبارة الشيخ تشهد شاهدان انه اولى في بد بنبته لانه لو حلف مع شاهد فيكون الشك  
بينهما فله لبرهم الشاهد بغير شاهدين ام لا فالقوم يحلف بزام ويا ويا لان الشاهد البينة الاول ان يبر الشاهد بغيره في حال اخر ولا يبر  
لان الله هذا البينين اضعف من شاهد لان الشاهد وحده لا يقوم بنفسه حتى يقيم البينة والشاهدان فاثمان بافضها فلا يبرها  
فن قال لاجلها حكم بالثلاث لزيد وحده ومن قال لاجلها حلف عن جميع شاهد وكان ذلك بين البينين اضعف من على ان يبرها بغيره بينهما هذه

ولو كانت بينات  
فقد ابرج البينين  
عدا لافاد السابا  
فقد ابرج البينين  
ويع الشايع عد  
اوعدا لافاد السابا  
من جرح ان يبرج  
وفقد لولوا منج  
احلف لافاد السابا  
لو وان تكلا في  
ببرجها بالبرجها  
فقد ابرج البينين  
بالملك المطلق  
بينهما ان شهدا  
اخضعت احدهما  
بالبرجها بالبرجها  
والاخر الاول  
السبب المفضل  
ويحقق الغرض  
بين الشاهد  
الشاهد المرفوع  
ولا يحقق الغرض  
ولا يبرجها بالبرجها  
بالشاهدين  
بالشاهد  
المرفوعين  
الشاهد  
والبرجها  
من













کتاب الفضل

البحث المقتضى وقد تقدم البحث ذلك كله في الافراد بالشق قوله لو ادعى كل واحد منا يضي لكل واحدنا في بدا لاخر على نفسه كون النقص  
الذي في يد كل منا منفصلا عن الآخر لثبوت اختصاص اليد بما لو كانت متصلة كانت بينهما مضاعف على الاشاعة كالواقام المتجانين بينهما  
والعين في يدهما والعضاء لكل في بدا لاخر معنى على تقديم تبينة الخارج وهو الذي اشار اليه بكونه بقوى دينا وعلى القول بتقديم تبينة ذي اليد  
كما هو احد قول الشيخ بقوى لكل منهما بما في يده ولو تعدت الشبهة وانقص كل واحد بواحدة فالحكم كالواحد منجز فيها منفصلا وهذا واضح  
وما يفرق على ذلك لو كان احدهما كافرا ولاخر مسلما حكم يكون ما يقتضي به للكاثر من غير التسليم مذكرا وان كان كل واحد من الجزئين قد انزع  
من الآخر على لفظ اليد المعتبر شرعا ولا يفرق في ذلك اليد السابقة لظهورها في الخارج قوله لو ادعى شاة اذا ادعى بدعي على غيره شاة في يد  
عمر فام زيدا ففظ البينة حكم له قطعا فهو من البينة بالحق ولا معارض لها فاذا صادف في يد زيدا فام عمر تبينة انها له فان باطل دعوى الملك  
وهو الذي فرضه الله او بدعي ملكا سابقا على الزيد او لا حقا عليها فالقول تولى وحكم المظنة منفرجة على الاخرين فليتب بالبحث عنها فالاولى انه  
بدعي ملكا سابقا على الزيد بدعي تبينة على هذا الوجه معارضه للبينة الاولى فيجوز على تقديم الخارج والداخل بغير زيدا فان المراد بالداخل والخارج  
عند المعارض او عند الملك المدعي على الله والظاهر في الخارج وكون المراد بهما لاقامة البينة يحكم بها العرف ولانه الان خارج كذا في القول بالاداء  
الدخول حال الملك وقدمنا الداخل وهو الذي عليه الله حكم الشيخ بتقديم عمر ولو قدمنا الخارج على هذا التمهيد لم يفرق بين زيدا وبينها لانه خارج  
ح وهو الذي خناه الله والثانية ان يدعي ملكا لاحقا بعد ذلك الاداء ويقسم عليه البينة سواء ذكر تقيمين بتمام الاداء او بوجوه القبول هنا لعدا النفا  
مع بصر بطلان الملك عن زيدا واطلا عنه بوقوعها بين البينتين ومع بصر بطلان عمر من غير تبينة على خروج الداخل والخارج فخطا الاظهر من تقديم الخارج  
تقديم هنا لفضل العمل بالعرف والثالثة ان يطلق الدعوى ويقسم البينة وهو الموقوف على العادة الكتاب وان كان تعليقه مناسب لا في فان قدمنا  
عمر وفي التصور بين السابقين فيها اولى لا يخفى ان عمر فيها وان قدمنا بدا في احدتها احتمل تقديم عمر ومنها لما تقدم من انه مما يمكن التوفيق  
بين البينتين وفوق وهو هنا ممكن في الاطلاق بحمل ملك عمر متلف في زيدا بعد انتقاله عن عمر حيث يمكن وهذا أقوى ويحمل لعدم لامكان اشتاء  
الى الملك السابق على وجه لا يقدم فيه تبينة اما بحمله على هذه الحالة او لعدا بصر بالخارج الوجه تقديم عمر في جميع الضوق قوله لو  
ادعى اذ هذا الحكم هو الله بين الاصحاب هو مبني على قاعدة نعارض البينتين مع خروج بدل المدينين ففتح التمهيد مع اشتاءهما من الحلف على  
النصف الذي فيه النزاع لان النصف الآخر لا نزاع بينهما فيه ونسبتهما الى النصف واحدة ونسبتهما متساوية فكل منهما مدعي لكل منهما فيه تبينة  
نصفين فخلص لدعي كل ثلثة ارباع وذهب من الجنب الى اشتاءهما ما بينا زان منه على طريق القول فحمل هذا لدعي الكل الثلثان ولدعي  
النصف الثلث لان المنازعة وضعت اجزاء غير معينة ولا مشار اليها بل لكل واحد من اجزائها لا يخرج من دعوى كل منهما باعشار الاشاعة فلا يتم ما  
ذكر من ملخص النصف لدعي الكل من غير منازع بل كل جزء يدعي مدعي النصف نصفه ومدعي الكل كله ونسبنا احدا الدعوى الى الاخرى بالظن  
فيهم الصحت اننا اذا واحد لدعي النصف اثنان لدعي الكل فتكون كصيرها للذبان في مال القلوس الميث في الحرف واقرا ابن الجيند على ذلك مع باو  
المدعي على اثنين الا ان ابن الجيند فرض الحكم على تقديم كون العزيب هوالا لعدا تقضي الشوق بين الداخلين والخارجين حيث قدسما في  
جل قول ابن الجيند احتمالا على تقديم خروجهما كما هو محتمل على تقديم الدعوى والاشاعة والجواب عن خروج القول ان مدعي الكل ليس له نصف متلع  
غير نزاع وهو كاف في لظا وفارضنا البينتين في النصف الذي في يد مدعي النصف وعلى الله من تقديم تبينة الخارج فهو لدعي الكل ايضا ولا شيء  
لدعي النصف في على القول بتقديم ذي اليد فهو لدعي النصف ولو لم يكن لها تبينة ففي تبينها بالتوبة لان مدعي النصف يدعي عليه فقدم قوله فيه  
ببينة ولا يمين على الاخر فال ابن الجيند يقيم تبينها اقلنا سواء اقاما ببينة لم يبقها فانظر الى القول قوله لو ادعى احدهم هذا الضوق لا يقع  
فيها نزاع في الحقيقة لان سهام المدعين لا يفرق فيها بين ان يقيمها تبينة وعدك ولا يمين لاحد منهم على الاخر لعدا المعارض  
سند كركمها كذلك على خلاف بعض العامة حيث جعل لدعي النصف ثلثا ونصف سدس بناء على ان السدس الزايد على في يده لا بدعي على مدعي  
السدس خاصة ما عدا تبينه شيئا في قبلة الدار وهي يد الاخرين جميعا وان كان السدس مدعي على الشروع فنصفه على مدعي الثلث عارضه  
تبينة بغيره وترجح باليد على تقديم اقامتها البينة وقدم قول ذي اليد على تقديم عدما ونصفه على مدعي السدس يحكم به لدعي النصف بينة  
لان بينة مدعي السدس لا تعارضها فبطل لدعي النصف ثلث ونصف سدس من الاخرين مدعاها وتبين بعد لدعي السدس نصف سدس لا بدعي احد  
ولا ينجح عليك ضعف هذا القول على تقديم الاشاعة كما هو المفروض ايضا فاذا ذكره في تبينه على تقديم الداخل مع نعارض البينتين وعلى تقديم  
الخارج تقدم مدعي النصف في نصف السدس الذي يقيم عليه مدعي الثلث ويتبين نصف السدس الذي يلد مدعي السدس بدعيه مدعي الثلث ليم  
لهمه اذ التقدير الاشاعة في الخاره الاصحاب اوضح قوله لو ادعى احدهم الكل اذ ادعى احدهم جميع الدار والاخر نصفها والثلث ثلثها  
فلا يفرق انما ان يكون ادهم عليها او يكونوا خارج عنها انما ان يكون لكل واحد بينة او لا يكون لاحد منهم ويكون لبعضهم ومن بعض فان كانت  
ايدهم عليها ولا يمين لاحد منهم في بكل واحد ثلث مدعي الثلث لا بدعي ارباعا في يده ومدعي النصف يدعي سدسها عليها ومدعي الكل يدعي جميع  
فابا بينة مقدم قول كل واحد فيما سببه ويحلف مدعي الثلث لكل واحد منها لانهما معا يدعيان عليه ويحلف مدعي النصف لدعي الثلث خاصة بالحق  
وان اقام المستحق خاصة بينة اخذ الجميع لان قوله مقدم في الثلث الذي يبدع بغير تبينة وبالحال الباقي هو وان اقامها لدعي النصف خاصة اخذ  
كلنا تما في يده والسدس بينهما بالبينة والنصف الباقي من الاخرين نصفان للثبوت السدس في غير منازع ولدعي الثلث ربع ما في يده وهو ثلثا











كتاب الشهادات

الاصدق والشراء في وقت جبهة فشهد البينة بموته قبل فلوله وتكون غايها من موضح الدعوى بحيث لا يمكن حضوره في ذلك الوقت فيحقق الغرض  
 من رجوع الى الفرع مع عمالهم قولي له اذا طوى اثنان مرة الولد لا يلحق بالابوين وضاعدا من عندنا ولا يعجز بحيز لقائهم من الذي هو الذي باخباره ان  
 تقدم زيد واسامة بعضهما من بعض لا يدل على الاعناء عليه لا تترك في شك من ذلك وانما ستر ذلك لطمع المنافقين منها اخاضه له ولعناهم على  
 قول القاضية قد دعي عن امير المؤمنين ع انه قال لا يؤخذ بقول عراقي الا ما وافقه انتم يكن يقبل شهادة احدهن هؤلاء وعن ايمنه قال من سمع قول  
 ثعلبة وكاهن او سائر هؤلاء اكتبه الله على مخبره في النار فاذا اشتهر بشب لولد بان وطما اثنان وطما يلحق به الولد بان اشتهر به عليها او على احد  
 وكان في وجهه الاخر وجاءت به في مدة يمكن الحاقه بها اضع ثمنها او التحق من اخوة القرعة وقد ذكر زيد بن رزم ارضهم ان امير المؤمنين ع في امرة  
 اتوها في ظهر واحد كلهم يدعي الولد فخرج بينهم والتحق الولد من اخرج وغرير ثلثي فمير الامم وانهم سئلوا وسئلوا عن قولهم ما اعلم الا ما قال علي  
 وكان على عاملا على اليمن وفي بعض الحدوث ان رسول الله ص لا يقرن رسول الله ص لما سئل امير المؤمنين ع من  
 اعجب ما ورد عليه فخرج بذلك قال رسول الله ص ليس من قوم يتناقضون ثم فوضوا امرهم الى امه الاخرج منهم الحق العامه رجوعا في امر الولد المتنازع  
 هذا الى القاضية استنادا الى الخبر الذي اشرنا اليه قد تقدم البحث في الاحكام الاولاد وشبهه الله بالتوبة من الذنوب من المذكور  
 على خلاف بعض العامة حيث فرق فالتحق الولد بالمسلم منها والحرع الا خلافا فظهر الى الاصل والظاهر ان يلقى النسب فيحقق اثره في الغرض بما  
 ذكره سابقا من الامثلة من كونها زوجة لاحد ما ومثبته على الاخر ومثبته عليها هذا اذا وطما في ظهر واحد ما لو دخل بين وطما فيض في يمين  
 الامكان الاول لان يكون الاول زوجا في كل حال حتى نظر للرجل الشارع المحض ما في غير ذلك من الخ من المحل ومن ثم اعتبر به الاستبراء والعدة وهذا لم  
 مع القول بان المحل والحجر لا يمتنعان مع ولا اشكل الامر بتحقيق الامكان الان ينزل الغالب في المذهب وبطرح التاويل ولا بأس به وكما يقع بينهما  
 مع عدم البينة فكذلك مع ما جاء من الطرفين والله في التوفيق **بشكل** الشهادة لا يثبت الا باخبار عن اليقين وشوا  
 اخبار جازم عن حق لازم لغيره واقع من خبر جازم وبالفيد لا خبر يخرج اخبار الله من قوله ولا غيره واخبار الحاكم كما انزفان ذلك لا يسي شهادة وتقر  
 الكتاب التمسك للشهادة واحكامها مستفيض كقوله ثم واستشهدوا شهودهم من خالكهم وقالتم ولا تكلموا الشهادة وركنه من انتم مسئلة عن الشهادة  
 فقال المسائل في التمسك قال نعم فقال على مثلها ما شهدا وقول قول فلا يقبل شهادة الضمير في اختلاف الاصحاب في شهادة العجزة بعد الانفاق على عدمه  
 في قول شاذ غير المبرر يقال جماعة منهم الشيخ فخر الدين لا ينافي على عدم قبول شهادة من دون العشرة والخلاف بين زادة عن ذلك فالتسليم بينهم عدم قبول  
 شهادة الا في الجراح العنق اما عند القبول في غير هذا فموقوف قوله ثم واستشهدوا شهودهم من خالكهم ولقطة الرجال لا يقع على القتيان ولا  
 العجزة لا يقبل قوله على نفسه فاولى لا يقبل على غيره بالشهادة واما استثناء الجراح العنق فلهن جرحه قال قلت لعبد الله بن يحيى شهادة  
 البينة لا يثبت في القتل ويؤخذ باول كلامه ولا يؤخذ بالثاني ورواية محمد بن جعفر عن عطاء بن رستم عن شاذ عن شاذة الصبي قال فقال لا الا في القتل ويؤخذ  
 باول كلامه لا يؤخذ بالثاني ولقطة الرجال لا يثبت في القتل ويؤخذ باول كلامه ولا يؤخذ بالثاني ورواية محمد بن جعفر عن عطاء بن رستم عن شاذ عن شاذة الصبي قال فقال لا الا في القتل ويؤخذ  
 كالشيخ في ذلك وفيه ولعله اورد ما يثبت المبالغة في القتل لان القتل في النصوص يقتضي اطلاقها واطرها وانظر الى عدمها وانما افهم  
 النفس واستراط ذلك لا يفي من اشكال لان الجرح لا يثبت في القتل في النصوص يقتضي اطلاقها واطرها وانظر الى عدمها وانما افهم  
 للاصل يقتضي اخراج الجراح ايضا ثم اختلفوا لقائلون يقولون شهادة في هذا النوع الجرح في شرايطه فاستفاد من النصوص شرايط امر واحد هو  
 ان يؤخذ باول كلامه مع الاختلاف في كون بانه وزائلة وجماعة شرايط يلحق منها الشرايط لا يفرق في اداء الشهادة وزاد الله في ذلك تنوعا  
 للشيخ كونه في الجرح فيمكن ان لا يدخل فيها القتل على تقدير جرحه بسببه اعلم من كونه في الجراح مع انه هو التصرف في شرايطه على المقر في الشيخ  
 في فتاوىنا بعد جرحه وعنده ما يوجب عدم الدليل المقضي لا شرايطه ولكن به مثله في شرايط اجتماعهم على المباح فانه لا دليل عليه لا تكلفه في حقهم  
 ولو ان هذا المباح بالنسبة الى جرحهم من المكلفين لم يكن لخصيصه جرح بل يوجب اشرافا في شرايطه يقول الشهادة من ترك الحرام على المكلف العام  
 بالواجبات عليه ملازمة المرفق وبالحكمة شرائط الشاهد هذا التكليف هذا بعينه في حق الصبي لعدم وجوبه في حقه ومخرجه فلا بد من تركه واصله فاما  
 واما اشراف بلوغ العشر فظهر على الجرح لا يثبت الا بالاشهاد وهذا الشرط لا يثبت الا في حق من لا يثبت له الشهادة ولا يثبتها  
 بشهادته سواء بلغ العشر ام لم يكن العشر فيحصل مثل النشر الا ان يثبت الاجماع على اشراف بلوغ العشر على وجه يكون حجة يكون هو المحل لكن انما  
 ذلك بعيدا وفيه في المسئلة قولان لقول من متقابلان على الطرفين احدهما يقول شهادة الصبي مقطعا تقدم من الدليل بقصوه هذا الرواية من انما  
 الحكم الخالف للاصل خصوص ما عده وفوقه لقائلين يقولون شهادة من ادركه عقله والقصد ان عليه لا يقولون بوجوبه بل لا دليل عليه  
 مع انه يمكن ان يرد يقول شهادة الصبي انما ذكر ثبوتها بطريق الاستفاضة بناء على الغالب من وقوع الجراح بينهم في المكلف الى اجتماعهم بكثرة  
 يمكن لها الاستفاضة اذا لا يثبت عليها بلوغ الخبر ولا اسل هذا القول اخذوا الشيخ فخر الدين في جرحه ووجهه الان روايته جرحا حسنة  
 مع اعتضادها بغيرها فظهر على اصل القائل لا يفي من نظر القول الاخر بقول شهادة الصبي في الجراح الفضا ص خاصة نعم له بعد ذلك عبادة موهبة لذلك  
 وقال صاحب كشف القناع في قوله هو هو وما ذكر الشيخ في قوله يقول شهادة في الجراح الفضا ص خاصة نعم له بعد ذلك عبادة موهبة لذلك  
 لان امره اذها غيره ويستند هذا القول روايته الى قوله يا اخي قال سئل ابا جعفر ع في جرحه شهادة الغلام قال اذا بلغ عشر سنين فالتجوز  
 امره قال فقال ان رسول الله ص دخل بغاية وهي بنت عشر سنين وليس يدخل بالجارية حتى يكون امرأة فاذا كان للغلام عشر سنين فجاز امره وبارك

اشهر وضاعدا من عندنا ولا يعجز بحيز لقائهم من الذي هو الذي باخباره ان  
 اضع ثمنها او التحق من اخوة القرعة وقد ذكر زيد بن رزم ارضهم ان امير المؤمنين ع في امرة  
 اتوها في ظهر واحد كلهم يدعي الولد فخرج بينهم والتحق الولد من اخرج وغرير ثلثي فمير الامم وانهم سئلوا وسئلوا عن قولهم ما اعلم الا ما قال علي  
 وكان على عاملا على اليمن وفي بعض الحدوث ان رسول الله ص لا يقرن رسول الله ص لما سئل امير المؤمنين ع من  
 اعجب ما ورد عليه فخرج بذلك قال رسول الله ص ليس من قوم يتناقضون ثم فوضوا امرهم الى امه الاخرج منهم الحق العامه رجوعا في امر الولد المتنازع  
 هذا الى القاضية استنادا الى الخبر الذي اشرنا اليه قد تقدم البحث في الاحكام الاولاد وشبهه الله بالتوبة من الذنوب من المذكور  
 على خلاف بعض العامة حيث فرق فالتحق الولد بالمسلم منها والحرع الا خلافا فظهر الى الاصل والظاهر ان يلقى النسب فيحقق اثره في الغرض بما  
 ذكره سابقا من الامثلة من كونها زوجة لاحد ما ومثبته على الاخر ومثبته عليها هذا اذا وطما في ظهر واحد ما لو دخل بين وطما فيض في يمين  
 الامكان الاول لان يكون الاول زوجا في كل حال حتى نظر للرجل الشارع المحض ما في غير ذلك من الخ من المحل ومن ثم اعتبر به الاستبراء والعدة وهذا لم  
 مع القول بان المحل والحجر لا يمتنعان مع ولا اشكل الامر بتحقيق الامكان الان ينزل الغالب في المذهب وبطرح التاويل ولا بأس به وكما يقع بينهما  
 مع عدم البينة فكذلك مع ما جاء من الطرفين والله في التوفيق **بشكل** الشهادة لا يثبت الا باخبار عن اليقين وشوا  
 اخبار جازم عن حق لازم لغيره واقع من خبر جازم وبالفيد لا خبر يخرج اخبار الله من قوله ولا غيره واخبار الحاكم كما انزفان ذلك لا يسي شهادة وتقر  
 الكتاب التمسك للشهادة واحكامها مستفيض كقوله ثم واستشهدوا شهودهم من خالكهم وقالتم ولا تكلموا الشهادة وركنه من انتم مسئلة عن الشهادة  
 فقال المسائل في التمسك قال نعم فقال على مثلها ما شهدا وقول قول فلا يقبل شهادة الضمير في اختلاف الاصحاب في شهادة العجزة بعد الانفاق على عدمه  
 في قول شاذ غير المبرر يقال جماعة منهم الشيخ فخر الدين لا ينافي على عدم قبول شهادة من دون العشرة والخلاف بين زادة عن ذلك فالتسليم بينهم عدم قبول  
 شهادة الا في الجراح العنق اما عند القبول في غير هذا فموقوف قوله ثم واستشهدوا شهودهم من خالكهم ولقطة الرجال لا يقع على القتيان ولا  
 العجزة لا يقبل قوله على نفسه فاولى لا يقبل على غيره بالشهادة واما استثناء الجراح العنق فلهن جرحه قال قلت لعبد الله بن يحيى شهادة  
 البينة لا يثبت في القتل ويؤخذ باول كلامه ولا يؤخذ بالثاني ورواية محمد بن جعفر عن عطاء بن رستم عن شاذ عن شاذة الصبي قال فقال لا الا في القتل ويؤخذ  
 باول كلامه لا يؤخذ بالثاني ولقطة الرجال لا يثبت في القتل ويؤخذ باول كلامه ولا يؤخذ بالثاني ورواية محمد بن جعفر عن عطاء بن رستم عن شاذ عن شاذة الصبي قال فقال لا الا في القتل ويؤخذ  
 كالشيخ في ذلك وفيه ولعله اورد ما يثبت المبالغة في القتل لان القتل في النصوص يقتضي اطلاقها واطرها وانظر الى عدمها وانما افهم  
 النفس واستراط ذلك لا يفي من اشكال لان الجرح لا يثبت في القتل في النصوص يقتضي اطلاقها واطرها وانظر الى عدمها وانما افهم  
 للاصل يقتضي اخراج الجراح ايضا ثم اختلفوا لقائلون يقولون شهادة في هذا النوع الجرح في شرايطه فاستفاد من النصوص شرايط امر واحد هو  
 ان يؤخذ باول كلامه مع الاختلاف في كون بانه وزائلة وجماعة شرايط يلحق منها الشرايط لا يفرق في اداء الشهادة وزاد الله في ذلك تنوعا  
 للشيخ كونه في الجرح فيمكن ان لا يدخل فيها القتل على تقدير جرحه بسببه اعلم من كونه في الجراح مع انه هو التصرف في شرايطه على المقر في الشيخ  
 في فتاوىنا بعد جرحه وعنده ما يوجب عدم الدليل المقضي لا شرايطه ولكن به مثله في شرايط اجتماعهم على المباح فانه لا دليل عليه لا تكلفه في حقهم  
 ولو ان هذا المباح بالنسبة الى جرحهم من المكلفين لم يكن لخصيصه جرح بل يوجب اشرافا في شرايطه يقول الشهادة من ترك الحرام على المكلف العام  
 بالواجبات عليه ملازمة المرفق وبالحكمة شرائط الشاهد هذا التكليف هذا بعينه في حق الصبي لعدم وجوبه في حقه ومخرجه فلا بد من تركه واصله فاما  
 واما اشراف بلوغ العشر فظهر على الجرح لا يثبت الا بالاشهاد وهذا الشرط لا يثبت الا في حق من لا يثبت له الشهادة ولا يثبتها  
 بشهادته سواء بلغ العشر ام لم يكن العشر فيحصل مثل النشر الا ان يثبت الاجماع على اشراف بلوغ العشر على وجه يكون حجة يكون هو المحل لكن انما  
 ذلك بعيدا وفيه في المسئلة قولان لقول من متقابلان على الطرفين احدهما يقول شهادة الصبي مقطعا تقدم من الدليل بقصوه هذا الرواية من انما  
 الحكم الخالف للاصل خصوص ما عده وفوقه لقائلين يقولون شهادة من ادركه عقله والقصد ان عليه لا يقولون بوجوبه بل لا دليل عليه  
 مع انه يمكن ان يرد يقول شهادة الصبي انما ذكر ثبوتها بطريق الاستفاضة بناء على الغالب من وقوع الجراح بينهم في المكلف الى اجتماعهم بكثرة  
 يمكن لها الاستفاضة اذا لا يثبت عليها بلوغ الخبر ولا اسل هذا القول اخذوا الشيخ فخر الدين في جرحه ووجهه الان روايته جرحا حسنة  
 مع اعتضادها بغيرها فظهر على اصل القائل لا يفي من نظر القول الاخر بقول شهادة الصبي في الجراح الفضا ص خاصة نعم له بعد ذلك عبادة موهبة لذلك  
 وقال صاحب كشف القناع في قوله هو هو وما ذكر الشيخ في قوله يقول شهادة في الجراح الفضا ص خاصة نعم له بعد ذلك عبادة موهبة لذلك  
 لان امره اذها غيره ويستند هذا القول روايته الى قوله يا اخي قال سئل ابا جعفر ع في جرحه شهادة الغلام قال اذا بلغ عشر سنين فالتجوز  
 امره قال فقال ان رسول الله ص دخل بغاية وهي بنت عشر سنين وليس يدخل بالجارية حتى يكون امرأة فاذا كان للغلام عشر سنين فجاز امره وبارك

قوله في قوله يا اخي قال سئل ابا جعفر ع في جرحه شهادة الغلام قال اذا بلغ عشر سنين فالتجوز



### كتاب الشهادات

الى الثاني علمنا قوله ان مجتنبوا اكباها منهن عن تكفير عنكم سبائكم ول يعقروا على اجتناب الذنوب هي الكباير بكسر التاء وهو  
يفضو كوخاير كبري قال الله الذين يجتنبون كبائر الاثم هم على ان اجتناب الكباير من غير ان يعقروا في الصغار في الحديث ان الاعمال الصالحة  
بكفر الصغار هم على الفرق القول بين الصغار والكباير فالعلماء في تفسير الكبر وجوه احدها انها المعصية الموحية للحق والثاني انها التوليى بها  
الوجه الثاني في الكتاب والسنة والثالث انها الذنب الذي يؤمر الله عليه بالنار وعلى هذا القول دل خبر ابن ابي عمير السابق عن الصادق  
حين سئل عما يعرف هذا القول بين المسلمين الى قوله وكبر فاجتناب الكباير التي وعد الله عليها النار وروى لها سبع وروى لها الى سبع  
اخرى انما يعرف ذلك على القول الاول فيخرج في العذر الموافقة التي يعقروا كانت في حقها في هذا من الحجج الضعيفة لان غير المعصية لا ينفك عن ذلك  
وقال نعم ما جعل عليكم في الدين من حرج اعطى ابن ابي عمير ان الحجة بنفي التوبة واجبت ان التوبة تسقط الكباير والصغار ولا يفي في الحكم بالتوبة  
مطلقا لا مستغفارا ولا ظاهرا لا تنفذ حق بل من هذا الذي قد روي في ان طوبى ليعقروا مع الغرض من الشهادة ونحوها في حرج على الثاني  
بغير اجتناب الكباير كمالا وعكسا لاصرار على الصغار فان لاصرار عليها يلحقها بالكبر ومن ثم قد لا يصح مع الاصرار ولا كبره مع الاستغفار  
المراد بالاصرار الاكثار منها سواء كان من نوع واحد ام انواع مختلفة ومثل المدونة على نوع واحد منها واصل الاصرار يخفى بكل منها وفي حكم الغفر  
على فعلها فانها وان لم يفعل ما من فعل الصغار لم يحط بها بقدرها الغفر على فعلها ولا التوبة منها فها هو الذي يفتح في العذر والاولى ان  
ان لا يقبل شهادة احد لعل هذا ما يكفر الاعمال الصالحة من الصلوة والصبا وغيرها كلها في الخبر وعلما ان المعصية تعرض للمرق في فادح العذر  
كانه لم يقبل تركها كما هو اوصوف في ذلك وهو قول بعض العلماء من حيث انه مخالف للعادة لا الشرح والاشهر لصحة الشهادة في سؤا لعلنا ما  
شطر من العذر كما هو المسمى ان العذر هو الذي يعذر الخواص ودينه ومرتبة وحكما ان جعلنا لها خادجة عنها وصغيرة سبها كاجري عليه خادجة قد  
اغرب في عكس جعل اجز من العذر وعرفها بالها كيفه نفسا بندها سيرة منعت على ملازمة التقوى والمرق ثم جعلها اقربا للعذر وشرطا اخر له يول  
الشهادة فتخرج بين القولين ككفكان فالوجه انه لا يقبل شهادة من لا يقر له لان اطراح المرق اما ان يكون بخل بفضائله او بطلان وجهه و  
على التقديرين بطلان الشهادة والاعتماد على قوله اما الخيل نظرنا ما قبل الجاهلان من الاحياء لم يضع ماشاء كما ورد في الخبر في ضبط المرق عبادا راضعا  
منها ان صاحب المرق هو الذي يصح نفسه عن الادناس ولا يشهد عند الناس والذي يجرى في سحر من يعذر به او الذي يجرى به او الذي يجرى به او الذي يجرى به  
مكافاة في المرق بغيره لا يلبس بالمال في البلبس في البلاد التي لا يجرى عادة الفقهاء فيها بلبس هذا النوع من الشاهد كما  
اذ البلبس في الجاهلان في حرم بلبس مخضرة ومنه في التوقيف في الانساق والجامع مكتشف في الراس البلبس اذ البلبس في الشخص من يلبس به مثله وكذلك  
الرجلين في مجلس الناس منه الاكل في التوقيف لان يكون الشخص قويا او غريبا لا يكره في فعله ومنه ان يقبل التزليد وخبثه او متبرين بهي الناس  
او يكره في الجاهلان في حرم في الحلق او يكره في الكتابان الصحيح ومنه ان يخرج من حرم الشوق مع الاهل والجيران والمعالين وبضا يوقع اليبر الذي لا ينفذ  
منه فمتان يبتذل الرجل المعبر بطل الماء والاطعام الى بيته اذا كان ذلك عن شوق وصغر ولو كان عن استكانة او افتد بالسلطان اذ يكره للتكليف  
يخرج ذلك في المرق وكذلك ان كان بلبس ما يجد في كل حيث يجد بخله وبعاءة من التكلفات العادية ويعرف ذلك ببناء سبلة الشخص في الاعمال  
الاخلاق وتطويعها لصلته عليه قولي وربما نوهم واهم هذا الوجه من بعض الاخبار حيث قال ان الصغار لا يطلو على الذنب الا على  
مذهب الفقهاء بالاحباط على تقدير الوارد من الاعمال الصالحة والمعايير كالتوبة عليه ثم يقول ان الحسنات هي التبتان وقال في محيط ما علمنا  
فجعل للذنوب الذي يحبط بالظلمة صغيرة والذنوب التي يحبط بالظلمة كبيرة وتحتوي التوبة الكلام وهذا بناء ضعيف لان الكباير قد اعبرها من الاعمال  
ومن ابطاله وهم المحققون والجمهور والصغار يطلق في النسبة الى الكباير والاصغر والى بناها على القول الضعيف مكان جهايا بالنسبة الى بناها وخشوة  
من توبت بغيره وهو ناعدا الكباير المحقق في الكتاب السنة كما هو مذهب الاكثر على ان القائل بالاحباط يقبل الاكثر من الظلمة والمعصية فبشبهه اجمع  
او يثبت من غير مقابلته من يرفع كان من انواع العاصي فربما كانت المعصية المحققة على ثمة ما يحبط عن شخص بنفي على اخرها النظر الى ما يقابلها من  
الظلمة فلا يتحقق الصغر في نوع من انواع المعاصي من ثم اطلق على هذا الفهم الوهم وجعله حقيقيا بالاعتراف عنه ثم على تقدير تسمية القائلين بالاحباط  
بما يكفر من التبتان صغرى فهو اصطلاح لم لا يلزم العبرة مثله فكل من يرفع اصطلاح يرفع الى اسماء بجانها الا يلزم مثله الصغرى قولي و  
لا يفتح في هذا الذي في ذلك في التبتان والاثبات لا يفتح في التقوى لا يؤثر في العذر الا لا يثبتها اجمع مفتح فيها الدلالة على فلة المسألة بالدلالة  
والاهتمام بما لان الشرح ولو اصابه تركه صغرى منها كالجاءة والنوافل نحو ذلك فذكر الجميع لا يشاركها في العلة التي تفسد لذلك نعم لو تركها العلة  
لم يضر قول كل من قال ان الاصول التي في شهادة الخالف فيها اصول مسائل التوحيد والعذر والتوبة والادامة والمعاد ما فر فيها من المعاني والاحوال  
وعبرها من رفع علم الكلام فلا يفتح الاختلاف فيها لانها مباحث علمية الاختلاف فيها بين علماء الفرة الواحدة كثر شهير وقد عدا بعض العلماء  
تأويل الاختلاف منها بين المرفوع بشعر الصغرى في نوع من ما توشه منه من غيرها واما الوارد بالفرع في نوع يفتح فيها الخافضة المسائل الشرعية  
الفرعية لانها مسائل اجتهادية والاصول التي يرفع علمها من الكتاب السنة كلها علمية يفتي ان يربوا بالاجماع الذي يفتح مخالفته فيها اجمع السنين  
فاجماع الاجماع الا كاتبة مع القدر بغير قول المعصية في جملتها لان جهة الاجماع في قوله على اصولهم لا يطلن اجماعهم اذ لا يخبر بقول المعصية  
منهم مطلقا لم يعلم وحول قوله في قوله ولا عبرة بظهور ان كثر القائل في ذلك في بعضهم مني مثل ذلك لاجماعا بل سمي الله ومخالفة متذلل لا يخبر فادس  
بوجه من الوجه كما تفسر قواعدهم الدالة على جهة الاجماع فتنبه لذلك لتلافت في العاطة غير اربط الاصطلاح واعلمنا على الدقة في قوله

والفواشش

ان قال

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

اصول

في علقه  
بكل الدنيا  
في علقه



بالتفصيل في بيان ما لا يخفى على من تأمل في هذا الباب

بالتفصيل في بيان ما لا يخفى على من تأمل في هذا الباب

بالتفصيل في بيان ما لا يخفى على من تأمل في هذا الباب

بالتفصيل في بيان ما لا يخفى على من تأمل في هذا الباب

بالتفصيل في بيان ما لا يخفى على من تأمل في هذا الباب

بالتفصيل في بيان ما لا يخفى على من تأمل في هذا الباب

















## كتاب الشهادات

ينسبون

لا يتحقق فيه الروية ومعرفة الفرائض فثبت الحاجة الى اعتماد الشماخ ومقتضى إطلاق التبع عليه الفرق بين كونه من الالة وفي نسب الام وجرانه  
 لا يجوز الشهادة عليه بالسماخ لا مكان رتبة الولادة والاشهر انما كانا رجل وصفة الشماخ ذلك ان يبيع الشاهد الناس يشهدون الشماخ بنسبه  
 ذلك الرجل او العيلة ولا يصبر المتكرر والامداد فثبت السماع وان كان الحكم بما كدبل او خص جماعة لا يثبت في صدقهم فمجردة منسبة واحدة  
 على وجه افادة الغرض خازله الشهادة ويعبر مع انساب الشخص ونسبه انما من ان لا يفاضلهم بل يورث التهمة والرتبة فلو كان النسب اليه حيا وانكره  
 بغير الشهادة ولو كان يجوزنا خازن كما لو كان قتيلا وفيه جبر بالمع لا احتمال ان يفيق فيكره وهل يذبح في ذلك طعن من طعن في النسب فيجوز ان يظهر فيها راعا  
 الشرط وهو الظن المناخ او العلم ومنه الموت المتجوز الشهادة عليه بالانقضاء كالنسب لان اسباب الموت مما لا يكثر ومنها ما لا يكثر ومنها ما يظهر وقد  
 يصير الاطلاع عليها فحاز ان يعتمد على الاستفاضة لانه يقع في الاقوال ويشارك النسب منه وجبر بالمع لانه يمكن منه المعاينة بخلاف النسب عنه الملك  
 المطلق لان اسباب الملك بخلافه تؤول الى ادمان ويبقى الملك المحرر على النسب فلو لم يثبت لها ادى الى بطلان الحق وقد اثنى الملك بموت الشهود  
 وكذا القول في الوفاء والعقود ولا بد الفاضل في تقدم في الغضا اذا تردد ذلك وقد اختلف فيما يصبر الشاهد شاهدا بالاستفاضة فثبت ان يكون  
 السماع من جماعة حتى يبلغ حد العلم بالخبر عنه وعلى هذا فاما يكون هذه الاشياء خارجة عن اصل الشهادة وقبل يكتفي بلوغ حد موجب الظن الغالب  
 المقادير للعلم والمعرفة في ذلك من حيث ان ذلك على خلاف الاصل فاشباهه يحتاج الى دليل صالح يخرج به عنه ويجوز ما ذكره غير كونه اثباته ولا  
 العلم بغير من هذه الاشياء كما اشرنا اليه الحق انا اعني العلم بخبر الحكم في المذكورات وان اكتفينا بالظن الغالب فلهذا في مجال الا ان يفرض  
 زيادة الظن على المحصل منه بحيث يقول الشاهد بنسبه يمكن استفادته من غيره والمواظفة بالنسبة الى الشاهد الذي هو حجة منسوبة فيمكن الخروج  
 به بالغ الشئ في مقامه يكون ان يبيع من عدلين فضاء او يصبر جماعة منها شاهد اصل ومتمم الشهادة لان ثمة الاستفاضة هو الظن وهو حاصل  
 بهما واستصغره المم بان الظن يحصل بالوحد الشئ لا يقول بالاكتفاء به بل بالمحصل الظن بالواحد اذا كان ثقتي وهو باطل قطعاً وجب ان الشئ  
 لم يصبر الظن مطلقاً الذي يثبت لغيره وهو شهادة العدلين والظن يقبل الشدة والضعف فلا يلزم من الاكتفاء بغير قوتيه الاكتفاء  
 بالضعف فثبت ان الظن المستند الى جماعة غير عدول تام يثبت اعتباراً شرعاً فانه عن المنازع فاكفائه بغير تعدد الحكم الى العدلين بد اعلى عنه  
 فثبت بالظن المعبر شرعاً بالنقص بماله قول لو سمع يقول هذا متفرع على اختياره الشئ من الاكتفاء بالشهادة على الاستفاضة بالظن وهو  
 حاصل في هذه الصورة وان لم يكن يجزى السماع من الجماعة لان سكوت كبر عند دعوى الاخر للنتيجة عند المانع من الاثبات يصبر الظن الغالب وافق له  
 عليه فيكون ذلك نمطاً اخذوا بالجماعة اذا الاعتبار بالظن الغالب بالسماخ من الجماعة من حيث هو سماع وهو مخفوف منا ويضعف بان السكون ان من موافقة  
 على التعميم يبيع من حصول الظن الغالب للمط وتقدر بغيره لا تسلم بغيره الحكم اليه للتمتع من العمل بالظن الا ما دل عليه له بالبيع وهو موقوف  
**قولنا** الساعد بالاستفاضة كالت الاستفاضة خصوصاً بل هو خاصة منها الملك المطلق ون البيع والمطبة والاستعانة فاما سائلها كما  
 السبب لوجب الملك منه ما يثبت بالاستفاضة كالموت بالنسبة الى الملك بالادب ومنعها لا يثبت بها كالعقود فاذ سمع الشاهد بالاستفاضة  
 ان هذا ملك زيد وشعر ان يثبت فله ان يشهد بالملك وسببه لانها يثبتان بالاستفاضة واذ سمع من شفعين ان هذا المالك يتردد اشترى من  
 شهد بالملك المطلق لا بالبيع لان البيع لا يثبت بالاستفاضة فلو حصل ذلك احتمال عدم قبول الشهادة لاستتمامها على امرنا احدهما يقبل الشهادة عليه  
 والاخر لا يقبل الشهادة لا ببعضها لوجه انها تتحقق في الملك تلغو القضية هي السبب الذي لا يثبت بالاستفاضة لوجه مقتضى القول في  
 احدهما دون الاخر وتظهر الفائدة هنا لو كان هناك مدع اخر وله شهود بالملك وسببه من غير استفاضة فان تبينه شرعاً على تبينه هذا الذي له  
 يبيع الاخر المطلق المحرر عن النسب في القسم الاول يتكافأ ولو كانت تبينه اخرى شاهداً له بالملاك المطلق بحيث يثبت هذا في الاول عليه كما في  
 بيته الاخر في الثاني وهكذا **قولنا** اذا شهد بالملك اذا الحق بغيره ملك بد واستفاضة بالملك فلا اشكال في جواز الشهادة له بالملك بل  
 غاية ما ينبغي عليه الشهادة وانما يحصل الاشياء فيما لو افرد واحد من الثلاثة ولجميع اثنان والمع في حكم المسئلة في موضعين هنا وفي المسئلة  
 الائمة ولوجهها في مسئلة واحدة كما راضبط والمقصود في هذه المسئلة ان الشهادة المستندة الى الاستفاضة بالملك هل يوفى منها على  
 رتبة الشاهد من استفاضة الملك لانه اذا كان على الملك يتصرف فيه بالبناء والهدم والاجارة ونحوها ام لا يبيع من دون الامر به لوجه عند ادراك  
 لما تقدم من ان الملك المطلق يثبت بالاستفاضة لغيره استبا وخفاء بعضها فلا يفرض الى النظام امر اخر ومعه وجه العدم امكان الاطلاق على اسباب فلا بد  
 من جهة ما يثبت العود ويعوم مفاد النسب من البتة التصرف لا يخفى ضعفه لان البتة التصرف وان كانا ظاهرين في الملك الا انها ليست من اسبابه فاشترى  
 الاطلاع على السبب كما لا يقضي الاكفاء بل يبيد التصرف المحرر من علم السبب لا نحو الاكتفاء في الشهادة بالملك المطلق بالسماخ على الوجه  
 وعلى هذا فلو تعارض السماع واليد في ترجيح اتهما وبهما احدى ترجيح السماع لانه يصبر للملك الحالى فلو تقدم في الغضا ان ائتمنه بالملك مفقود على اليد  
 لان اليد يحتمل بغير الملك من العارية والاجارة بل الغرض لا على الملك فانه يبيع في مفاد والثاني هو الذي اخاره المصنف فيم اليه لا هنا ظاهر في المد  
 وان كانت محتملة لغيره والسماع مشرود بين الملك الاخصاص المطلق المحمل للملك غيره وهذا التوجيه انما يتم اذا كان محصل السماع ان هذه الدار مملوكة  
 لفلان فان اللام تحتمل الملك والاختصاص الذي هو اعترضه ما اذا كان محصلاً ان الدار ملك فلان لا يتم لانه صريح في المصنف بخلافه لا بد من  
 المسئلة على الوجه الاول لئتم النعيل ويناسب الحكم المتقدم من ترجيح الملك على اليد ان كان اطلاقاً لئتم المستندة الى الاستفاضة اعز من ذلك  
**قولنا** لا بد من انما التصرف بالبناء هنا ثمة انما المسئلة لنا بقية وهي اذا اقرم الضر او اليه من السماع فهل يجوز الشهادة بالملك ام لا فانه

































کتاب التَّحْدِثِ

بمنزلة الاقرار بعقوبة مضاعفة الى اثبات التهمة بغير شرط كونها صادرة عن جميع التواقين بل كبر شدة التهمة او الوضوح في الدلالة او التواتر في الرواية  
عدلان ولو كان عدل لا يكفي عنهم اثنان كالايجاب **حق** له اذا شهد شاهدان لافرق في شئ او العتق والوصية بين ان يكونوا الجانبين او اثنان في جانب واحد  
التهمة فكان الايجاب مخرجضا الى عتبه يشهد به كما في النكاح المقتدر في محلي او كمال الوارث فلا يقبل شهادته وتزويج الوارثان شهادته على قدر دهاند  
يتضمن اقراء المشهود له في اخذها ولو شهدا جنبيين انه اوصى بوصيته لم يرد ولو شهدا كالا لوى عن ماله وهو شاهدان شهدوا وان عدلان انه زنى  
عن تلك الوصية واوصى بغيرها فهو ثابت ما له انهما قبلت شهادتهما على الرجوع عن الوصية الاولى بمشيت بها الوصية الثانية لانها اثبتا المرجوع  
بدا بها وبها فارتفعت التهمة ولا نظر الى قبله المالدوخا عنه فقد يكون الثاني اصيل من الاول بموجب هذا الاختلال او اقرارا قبلت شهادة قريب قريب  
بشر هذا هو الذي اخذناه الشيخ في فصل الرجوع والتم استشكل ذلك في العدة ترجع هذا القول لما اشار اليه من الغلب وهو ان يترجى لما  
من يده وهو غير الموصى له الاول فهو كالشاهد في الدين بما فيه لغيره فبدا انه اخر التينة انه له فاما لا يتبع وان كان بينهما ما بين فرق قليل وهو  
ان الدعوى المنازع ليست محضرة على الوارث بخلاف المثال وانما احب كون الوزيرة عدلا ليست بها الرجوع على تعدد جهتها لو كانا سابقين لم يشتر  
قبولها الرجوع وعجزها بالاولى بهادة الاجبة لان التثنية بحكمها هو المقروض يصح من الثانية فدرنا بحتمه تلك الثاني من المال بعد الاول **ولعلنا**  
افرق حكم العدة لضعفها في هذه المسئلة والسابقة لان الواو لم يصر في السابقة كان الحكم كالمسئلة الاولى **حق** له اذا شهد شاهدان  
لزيد لما تقدم في بابا العتق ان الشاهد مع التمين لا يبارى في الشاهد بل يقدم الشاهدان مع تعارض منه هنا على من توهم ان يصرح شهادة شاهد  
ما الوصية لزيد وشهادة واحد بالرجوع عنها وانه اوصى في العتق من ذلك القبل وانه تقدم الشاهدان فصر على ما يردع الوهم وانه يحكم هنا بالظاهر  
واليمين لانه لا مصادف من الشاهدتين لان الشاهد بشهد بامر اخر غير ما شهد به الشاهدان ويصدق الشاهدان على ما شهدا به ولكن **حق** له ان يصرح  
عما شهد به وانه اوصى بغيره فمقدم عدم التعارض بعمل كل منهما في مورد وعجزكم بطلان الوصية الاولى بالرجوع عنها **حق** له ان يصرح بغيره  
وغيره باخاذه الشيخ من بطلان الالهام بجمع قول الشهادة كالمشهد بان اوصى لاحد هذين اسهدا بدارك زيدا وعمر وسب الحكم الى الشيخ  
مؤذنا بعد تخرجيه ورواه قول الشيخ وجمهان اخر ان احدهما الفرعة لانه امر مشكل لا يتحقق في نفس الامر احدهما ونسبها اليه على السواء وقد  
تقدم عليه بمقتضى الموضوع وكل امر مشكل من الفرعة والثاني القصة بينهما لانه مال قد انحصر فيها ونسبها اليه على السواء فيقيم بينهما ويجعل  
كانه بده وصحة كل واحد الى صفتهما والفرعة لا يخرج من قوة **حق** له اذا ادعى الصداقة وعجزه باذنه الى الشيخ ان الصداقة فصل الوصية  
حيث قد اقي بينه كالملة وليس عليه البحث عن حالها لان ان القدر الذي يثبت الجرح وانما البحث في حقه الحكم ولا من المدعى بما كان امره فلا  
الفرقة لم يقر من ان يواضعها وموضع عظيم واما مقدم شاهد واحد بالمال فلا يثبت من اثنان صفة باليمين اذها جرة في الاموال فكان الشاهد  
الواحد معنى الجرح كالملة والتم استشكل الحكم في الموضوعين من حيث ان الفرقة بين المالك والخامر وما قبل ان يثبت عروجه من ملكه وقبول الخبز عتبه لم يثبت  
مؤذنا ودعوى من اقي بينه كالملة في الاول مكنى لانه ما لا يخرج من ان الاصل في السلم العدة لا يثبت الحاكم عن الزكوة فلا سلطانا وعلى المثل من شرائط  
ظهور العدة لا لا يثبت كال التينة قبل الزكوة بل ينع من كايتهما على مذهبه ايضا فان ظ هذا المذهب لما كان بحيث عن التوكيد وبرجى الحكم الى ان  
يظهر من كايتهما على هذا التقدم فقد تقدم البحث منه وروح فلا مانع من تمكن المولى من وعلى الاكثر قبل الشو لا يثبت ملكه ظاهرا والتم  
مسئلو على اموالهم الى ان يثبت عتبه واما مع اقامة الشاهد الواحد قبل اليمين فعدم الكمال الوضع لانه يمكن من اثبات الحق بالحلف لم يفعل  
فلا وجه للحبس قبل شؤ الحق واما عند اتم الشاهد بالمال ليمكن اثباته بحجرا لا يمين يتكون في قوة التينة الكاملة فلو كان الحق ما لا يثبت الا بيمين  
كالطلاق فبحسب عدم كمال التينة كذا يصر على الشيخ وذكره باحتمال الى الخبر ايضا وربما قبل بجوابا واخبر ان اداه الحاكم صا حيا ولا يصرح بها  
اجتهاده منهاط بنظر الحاكم **فيما لا يثبت** في خبره التهمة من غير شرط كونها صادرة عن جميع التواقين بل كبر شدة التهمة او الوضوح في الدلالة او التواتر في الرواية  
عدلان ولو كان عدل لا يكفي عنهم اثنان كالايجاب **حق** له اذا شهد شاهدان لافرق في شئ او العتق والوصية بين ان يكونوا الجانبين او اثنان في جانب واحد  
التهمة فكان الايجاب مخرجضا الى عتبه يشهد به كما في النكاح المقتدر في محلي او كمال الوارث فلا يقبل شهادته وتزويج الوارثان شهادته على قدر دهاند  
يتضمن اقراء المشهود له في اخذها ولو شهدا جنبيين انه اوصى بوصيته لم يرد ولو شهدا كالا لوى عن ماله وهو شاهدان شهدوا وان عدلان انه زنى  
عن تلك الوصية واوصى بغيرها فهو ثابت ما له انهما قبلت شهادتهما على الرجوع عن الوصية الاولى بمشيت بها الوصية الثانية لانها اثبتا المرجوع  
بدا بها وبها فارتفعت التهمة ولا نظر الى قبله المالدوخا عنه فقد يكون الثاني اصيل من الاول بموجب هذا الاختلال او اقرارا قبلت شهادة قريب قريب  
بشر هذا هو الذي اخذناه الشيخ في فصل الرجوع والتم استشكل ذلك في العدة ترجع هذا القول لما اشار اليه من الغلب وهو ان يترجى لما  
من يده وهو غير الموصى له الاول فهو كالشاهد في الدين بما فيه لغيره فبدا انه اخر التينة انه له فاما لا يتبع وان كان بينهما ما بين فرق قليل وهو  
ان الدعوى المنازع ليست محضرة على الوارث بخلاف المثال وانما احب كون الوزيرة عدلا ليست بها الرجوع على تعدد جهتها لو كانا سابقين لم يشتر  
قبولها الرجوع وعجزها بالاولى بهادة الاجبة لان التثنية بحكمها هو المقروض يصح من الثانية فدرنا بحتمه تلك الثاني من المال بعد الاول **ولعلنا**  
افرق حكم العدة لضعفها في هذه المسئلة والسابقة لان الواو لم يصر في السابقة كان الحكم كالمسئلة الاولى **حق** له اذا شهد شاهدان  
لزيد لما تقدم في بابا العتق ان الشاهد مع التمين لا يبارى في الشاهد بل يقدم الشاهدان مع تعارض منه هنا على من توهم ان يصرح شهادة شاهد  
ما الوصية لزيد وشهادة واحد بالرجوع عنها وانه اوصى في العتق من ذلك القبل وانه تقدم الشاهدان فصر على ما يردع الوهم وانه يحكم هنا بالظاهر  
واليمين لانه لا مصادف من الشاهدتين لان الشاهد بشهد بامر اخر غير ما شهد به الشاهدان ويصدق الشاهدان على ما شهدا به ولكن **حق** له ان يصرح  
عما شهد به وانه اوصى بغيره فمقدم عدم التعارض بعمل كل منهما في مورد وعجزكم بطلان الوصية الاولى بالرجوع عنها **حق** له ان يصرح بغيره  
وغيره باخاذه الشيخ من بطلان الالهام بجمع قول الشهادة كالمشهد بان اوصى لاحد هذين اسهدا بدارك زيدا وعمر وسب الحكم الى الشيخ  
مؤذنا بعد تخرجيه ورواه قول الشيخ وجمهان اخر ان احدهما الفرعة لانه امر مشكل لا يتحقق في نفس الامر احدهما ونسبها اليه على السواء وقد  
تقدم عليه بمقتضى الموضوع وكل امر مشكل من الفرعة والثاني القصة بينهما لانه مال قد انحصر فيها ونسبها اليه على السواء فيقيم بينهما ويجعل  
كانه بده وصحة كل واحد الى صفتهما والفرعة لا يخرج من قوة **حق** له اذا ادعى الصداقة وعجزه باذنه الى الشيخ ان الصداقة فصل الوصية  
حيث قد اقي بينه كالملة وليس عليه البحث عن حالها لان ان القدر الذي يثبت الجرح وانما البحث في حقه الحكم ولا من المدعى بما كان امره فلا  
الفرقة لم يقر من ان يواضعها وموضع عظيم واما مقدم شاهد واحد بالمال فلا يثبت من اثنان صفة باليمين اذها جرة في الاموال فكان الشاهد  
الواحد معنى الجرح كالملة والتم استشكل الحكم في الموضوعين من حيث ان الفرقة بين المالك والخامر وما قبل ان يثبت عروجه من ملكه وقبول الخبز عتبه لم يثبت  
مؤذنا ودعوى من اقي بينه كالملة في الاول مكنى لانه ما لا يخرج من ان الاصل في السلم العدة لا يثبت الحاكم عن الزكوة فلا سلطانا وعلى المثل من شرائط  
ظهور العدة لا لا يثبت كال التينة قبل الزكوة بل ينع من كايتهما على مذهبه ايضا فان ظ هذا المذهب لما كان بحيث عن التوكيد وبرجى الحكم الى ان  
يظهر من كايتهما على هذا التقدم فقد تقدم البحث منه وروح فلا مانع من تمكن المولى من وعلى الاكثر قبل الشو لا يثبت ملكه ظاهرا والتم  
مسئلو على اموالهم الى ان يثبت عتبه واما مع اقامة الشاهد الواحد قبل اليمين فعدم الكمال الوضع لانه يمكن من اثبات الحق بالحلف لم يفعل  
فلا وجه للحبس قبل شؤ الحق واما عند اتم الشاهد بالمال ليمكن اثباته بحجرا لا يمين يتكون في قوة التينة الكاملة فلو كان الحق ما لا يثبت الا بيمين  
كالطلاق فبحسب عدم كمال التينة كذا يصر على الشيخ وذكره باحتمال الى الخبر ايضا وربما قبل بجوابا واخبر ان اداه الحاكم صا حيا ولا يصرح بها  
اجتهاده منهاط بنظر الحاكم **فيما لا يثبت** في خبره التهمة من غير شرط كونها صادرة عن جميع التواقين بل كبر شدة التهمة او الوضوح في الدلالة او التواتر في الرواية  
عدلان ولو كان عدل لا يكفي عنهم اثنان كالايجاب **حق** له اذا شهد شاهدان لافرق في شئ او العتق والوصية بين ان يكونوا الجانبين او اثنان في جانب واحد  
التهمة فكان الايجاب مخرجضا الى عتبه يشهد به كما في النكاح المقتدر في محلي او كمال الوارث فلا يقبل شهادته وتزويج الوارثان شهادته على قدر دهاند  
يتضمن اقراء المشهود له في اخذها ولو شهدا جنبيين انه اوصى بوصيته لم يرد ولو شهدا كالا لوى عن ماله وهو شاهدان شهدوا وان عدلان انه زنى  
عن تلك الوصية واوصى بغيرها فهو ثابت ما له انهما قبلت شهادتهما على الرجوع عن الوصية الاولى بمشيت بها الوصية الثانية لانها اثبتا المرجوع  
بدا بها وبها فارتفعت التهمة ولا نظر الى قبله المالدوخا عنه فقد يكون الثاني اصيل من الاول بموجب هذا الاختلال او اقرارا قبلت شهادة قريب قريب  
بشر هذا هو الذي اخذناه الشيخ في فصل الرجوع والتم استشكل ذلك في العدة ترجع هذا القول لما اشار اليه من الغلب وهو ان يترجى لما  
من يده وهو غير الموصى له الاول فهو كالشاهد في الدين بما فيه لغيره فبدا انه اخر التينة انه له فاما لا يتبع وان كان بينهما ما بين فرق قليل وهو  
ان الدعوى المنازع ليست محضرة على الوارث بخلاف المثال وانما احب كون الوزيرة عدلا ليست بها الرجوع على تعدد جهتها لو كانا سابقين لم يشتر  
قبولها الرجوع وعجزها بالاولى بهادة الاجبة لان التثنية بحكمها هو المقروض يصح من الثانية فدرنا بحتمه تلك الثاني من المال بعد الاول **ولعلنا**  
افرق حكم العدة لضعفها في هذه المسئلة والسابقة لان الواو لم يصر في السابقة كان الحكم كالمسئلة الاولى **حق** له اذا شهد شاهدان  
لزيد لما تقدم في بابا العتق ان الشاهد مع التمين لا يبارى في الشاهد بل يقدم الشاهدان مع تعارض منه هنا على من توهم ان يصرح شهادة شاهد  
ما الوصية لزيد وشهادة واحد بالرجوع عنها وانه اوصى في العتق من ذلك القبل وانه تقدم الشاهدان فصر على ما يردع الوهم وانه يحكم هنا بالظاهر  
واليمين لانه لا مصادف من الشاهدتين لان الشاهد بشهد بامر اخر غير ما شهد به الشاهدان ويصدق الشاهدان على ما شهدا به ولكن **حق** له ان يصرح  
عما شهد به وانه اوصى بغيره فمقدم عدم التعارض بعمل كل منهما في مورد وعجزكم بطلان الوصية الاولى بالرجوع عنها **حق** له ان يصرح بغيره  
وغيره باخاذه الشيخ من بطلان الالهام بجمع قول الشهادة كالمشهد بان اوصى لاحد هذين اسهدا بدارك زيدا وعمر وسب الحكم الى الشيخ  
مؤذنا بعد تخرجيه ورواه قول الشيخ وجمهان اخر ان احدهما الفرعة لانه امر مشكل لا يتحقق في نفس الامر احدهما ونسبها اليه على السواء وقد  
تقدم عليه بمقتضى الموضوع وكل امر مشكل من الفرعة والثاني القصة بينهما لانه مال قد انحصر فيها ونسبها اليه على السواء فيقيم بينهما ويجعل  
كانه بده وصحة كل واحد الى صفتهما والفرعة لا يخرج من قوة **حق** له اذا ادعى الصداقة وعجزه باذنه الى الشيخ ان الصداقة فصل الوصية  
حيث قد اقي بينه كالملة وليس عليه البحث عن حالها لان ان القدر الذي يثبت الجرح وانما البحث في حقه الحكم ولا من المدعى بما كان امره فلا  
الفرقة لم يقر من ان يواضعها وموضع عظيم واما مقدم شاهد واحد بالمال فلا يثبت من اثنان صفة باليمين اذها جرة في الاموال فكان الشاهد  
الواحد معنى الجرح كالملة والتم استشكل الحكم في الموضوعين من حيث ان الفرقة بين المالك والخامر وما قبل ان يثبت عروجه من ملكه وقبول الخبز عتبه لم يثبت  
مؤذنا ودعوى من اقي بينه كالملة في الاول مكنى لانه ما لا يخرج من ان الاصل في السلم العدة لا يثبت الحاكم عن الزكوة فلا سلطانا وعلى المثل من شرائط  
ظهور العدة لا لا يثبت كال التينة قبل الزكوة بل ينع من كايتهما على مذهبه ايضا فان ظ هذا المذهب لما كان بحيث عن التوكيد وبرجى الحكم الى ان  
يظهر من كايتهما على هذا التقدم فقد تقدم البحث منه وروح فلا مانع من تمكن المولى من وعلى الاكثر قبل الشو لا يثبت ملكه ظاهرا والتم  
مسئلو على اموالهم الى ان يثبت عتبه واما مع اقامة الشاهد الواحد قبل اليمين فعدم الكمال الوضع لانه يمكن من اثبات الحق بالحلف لم يفعل  
فلا وجه للحبس قبل شؤ الحق واما عند اتم الشاهد بالمال ليمكن اثباته بحجرا لا يمين يتكون في قوة التينة الكاملة فلو كان الحق ما لا يثبت الا بيمين  
كالطلاق فبحسب عدم كمال التينة كذا يصر على الشيخ وذكره باحتمال الى الخبر ايضا وربما قبل بجوابا واخبر ان اداه الحاكم صا حيا ولا يصرح بها  
اجتهاده منهاط بنظر الحاكم **فيما لا يثبت** في خبره التهمة من غير شرط كونها صادرة عن جميع التواقين بل كبر شدة التهمة او الوضوح في الدلالة او

۱۰۰

[illegible]

از دیدن بالوای  
 بالوای وانه از وی  
 که در آن جاده می  
 در آنجا که منفرقه  
 معارضه اولی الی  
 از وی بوضه بن  
 در منهدان آن  
 المثلین علی  
 به انش و

عليه السلام  
 و تقبل العدا الكفيرة  
 فتملى كونه يدرك  
 او يجرى الى امسك اذا  
 بعين م العبد الكفيرة  
 و انما من ينفذ في حق  
 و سال النفس في حق  
 التركة في حق الميراث  
 بمن وكذا في الوفاة  
 المال شاهدا واحدا  
 ارمي ان اليه و سال  
 الفهم في حق  
 حقه اليه في حق  
 و من ينفذ في حق  
 في حق الدعوى

كذا الجحد والعبادة  
 ما العفو مغفرة  
 وما البس كل شيء  
 استبأ الأول سنة  
 وما بعده كما لا يجوز  
 والنفقة الشريعة  
 شرب الخمر قطع  
 ما لنا أربعة النبي  
 وانهان اليهود  
 شقوة لك من الحرام  
 ما بعد ما تبد  
 ادسني















[illegible]

قولہ

[illegible]

بني على الدار جلد  
الحسن بن الحسن جلد  
عن صفه الى اخو اما  
ملك كان وفيه علك  
ومثل شخص النقيب  
بن سلك لم يغفل  
وهو من على البعد  
ما هو الاشياء  
صاغة عن غير الحسن  
وان لم يكن ملكا  
المرأة قبلها الجمل  
بانه ولا تغفل  
ولا يغفل















والله اعلم  
بما  
في  
الغيب

ما كان  
 جلد من جلد كان  
 او من مسلة او كان  
 محضه كان او غير محضه  
 للفاصله المفقوده  
 الهائه بنه مع الاحصاء  
 و جلد مع عده الاول  
 اولي و اذا كانت المسله  
 مع اثنائه الجلد فانه  
 الراء بعد و يسهل الجدا  
 لتونه قبل البند ولا يسهل  
 بعد ما ومع الاول و  
 التوبه يكون الامام  
 و لا جسدان اذا جلد  
 فوازار واحد تجزى عن  
 على واحد متفق و  
 الجلدان تكون الفصل  
 منها و لا تغير من قبل  
 جلدتها الحق اثنائه  
 فان عاردا فاله الهائه  
 فلهما و الاول الاضواء  
 على التبع احبها الى  
 و تيسر على الذم مسئلتا  
 الاولى كالفاله في حد لا  
 لا خفيه مع الامكان و  
 الامس من فقيهه و يدرى  
 شفاعته اسفاله اثنائه  
 هو من فقيهه ساهضه  
 يكون الجلد من مائه الف  
 الهائه على الحراء الريم  
 على الصبغة جلدانه بعد  
 الوضع و يلقى الولد بالجلد  
 و يلزم المراه المراه الريم  
 منى يامض من الريم اشبهه  
 الجلد على الجلد و اما  
 جلد الصبغة فمخيه ثاب  
 و هى المساحه و اما الجحو  
 الولد فانه ما عجزان و  
 اخلاف منه الولد الجحو  
 اما الريم فلا تها سبب  
 اذهاب الغده و و يها  
 هو سببها و انها و الميت  
 الريم في سقوطه و  
 الغده لا

[illegible]

هذا هو كذا وانك  
تفضل ان تخرج  
فانك لن تخرج  
المسألة كذا  
لأنه كذا  
وهو كذا  
والنسبة من









الطالبة فاطمة  
مع الأخت علي  
عليها جملتها على  
الزينة والحد  
وتلك الفواكه  
للخروفين  
جماعة من  
النجار كل من  
وهل كان

الثانية  
على القنفذ ومروث  
عن المغازي

الذکور والا ناث عدد  
الزوجة الثالثة  
عنه

الزواج بين أولاد  
لوفال بنبل فالحمد

مجلس الشورى  
العلماء والفقهاء

لا ينبغي أن يترك  
مجلسه وان يترك  
في كبرى

في الثانية من المساء  
وضد أشكال من  
الولاية المطالبة

مؤيدون  
ملا بسط الايجام  
بكون  
من الخفون الزايع

منه بعضه يغفو بعضه

وَالْمُتَابِعِينَ الْمُتَابِعِينَ  
الْعَالَمِينَ وَالْوُجُوهَ

ولا  
ولا  
عز

سفر الحديس الى  
ان ينفو ثيل فون  
للحكمة

وَأَجَلُكُمْ وَلِلَّهِ  
الْأَعْيُنُ عَابِدُونَ

فكلمة والتحدث بكونك القدر

6.

موتين مثل قتلته  
الثالثة وقبل في  
الملك

五

وہوایک سیالہ  
مندیضالذی  
جوابانہ

12

كانت تسمى  
الغفرانة للبحر  
الضفاف المكونة  
من الشا

هذا واحد لا اله الا هو  
لا ينفك اليه الغافل  
من المصد

الابا البنية  
مصدق  
ووق

الغنى  
سقط الخبز لك  
للغنى السابعة الحمد ثمانية  
جليلة هو كان او  
جيلة





فانه لا حيلة ولا  
نحو الحكم  
المتداول في  
فقهنا من ذلك  
وانظر الى  
الكتاب

باللقا عائد  
 وكما يلفظ عن حال الفجر  
 الكو لفظ عن  
 او بعد الشرب  
 بنهاية عدد بن مسكين  
 يعقل من شأنه النساء  
 مضطرب ولا مضطرب  
 يقرب بالامر بدني  
 بكفي المرأة في لفظ  
 بالبلوغ وكما في اللفظ  
 المتجر والاختيار الثاني  
 في كنفه كنفه في ثوب  
 جلده بعد كان الشاة  
 او امر اخر كان او عبد  
 وفي رواية بعد العبد  
 او بعد من هو من كذا  
 الكاف في نظامه  
 فان استنوبه لمجدد  
 بصوب الشارب عينا  
 على كنفه وكنفه ويغني  
 ويغني فمجدد بها علم  
 المتحد في معنى وانما حجة  
 من بين ثلث الثالثة  
 هو الموقوف في الخلاء  
 في الرابع في قوله  
 فثالث في الثالث  
 مراد كفي حد  
 واحد ثالث في احكامه  
 وفيه مسائل الاول لو  
 سئل واحد شرب بها  
 في الاخر يغنيها نظر الى  
 في التعليل الموقوف فيه  
 في قوله في حال الاكر  
 على بعد لعل هذا الا  
 في دفع بانه لو  
 في دفع عن  
 في دفعه ما لو اعادة فلا  
 في هذا الثانية من شرب  
 في مسخلا استنب  
 فان نابا في علمه كنف  
 وان استنوع ثلث في  
 يكون حكمه حكم المند  
 وهو فوق ما سأل  
 المسألة

[illegible]

فَقِيلَ لِمَنْ هَٰذَا قَالُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا حَتَّىٰ تَخْرُجُوا مِنْهَا لَيْسَ مِنَّا غَائِبٌ ۚ وَمَنْ قَبِلَ الْبَغْيَ فَسَوْفَ يَكُونُ مِنَ الْفَٰسِقِ ۚ

### كتاب الحدود

واما عجز البيع فلم يجره معقولنا خلافاً لما قد يقع فيه الشبهة من حيث انه يسوغ ثنائه على بعض وجوه الضرورة كما سلف في غير فاعله وبشباب  
ان فعله مستحل وان تاب قبل منة وان صرح على استحالة القتل جلد او كان موضع فاق وما وقت على ضرب يقتضيه ما يبيع غيره من الاشياء فلا اشكال في عمله  
استحقاقه القتل مطلقاً ما الشبهة نعم بغير فعل المحرم كغيره من الحريات **قول** له اذا تاب قبل قيام التوبة سقط الحد وان تاب بعد هلك يقط ولو كان  
ثبوت الحد باقراره كان الامام محمداً ومنهم من جزم التوبة بغيره من غير الاستبقاء هنا وهو لا يظهر التوبة قبل ثبوت موجب العقوبة عند الحاكم مسقطاً للحد معذور  
اما عند فاعله فكان الثبوت بالتبينة لم تسقط اذا كان هذا خلافاً لاجل الصالح حيث جرد الامام العقول واما بعد الاقرار فالتبينة سقطت تحت الحد ونحوه  
بين العقول والاستبقاء لا يفسد التوبة تحت افعول العقوبتين وهو ان يقطع تحميصها او في نصيب الشيخ في بيعه وابياعه العلانية في وقال فيجوز  
في طرد واين ادبر في الحرة لا يسقط قبل تحقيق الحد ثبوتها الاقرار فيصير كمال التوبة موضع التوبة وهذا قوي فليجوز عن تجزئ الاولين بوجوه الفرائد  
يجوز الرجوع عن من حيث غنمته تلف النفس المأمور بحفظها شرعاً بخلافه في حق الحكم الى الاصل وهو اثبات الحد الى ان يثبت دليل على  
تلا شقاً لم يحصل **قول** له من استحل شيئاً من الحرام تلتزم عليه كل ما لا يملكه من ذلك على المظنة فيقتل ولو ان تكتبه لكان مستحقاً لغيره  
مستحل الحرام كان ثبوتة معلوماً من اصل الشريعة ضرورة فلا يشبهه في كونه لا يشرع راد للشريعة الذي لا يتحقق الا ساءم بدون ثبوت ولو بالاعتقاد وانما  
يجوز عليه بين المسلمين ولكن لم يكن ثبوت ضرورياً بفسخ عيانة المنة وكثير من الاحكام الحكم بكفره ايضا لان اجماع جميع فرق المسلمين عليه هو وجوب حكمه  
من كون امره كالمعروف ويشكل بان حجة الاجماع ظنية لا قطعية من ثم اختلفت فيها وفي جهة واحدة لا تكفي من داخل الاجماع فكيف تكفي من دونه ولا يلاحظ  
اعتبار الفيد الاخرى اما ما عالجنا عليه الاجماع خاصة فلا يكفر فاعوان كان ذلك عند جميع فاعله فكل من كفر بغير خصوصية الاجماع عليه التوبة  
جداً وقد عجزنا بشيء حيث حكى في بعض المسائل بكفر مستحل ما اجمع عليه الاجماع فلا يفتن بغيره في باب الاقامة والاشارة في ضار هذا كله اذا لم يكن  
شبهة محتملة في حقه ولا امتناع في لو ان تكتبه لك غير مستحل عز ان لم يكن الفعل موجباً للحد والادخل الغير في ضمنه **قول** له من مثل الحد والمعتز  
فلا يدينه ويقتل بحجة ثبت المال عند ثبوت الدية على النقد من هو الاصل فيقول سائق او يلج في ايقعة الضمان ولان الامام محسن في مسائل وامر مقرر  
واقامة حجة وماعل الحسين من سبيل وحسنه الجوع والضاد انه قال بما راجع في الحد والفضاضة لا يدينه لو ان من ضيع العمود وكذا الحد عند من  
جعل المنة للمعروف العمود من الاصولين والقول بزمانه في بيت المال للمعتزة ككثير من طركون الحد للناس لو كان تمام بغيره لا يروى ان عليه كان يقول  
من ضمنه احد من هذه اللهات فلا يدينه علينا ومن ضمنه احد من طركون الناس فان دبت علينا ومقتضى هذا القول يخص الحد بان المال  
يبعث للمال بيت ما للامام لا يثبت مال المسلمين وفي الاستبصار ان الدية في بيت المال معاً بين الاجماع مع ان الرواية المروية عن علي بن ابي طالب  
في غير ذلك وطان الخلاف في الغير لا في الحد فانه مقتضى ان لا يدينه من غير ان تكتبه عليه الاجماع الذي يكون فيه الخطا وهذا انهم مع كون  
الحاكم الذي يقيم الحد غير معصوم والامير في الحال بين الحد والغير من المسئلة مقرر فانه امر اعم من ذلك فلهذا ان الخلاف في حق الادلة في شيعه  
والروايات التي على الحد لا اهم من حيث ان الغير حذر والافق عدم الضمان **قول** له لو اقام الحاكم الحد بالقتل فبان في الشاهد كانت الدية  
في بيت المال ولا يضمنها الحاكم ولا غلظة لان ذلك من خطأ الحاكم وخطاؤه في بيت المال لا ينفك عن الخطا وهذا في الكفاية هنا في المسئلة  
السابقة ويقتل بحجة ما لا يدينه قتل خطأ ومن قد الشيعه في حق الكفاية وكان في **قول** له لو اقام الحد الى حامل لا قامه حد فاجب ضحكاً قال في الشيعه  
دية الجرح في بيت المال وهو قتل خطأ في خطأ الحكم في بيت المال فيكون غلظة القول بكون دية الجرح في بيت المال هو الموافق لقولنا  
وهو قول الاكثر لان خطأ الحكم عليه بيت المال والقول بكونه على غلظة الامام لا يرد في محله بان خطأ محض لا تخرج عنه في فعله ولا قصد لانهم في بيت  
مظاً واما قصدته فيكون الدية على غلظة والكفاية في ماله وهو موافق للرواية التي في بيت المال من قضاها امير المؤمنين في حيث ارسل عمر خلفه عاملاً ليقوم عليها  
الحكم فاجب ضحكاً في بيت المال من ذلك فلم يوجبوا عليه شيئاً فقالوا عند الشيعه هذا بابا الحسن فصل من الجواب فصر عليه فقال ان كان القوم قد ماتوا  
قتلوا وان كانوا قد اؤذوا فقتلوا الدية على غلظة لان مقتضى ما سئل عليك فقال الله سبحانه في بيتهم والله لا يخرج حتى يجزى له دية  
على بيتي عدى فعله لك واجيب عن الرواية بانه لم يزل له ان يدينه في ذلك علمنا ولا ندم بكن ما كلفنا على ومنه نظر لا يجوز الا انما كلفنا لغيره لا  
يتوقف على ثبوت الحد عليه فان جرح الدخول عليه حتى لا ان يقال ان هذا لا يكون عليه ما منع حسب ولا شاهد وهو بعيد واما الجواب الثاني فيلحق  
بغير ذلك المقام ولا كان امير المؤمنين في جواهر حكمه ولا كان يسمع منه الا في ذلك ان الرواية لا تدور في بيعته عليه الرجوع الى الاصول المقتضية  
**قول** له ولو اقر الحاكم بنبذ الحد المراد به غير المعصوم فبطل الحد وبادع عن القتل الواجب على الحاكم بسبب نص في الحاكم يصف الدية لانه  
ما ان يبين احد ما شاع والاخر مضمون على الحاكم في ماله لانه شبيهه عدم من حيث قصد للفعل وذا القتل ولو كان امره بالرواية سهو الغلط في  
الحد فافض على بيت المال لانه من خطأ الحكم هذا اذا لم يعلم الحد بالخال لا لكان مستحلاً فيكون عليه قصاص لانه باشر الا ان هذا اطلق  
في جرحه وينبغي فيه بقصد القتل او كون ذلك ما يقتل بالاب والامير القصاص ولو كان الحاكم قد اقر بالافضاضة الحد في الحد اعدا فالحاكم سابق  
بقائه مع الامر وان زاد سهواً فالامانة ان الدية على غلظة وهو محتمل اذ لا يحصى الدية نظر الى ان مقتضى عدوانه حصل من غلظة فقال وعد ان  
الصواب في ضمان كل رجل على العاقبة كالتصريح به مناشراً على التلف او التجرع في نفسه موصوفه بغيرها استناداً بموته والى الزيادة ولا  
يسقط بسبب الضمان السابق لكن لا يوافق السابق بان يرد به الدية لانه من الزيادة وهي النصف لونه والنسبة في هذا هو لما قبله سلف به صرح به  
والاحتمال الاخر الذي شاذ عليه المحتمل ان يرد به بوزن اليد الاسواط الزائدة والواقعة في الحد فبسطها تحت الحد لان التسبب مركب

فصل في بيان  
الحدود  
في الجرح  
والقتل

















































کتابت لفصاح

[illegible][illegible][illegible]

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰









[illegible]



## کتاب فضائل

[illegible][illegible][illegible]

[illegible]







[illegible]





[illegible]



وَقَدْ خَرَّجَ فِيهِمَا لِمَا لَا  
يَعْلَمُ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيمُ  
الْحَكِيمُ  
وَقَدْ خَرَّجَ فِيهِمَا لِمَا لَا  
يَعْلَمُ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيمُ  
الْحَكِيمُ

حكمه بالخصم أيضا قوله وفي ثبوت الفوضى على التكرار من شأنه التردد ان الشارع لم يعذر التكرار قط بل ترك له منزلة الصاحي فيقتصر فهو  
اختيارا لا كثر ومن ان القصد شرط في العهد وهو مشقة حقة من ثبوت منزلة الصاحي فمطلوع هذا المطلب على تقدير ثبوته في حقه في الحاق من قال  
عقله باختياره مع طي الشارع عنه من ثبوت المؤاخذة والحكم في الاول بالحاق الضعيف لجامع عدل التفرع بأسر مع وجوه الفارقة ولو منه يلزم الغزو  
من التكرار فها او خصاؤه شاذ لم يرد بعد زوال عقله بل ذلك الحال بالانكران عند قولهم وفي الاصح نفي ذلك الصاحب في حقه الى ان  
عند الاصح مخطأ سواء يجزئها الدية على عاقلة متبعة بل المزاج هو قول ابن الجنيبة ابن ابي يوفى المستند وانه الجاني عن الصادق فانه قال لا اعي  
جنايته خطأ بل من عاقلة متبعة في ثلث سنين كل سنة نجاة ان لم يكن للاصغر عاقلة لزمه دية ما جنى ماله يؤخذ بها في ثلث سنين الجاني  
وركا ابو عبيد عن الباقر قال تستلذه عن الاعشى فناء من اجل صحته مستند فقال باا عبيد ان هذا لا يصح مثل الخطا فانه الدية من ماله فان لم يكن  
له مال فان دية ذلك على الامام ولا يجل حوصلها ما ان الرأى ان شتر كان في الدلالة على عدم الاعشى خطأ وفي ضعف التسديد به مختلفان  
لحكم ومخاضان فلا يرد الا لاولي على كون الدية بمجرى ابتداء على العاقلة فيقع قدمها الجاني وهذا عاقلة الحكم الخطا في ثلث سنين مع جعله  
الجناية كخطأ او كجبا لدية على الجاني مع عدم ماله على الامام ولم يوجبها على العاقلة وظاهر خلاف الحكم في مخالفتها حكم الخطا وذهب ابن  
ادريس بجمله المناظر الى ان الاعشى كالبصير وجوز الفضاير على كبره لو جاز المضيق وهو قصد الى الفضاير واستثناء المانع لان العشى لا يملك  
ما يصاحبه اجتماع شرط الفضاير من التكليف القصد محضها ولو اعمى الادلة من الامانة او ايمان المشاكلة واستثناء الضعيف لما ذكرناه من قوله  
لا طرح مع ان الرأى الاول الذي صرح به في مقلونهم يجوز كون قوله خطأ حالا لا محالة الغيبية بعد الجرح وانما يتم استكمال الحكم بما على تقدير جعله  
منزوعا على الجرح وانما نصب خطأ على التبع كخطأ بعضه فهو خطأ واضح قوله وهل يتمتع بمقتضى امتشاء الفرد من استثناء فاما الذي عوى عليه  
المفضل فلا يمكن استثناءه موجهاد ولا العلم بصفته من عدل وخطأ فلا يصح التهمة على مقتضاها ولا التهمين من احسان عمل المولى بصدده  
القتل من شخص جله بصفته فلو لم يبيع عوارضه من بيع الحرف وقد تقدم البحث في سماع الدعوى المحلطة في مقتضى الفضاير على تقدير القول لو ثبت اللطاف  
بالتمهاده كان اولا التهمين مع الى الضلع وتحويل ثبوت الدية احبا طاق الدماء وانفسادا على التهمين فيشكل مع كون ذلك هو المتيقن لان القتل اعم من كونه  
موجب الدية على القاتل كما لا يخفى قوله ولو لم يملكه تهمين سماع الدعوى عليه فان ادعى القتل على واحد وجا معه تهمين فمضى  
واذا ذكرهم لما اطلب حضارهم اجابوا الا اذا ذكر جماعة لا يصح اجتماعهم على القتل فلا يحضرين ولا يبالى بقوله فانه دعوى محال ولو قال لقتل اربعة  
احد هذينك واحد من هؤلاء العشرة وطلب من الجماعة ان يحضروا ويجعل كل واحد منهم قفا جانية تهمين احدها لان مقتضى الدعوى من الاجام مضاركا  
لو ادعى دينا على احد الزوجين والتمس وهو الذي عجز به الممة القول لانه طريق يتوصل به الى معرفة الفاعل واستثناء الحق من لان القاتل لا يتبع في الخطا  
القتل كذا لا يقصد ولا يبالى به مرفقة على الولي لان ذلك فلولم يتبع دعواه هكذا الضعيف وهم لا يفتقرون بالية الصادقة وهذا الخلاف  
يجري في دعوى الغصب لان لا فرق بين اقتراض الفاعل ولا في دعوى الفرد من البيع سائر المعاملات لان مقتضى استثناء باختياره المعافاة من حقها  
ان يضبط كل واحد من المعافاة صاحب الجمل الجاني في الانسان خضعة للنسيان ولا يفتقرون بالية التهمين كما لو اقام بينه على هذا الوجه تهمين  
لا لا ثبات الحق عليها او على احد من الخصمين بل لا ثبات للوث لو عين بعد ذلك واحدا من التهمين على احد من غير تهمين فثبت بالية التهمين كما شاع قول  
لو ادعى انه قتل مع جماعة اذا ادعى على معين القتل بشركه غير فان ذكر جماعة لا يفتقرون اجتماعهم على القتل لفي قوله ودعواه كالتا بونون ذكر جماعة  
بمعرفه ما يحضر منها مؤثرون على معرفة عدل شركاء فخرج الى الضلع ويجتمع عدم سماع الدعوى لعدم خبرها وان كان القتل موجبا للقتل فمقتضى  
انه كان لان قتله مؤثرون على ان يبر عليه ما اضطر من شهر عن جنابته وهو مؤثرون على معرفة عدل شركاء ومن جوز قتل المعتد من الشركاء فيبررون  
العامة فرق بين دعوى القتل للرجل للفضاير والدية من جنابته في الاول دون الثاني انما انما الذي من لفظة هذا كله اذا لم يحضرهم بوجه يمكن معه الحكم  
على المعين بجسته من الدية والاستعانة كما نواف لا اعرف عدمه على وجه التحقيق ولكن اصل انهم لا يبردون على عشرة فتدفع الدعوى بترتيب على  
تحقيقها انطال في نفس الدية لانه المتيقن ولو قتله عليه عشرة اشعار دية كل قتل لو ادعى القتل يمكن الدعوى مفصلة بكون القتل  
عند او خطا منقرا او بشركه غير فان الاحكام تختلف باختلاف هذه الاحوال الواجبات فتوجب على القاتل واخرى على عاقلة وان يمكن فصل الامر  
ما لم يعلم من طالب الجرم بطلب لكن هل ذلك شرط في سماع الدعوى لا يبر ويحتمل تقديم الكلام منها وانما اعادة لغيره على نية الحكم ولو جمعها  
في موضع واحد كان الجرح ثم على تقدير بيع الجمل فصله الحكم او غير غيره وجها احدها التهمين مع الاول الاستفصال من بين التهمين وهو  
هو متبع في حق الحكم واحتمل وهو الذي اخذ الله ولم يذكره غير انه يستفصل ويخرج من كونه فليقتل الا ان التهمين ان يقول لقتل عا او خطا  
لفعل له دعوى فان لم يثبت من خصمها جرح وجب اطلاق الفاعل وان توجه الى الضلع قوله لو ادعى على قتل القاتل  
من شرط سماع دعوى القتل سلامتها بما يكتفي او بنقضها فلو ادعى على شخص انه منقر بالقتل ادعى على اخر انه منقر به او منقر به لغيره والدعوى  
في الاول لا يمكن من الدعوى الى الاول ايضا اذا لم يكن قد اتم علمها ومضى الحكم بها لان الثاني لا يمكن ان يكون الثاني منقرا في دعواه  
فلا يقول وجب ان احدهم انه ليس له ان يواظبه بوجهه تدبيرا لان في الدعوى الاولى اعترافا بغيره غير الدية اصحابها المؤاخذة لان الحق لا يرد وهو  
يمكن ان يكون كذا في الدعوى وهذا او خطا صادقا في الثاني المؤثرون كلام الشيخ وغيره الخلاف في هذا القسم وهو ما اذا اصدته الثاني على دعواه







[illegible]

ابتداءً وفي الثانية بستحقانها





تاریخ

[illegible]

اذ كان بين يدي  
 ولو كان مع ابي  
 ما يؤمنه عليه اذ في  
 جماعة الفاضل  
 التامع انما  
 ومع ذلك فما كان  
 منها لو كان في  
 صبا او كفا لم يثبت  
 البؤس انما لم يثبت  
 التواضع في كل  
 خلوص الشكر فلو  
 بالفرق في القبول  
 اذ من سلك في الدم

مع سبع من يقيتونه  
ثلاثة قبل الانبات  
بطل الثلث الخفيف  
ولو كان السائل قد  
احد من كان لو ان  
ولو ان قبل احد  
لم يكن لو ان  
الفسخ يوقد ولا  
بشرط ان الثلث  
جود ثلث الثلث على  
الاشبه لا

الفسانة  
المدح عليه  
الاول لو وجدنا  
مذاهبها بعد كانا  
لونا والورقة العشا  
لحانة الشطبا  
لشال ولا شكا  
كسنا لو كان  
الانبا لودى الول  
ان ولدا من احد  
جازا شات

واما الفاعل فيمنع  
 منها خلاصه الاول في  
 اللوت ولا يشانه مع  
 اوضاع الغند والوجه  
 احلا في الكتاب و  
 ولا يجلو الخلق و  
 تكل في الخلق و  
 والوت اما في  
 منها الفاعل و  
 المدي في كالتا  
 وكما الوجه في  
 به عند في  
 عليه الدار و  
 اوزة في  
 لا ينفذها في  
 صنع في  
 الحما في  
 مكرمة او  
 حلال المدي  
 حلال المدي

[illegible]

































[illegible]

وَأَمَّا الشَّارِبُ فَهُوَ الَّذِي يَشْرِبُ مِنْ الْمَاءِ  
مَعَ زَوْجِ الْمَضْطَلَّةِ وَالْعَبْدِ الْإِيمَانِ  
مِنَ الْإِسْلَامِ وَهُوَ الَّذِي لَا يَأْكُلُ مِنَ الْأَعْمَالِ  
وَالْأَوَّلِ وَالْأَوَّلِ



























































[illegible]











[illegible]















